وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية (تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

قدمها الطالب:

حسام عايد صفوك حمزه

بإشراف:

أ.د توفيق عباس عبد عون المسعودي

2023م **1445هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿هوَ الَّذي جعَلَ الشَّمْسَ ضِياءً وَالقَمَرَ

نوراً وَقدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَموا عَدَدَ السِنِينَ

وَالحِسَابَ مَا خَلَقَ اللهُ ذلكَ إلاَّ بالحقِّ

يفصِّلُ الآياتِ لِقَومٍ يَعْلَمونَ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيم

سورة يونس: الآية 5

إقرار الخبير اللغوي

أقرّ بأن الرسالة الموسومة بـ (دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) والعائدة لطالب الماجستير (حسام عايد صفوك حمزة) في قسم الاقتصاد، قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

التوقيع:

أسم المقوم: م . محمد سلام مظهر

المرتبة العلمية: مدرس

التاريخ: ١٨ / ٤ / 2023م

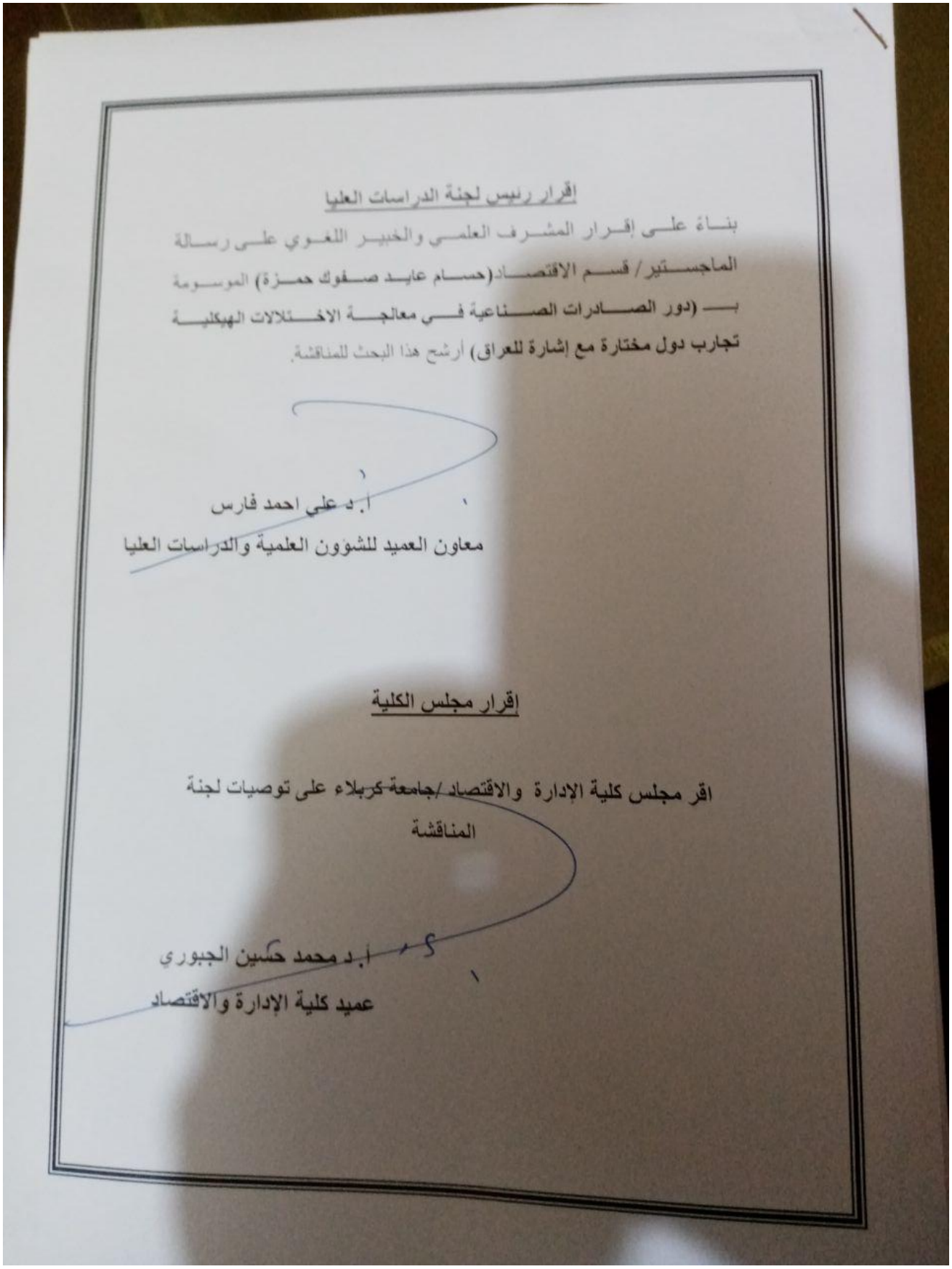

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد (حسام عايد صفوك حمزة) الموسومة بـ (دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق) أرشح هذا البحث للمناقشة.

أ. د علي احمد فارس

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

إقرار مجلس الكلية

اقر مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة

أ. د محمد حسين الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار المشرف على الرسالة

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق**) والتي تقدم بها الطالب (**حسام عايد صفوك حمزة**) قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

التوقيع:

اسم المشرف: د. توفيق عباس عبد عون المسعودي

المرتبة العلمية: أستاذ

التاريخ: / / 2023م

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ. د. توفيق عباس عبد عون المسعودي

رئيس قسم الاقتصاد

/ / 2023م

شهادة أعضاء لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة (**دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية تجارب دول مختارة مع اشارة للعراق**) المقدمة من قبل الطالب(**حسام عايد صفوك حمزة**) في قسم الاقتصاد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في علوم الاقتصادية.

رئيس اللجنة

التوقيع:

الاسم: عمار محمود حميد

المرتبة العلمية: استاذ مساعد دكتور

التاريخ: / / 2023م

عضو اللجنة

التوقيع:

الاسم: مشاور زيد حمد

المرتبة العلمية: استاذ مساعد

التاريخ: ٧/ ١١/ 2023م

عضو اللجنة

التوقيع:

الاسم: عارف قاسم حسين

المرتبة العلمية: مدرس دكتور

التاريخ: 4 / 12 / 2023م

عضو اللجنة (المشرف)

التوقيع:

الاسم: توفيق عباس عبد حمد

المرتبة العلمية: أستاذ دكتور

التاريخ: / / 2023م

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء على إقرار لجنة المناقشة

التوقيع:

العميد : أ. د محمد حسين الجبوري

التاريخ: / / 2023م

الإهْـــــدَاء

بفضل الله سبحانه وتعالى اهدي عملي...

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان , معلم البشرية

الاول محمد صلى الله عليه واله وسلم ...

إلى روح والدي العزيز رحمه الله ..

إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها..

إلى مصدر فخري أخي وأخواتي ..

إلى من كانت ظلي حين يلحفني التعب زوجتي المخلصة ..

إلى بذرة الفؤاد وأمل الغد ,ولدي وبناتي ..

إلى أخوة جمعني بهم ميدان العمل .. زملائي الكرام..

إلى كل يدٍ وقلبٍ سارَ معي درب الإنجاز لأكون..

الباحث

شكر وتقدير

قال تعالى ((وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ)) (سورة لقمان :ايه 12)

الحمد لله والشكر له وكما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على فضله بإيجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آلـه وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

اتوجه بجزيل الشكر والتقدير والامتنان الى الدكتور (توفيق عباس عبد عون المسعودي) المشرف على هذه الرسالة والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في إنارة طريق البحث لي من خلال توجيهاته وإرشاداته، جعلها الله في ميزان أعماله .

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى عميد كلية الادارة والاقتصاد الدكتور (محمد حسين الجبوري)، ويطيب لي ان اتقدم بالشكر والاحترام الى اساتذتي الذين قدموا لي يد العون والمساندة في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء .

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الافاضل رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء السفر من اجل مناقشة الرسالة.

وأيضا أتقدم بخالص الشكر إلى جميع إخوتي وزملائي طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد لتعاونهم معي سواء في مرحلة التحضيرية أو البحثية والتمس العذر من كل من وقف بجانبي من الأهل والأصدقاء ونسيت ان أشكره دون قصد والله أعلم لأنني نسيته ولم أتناساه وفي الختام أشكر الله كثيراً وأحمده والله ولي التوفيق.

الباحث

المستلخص

يهدف البحث الى دراسة الاختلالات الهيكلية التي عانت منها العديد من الاقتصاديات ومنها الاقتصاد العراقي المتمثل بالاختلال السلعي ،الاختلال المالي والنقدي ،الاختلال التجاري والذي ادى الى تدهور معدلات النمو الأقتصادي وضعف إسهامات القطاعات الإنتاجية في مؤشرات الناتج والتشغيل ، ودراسة القطاع الصناعي وخاصة (الصادرات الصناعية) من حيث انشطته وأحجامه وتشخيص الاختلال فيه من أجل التعرف على السبل الكفيلة للارتقاء بنسب إسهامات القطاع الصناعي الذي يعد القطاع القيادي بما يمتلكه من تشابكات أمامية وخلفية تقود البلد لأحداث تغيير حقيقي في الهيكل الأقتصادي لأي بلد، كما تبنت الدراسة واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعد من الاقتصادات النامية المشابه للاقتصاد العراقي والاقتصاد الصيني الذي يعتبر اقتصاد متطور من حيث الامكانيات والتكنولوجيا بشكل عام ، اما الاقتصاد العراقي فعلى الرغم من امتلاكه للإمكانات الكبيرة، إلا أنه كان ولازال يعاني من مختلف الاختلالات الهيكلية بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة و الحروب المستمرة التي تعرض لها حتى بعد عام 2003 تغير النظام السياسي ولجأ العراق إلى عدة إستراتيجيات وخطط تنموية من أجل وضع الحلول للجوع والمرض والفقر ونقص التعليم إلا أن هذه الإستراتيجيات والخطط كانت دائما وباستمرار تصطدم بالعديد من العوائق السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، فلا يمكن إيجاد حلول لمعضلة الاختلال الهيكلي ما لم تكن هناك سياسات اقتصادية تسهم في تغيير الواقع الأقتصادي في العراق، إذن لابد من وضع رؤية فلسفية اقتصادية عقلانية تمازج بين ضرورات وجود فعل الدولة ودورها في انتشال الأوضاع الاقتصادية وما بين إطلاق روح المبادرة الحرة، ومن خلال خطط تنموية استثمارية لتخصيص جانب من عوائد النفط للمشاريع الاستثمارية والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الحقيقية، وإنقاذها من حالة الانهيار وتطوير القطاع الصناعي بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص للاستفادة من مشتقات النفط والغاز الطبيعي في عمليات التصنيع ، وبالتالي تتحقق عملية التنويع الإنتاجي مع التركيز على تنويع الصادرات الصناعية من خلال إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	شكر وتقدير	ت
4	المستلخص	ث
5	قائمة المحتويات	ج-د
6	قائمة الجداول	د- ذ
7	قائمة الأشكال البيانية	ذ
8	المقدمة	1
9	المشكلة	2
10	الفرضية	
11	الهدف	
12	الأهمية	
13	منهجية الدراسة	3
14	الحدود الزمانية والمكانية	
15	الهيكلية	
16	الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة	4
17	**الفصل الأول:- الإطار المفاهيمي والنظري للصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية**	61-5
18	تمهيد	5
19	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتصدير والصادرات الصناعي	26-6
20	المطلب الأول / مفهوم الصادرات وأهميتها الاقتصادية .	9-6
21	أولا- مفهوم الصادرات .	7-6
22	ثانيا- أنواع الصادرات .	8-7
23	ثالثا- الاهمية الاقتصادية للصادرات .	9-8
24	المطلب الثاني / نظريات الصادرات .	18-9
25	أولا- الصادرات في المدرسة التجارية.	10-9
26	ثانيا- الصادرات في المدرسة الكلاسيكية.	12-11
27	ثالثا - الصادرات عند كينز .	13
28	رابعا- مفهوم الصادرات في الفكر الأقتصادي الحديث.	18-13
29	المطلب الثالث / الصادرات الصناعية (المفهوم والمضامين الاقتصادية)	26-18
30	أولا- مفهوم الصادرات الصناعية .	19-18
31	ثانيا- أهداف الصادرات الصناعية .	20-19
32	ثالثا- مؤشرات الصادرات الصناعية .	21-20
33	رابعا- محددات الصادرات الصناعية .	23-21

34	خامسا- محددات الصادرات الصناعية	26-24
35	المبحث الثاني: مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية ومظاهره	45-27
36	المطلب الأول / الإطار المفاهيمي والنظري للهيكل الأقتصادي	29-27
37	أولا- مفهوم الهيكل الأقتصادي (Economic structure concept).	29-72
38	ثانيا- محددات الهيكل الأقتصادي	29
39	المطلب الثاني / الإطار المفاهيمي والنظري للاختلالات الهيكلية	45-30
40	أولا- المفهوم العام للاختلالات الهيكليه	31-30
41	ثانيا- النظريات المفسرة للاختلالات الهيكلية	37-31
42	ثالثا- أنواع الاختلالات الهيكلية	45-37
43	المبحث الثالث :العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية	60-46
44	المطلب الأول / إستراتيجية تنمية الصادرات	50-46
45	أولا- إستراتيجية إحلال الواردات	48-47
46	ثانيا- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير	50-48
47	المطلب الثاني / العلاقة بين الصادرات الصناعية والاستثمار الأجنبي	55-51
48	أولا- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	53
49	ثانيا- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	55
50	المطلب الثالث / العلاقة بين الصادرات الصناعية والتطور التكنولوجي	57-55
51	أولا- مفهوم التكنولوجيا	55
52	ثانيا- الأساس التكنولوجي	56
53	ثالثا- التطور التكنولوجي و الأداء الصناعي	57-56
54	المطلب الرابع / العلاقة بين الصادرات الصناعية و فجوة الموارد	59-57
55	أولا- فجوة الموارد المحلية	57
56	ثانيا- فجوة الموارد الخارجية	59-57
57	ملخص الفصل الاول	60
58	**الفصل الثاني :- تحليل العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في دول مختارة**	99-61
59	المبحث الأول: العلاقة بين الصادرات الصناعية و الاختلالات الهيكلية في الجزائر	79-62
60	المطلب الأول / مدخل في الاقتصاد الجزائري	68-62
61	أولا - واقع القطاع الصناعي في الجزائر	63-62
62	ثانيا- خصائص القطاع الصناعي في الجزائر	64-63
63	ثالثا - هيكلية القطاع الصناعي في الجزائر	68-64
64	المطلب الثاني / تحليل مؤشرات القطاع الصناعي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	75-68
65	اولاـ القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	72-69
66	ثانيا- نسبة التشغيل في القطاع الصناعي	73-72
67	ثالثا - تكوين رأس المال الثابت	75-73
68	المطلب الثالث / تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	79-75

69	أولا - نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية	76-75
70	ثانيا - مؤشر التركيز السلعي للصادرات	77-76
71	ثالثا- مؤشر معدل التغطية	78-77
72	رابعا- مؤشر القدرة على التصدير	79-78
73	المبحث الثاني : العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في الصين	80-97
74	المطلب الأول / مدخل في الاقتصاد الصيني	87-80
75	أولا - تمهيد	81-80
76	ثانيا - مقومات الاقتصاد الصيني	83-81
77	ثالثا - الإصلاح الأقتصادي في الصين	83
78	رابعا - تطور الصناعة في الصين	84
79	خامسا - هيكلية القطاع الصناعي في الصين	87-84
80	المطلب ثانيا / تحليل مؤشرات القطاع الصناعي في الصين من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	93-87
81	أولا- القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	90-87
82	ثانيا- نسبة التشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي الصيني	91-90
83	ثالثا - نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي	93-92
84	المطلب الثالث / تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	97-93
85	أولا - نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية	95-93
86	ثانيا- مؤشر التركيز السلعي للصادرات	95
87	ثالثا- مؤشر معدل التغطية	96
88	رابعا- مؤشر القدرة على التصدير	97
89	ملخص الفصل الثاني	99-98
90	**الفصل الثالث :- تطور الصادرات الصناعية في العراق وانعكاساتها على الاختلالات الهيكلية**	141-100
91	المبحث الأول : تطور الصادرات الصناعية في العراق	123-101
92	المطلب الأول / هيكل وطبيعة الاقتصاد العراقي	107-101
93	أولا - مقومات الاقتصاد العراقي	104-102
94	ثانيا - مراحل نمو الاقتصاد العراقي	107-104
95	المطلب الثاني / الصناعة العراقية بعد عام ٢٠٠٣	116-107
96	أولا - الواقع الصناعي العراقي بعد ٢٠٠٣	111-107
97	ثانيا - معوقات الصناعة العراقية	113-111
98	ثالثا- هيكلية القطاع الصناعي في العراق	116-113
99	المطلب الثالث / الأختلالات الأقتصادية الهيكلية الرئيسة في الأقتصاد العراقي وأسبابها	123-116
100	أولا - الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج	118-116
101	ثانيا- الأختلال الأقتصادي في هيكل الموازنة العامة للدولة	121-118

102	ثالثاً - الأختلال الأقتصادي في هيكل التجارة الخارجية	123-121
103	المبحث الثاني : تحليل مؤشرات القطاع الصناعي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	141-123
104	أولا- القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	127-124
105	ثانيا- نسبة التشغيل في القطاع الصناعي	129-128
106	ثالثا- نسبة تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي	130-129
107	رابعا- الصادرات الصناعية و الاستيرادات الصناعية	133-131
108	خامسا- تطبيق بعض مؤشرات الصادرات الصناعية	136-134
109	سادسا- الاجراءات المتخذة لتفعيل مساهمة القطاع الصناعي (خاصة الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي	141-137
110	ملخص الفصل الثالث	142-141
111	الاستنتاجات والتوصيات	147-143
112	المصادر والمراجع	162-148
113	المستلخص باللغة الأنكليزية	
114	العنوان باللغة الأنكليزية	

قائمة الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004- 2021)	70
2	مساهمة القيمة المضافة لفروع القطاع الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2021)	71
3	نسبة التشغيل في القطاع الصناعي للمدة (2004- 2021)	73-72
4	نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2021)	74
5	نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية للمدة (2004-2021)	75
6	مؤشر التركز السلعي للصادرات الصناعية للمدة (2004-2021)	77-76
7	مؤشر معدل التغطية للمدة من (2004- 2021)	78-77
8	مؤشر القدرة على التصدير للمدة (2004 – 2021)	79-78
9	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2021)	88
10	مساهمة القيمة المضافة (للصناعة الاستخراجية و التحويلية) في الناتج	89

	المحلي الإجمالي في الصين للمدة (2004- 2021)	
11	نسبة التشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي الصيني للمدة (2004 - 2021)	91
12	نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2021)	93-92
13	نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية للمدة (2004-2021)	94-93
14	مؤشر التركيز السلعي للصادرات للمدة من (2004- 2021)	95
15	مؤشر معدل التغطية للمدة من (2004- 2021)	96
16	مؤشر القدرة على التصديرللمدة (2004 – 2021)	97
17	الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج للمدة (2004- 2021)	118-117
18	الموازنة العامة للدولة) النفقات العامة- الإيرادات العامة(للمدة (2004-2021)	120-119
19	الأختلال الأقتصادي في هيكل التجارة الخارجية للمدة (2004 - 2021)	123-122
20	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2021)	125-124
21	مساهمة القيمة المضافة لفروع القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)	126
22	نسبة التشغيل في القطاع الصناعي للمدة (2004- 2021)	128
23	نسبة تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004- 2021)	130-129
24	نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية للمدة (2004-2021)	131
25	مؤشر التركيز السلعي للصادرات للمدة (2004- 2021)	134
26	مؤشر معدل التغطية للمده من (2004- 2021)	135
27	مؤشر القدرة على التصدير للمدة (2004- 2021)	136

قائمة الأشكال

ت	العنوان	الصفحة
1	الفجوة التكنولوجية	15
2	نموذج دورة حياة المنتوج	17

المقدمة

إن الاقتصاد العراقي يمتلك كثيراً من الموارد والمقومات والمزايا التي تتيح له النمو إلا أن تلك الموارد لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل لذلك عانى الاقتصاد العراقي من عدة اختلالات هيكلية مترابطة تسببت بأن يقع البلد في عدة أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ لأن الصادرات النفطية في الاقتصاد العراقي هي المصدر الرئيس الذي يُعتمد علية في تمويل الاستيرادات اللازمة لاستمرار النشاط الإنتاجي وتحقيق الرفاهية لعموم أفراد المجتمع نظرا لمحدودية المصادر التمويلية الأخرى مثل (الادخار المحلي والقروض والتحويلات الخارجية) ، إذ إن المشكلة ليست قلة عوائد التصدير اللازمة لتمويل الاستيرادات المتزايدة والضرورية والوفاء بالتزامات الدولة الخارجية وحسب وإنما هي في الوقت ذاته مشكلة عدم تنوع هيكل الصادرات واعتماد هذا الهيكل في الأساس على سلعة واحدة وهي النفط الخام وقلة الصادرات الأخرى وكذلك عدم نجاح الخطط والبرامج التنموية بفعل التوجهات غير الرشيدة للسياسة الاقتصادية التي تم تبنيها خلال عقد الثمانينات والتسعينات وحتى بعد عام (2003) بسبب غياب سلطة القانون والحروب والعقوبات التي فرضت عليه والتي ركزت على الاستغلال الكبير للموارد النفطية وتوجيهها للأغراض الأمنية والعسكرية وعدم توجيهها للاستثمارات التنموية المادية والبشرية؛ ولهذا فأن أي انخفاض في الصادرات النفطية إنما ينعكس بصورة مباشرة على حجم الاستيرادات ومن ثم على مستوى النشاط الأقتصادي وبالتالي تعميق الاختلالات الهيكلية، لذلك يجب تفعيل القطاع الصناعي من أجل تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي إذ تزداد اهمية الصناعة خاصة في الدول النامية ومنها العراق؛ لأن الصناعة تعد دعامة أساسية من دعائم التطور الأقتصادي في البلد وكذلك تساهم الصناعة بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي في زيادة الصادرات من السلع المنتجة الوسيطة والنهائية وهذا بدوره سوف يساعد على معالجة بعض الاختلالات الهيكلية،منها إعادة توزيع الموارد ورفع مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة والفقر واستغلال الموارد المعطلة بالشكل الأمثل حيث يساهم القطاع الصناعي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي إذ تزداد الصادرات من السلع المصنعة ويقل عندئذ الاعتماد على تصدير المواد الأولية كما أن الصناعة تساهم في نمو القطاعات الأخرى .

مشكلة البحث

يعاني القطاع الصناعي من مشاكل عديدة وعدم قدرته على المنافسة نتيجة الانهيار في البنى التحتية مما أدى الى تعميق الاختلالات الهيكلية الأمر الذي يدعي الى تعزيز الصادرات الصناعية ومعالجة الاختلالات هيكلية لسيطرة القطاع النفطي مما يتطلب الأمر التركيز على الصادرات الصناعية إذ تساهم هذه الصادرات في خلق التنوع في الاقتصاد فضلا عن زيادة الإيرادات الاجنبية المتاتيه من العملة الصعبة .

فرضية البحث

تستند فرضية الدراسة على أن الصادرات الصناعية لها دور ايجابي يمكن أن يسهم في معالجة أو الحد من الاختلالات الهيكلية وذلك من خلال زيادة قدرتها التنافسية وتعميق الروابط الأمامية والخلفية على مستوى الاقتصاد ككل .

هدف البحث

هنالك عدة أهداف للدراسة منها:

1- تحليل واقع الاختلالات الهيكلية من خلال المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مواطن الخلل ومعالجتها.

2-. تحليل مستوى التطور في الصادرات الصناعية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العينة والعراق .

3- دراسة واقع القطاع الصناعي والتجارة الخارجية في العراق من خلال عدة مؤشرات من أجل التوصل لمعالجات تعمق دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية .

4- تقديم حلول وتوصيات محددة الهدف منها تفعيل دور الصادرات الصناعية ومعالجة الاختلالات الهيكلية في العراق.

اهمية البحث

1- يعد التنويع الهيكلي من متطلبات التنمية المستدامة وخاصة على مستوى الصناعات التحويلية باعتبارها رافد مهم جداً للتنوع الاقتصادي .

2- إن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى القطاع الصناعي يمكن أن يساهم في معالجة الاختلالات الهيكلية .

منهجية البحث

تعتمد الدراسة على الاسلوب الوصفي والتحليلي الذي يقوم علي جمع الحقائق والبيانات والمعلومات المتاحة لتحديد أبعاد الظاهرة محل الدراسة وفهم طبيعتها ومحدداتها وأسبابها ويتم الاستعانة بالبيانات الإحصائية المتاحة للتعرف على كل أبعاد ومتغيرات هذه الظاهرة فضلاً عن المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتحليل الظاهرة المدروسة .

الحدود الزمانية والمكانية

- الحدود الزمانية للمدة ما بين (2004 - 2021)
- أما الحدود المكانية فقد تضمنت الدراسة تحليل واقع العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في البلدان عينة المدروسة وهي الجزائر والصين فضلاً عن تركيزعلى العراق بشكل خاص .

هيكلية البحث

للإحاطة بجوانب البحث وتغطية أهدافه كافة وتبيان فرضيته تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول تليها استنتاجات وتوصيات وكما يأتي:

تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية، وتضمن ثلاثة مباحث اختص المبحث الأول منها الإطار المفاهيمي والنظري للتصدير والصادرات الصناعية، والمبحث الثاني فقد تناول مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية ومظاهره، أما المبحث الثالث فقد تناول العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية ، وبالنسبة إلى الفصل الثاني الذي تمثل تحليل العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في دول مختارة من خلال مبحثين، تضمن المبحث الأول العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في الصين، وجاء الفصل الثالث ليختص بمناقشة تطور الصادرات الصناعية في العراق وانعكاساتها على الاختلالات الهيكلية، وقد تضمن الفصل مبحثين تناول الأول تطور الصادرات الصناعية في العراق وتناول المبحث الثاني تحليل مؤشرات القطاع الصناعي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب الاستنتاجات والتوصيات.

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة :

1- أ. سميث ، دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية ،المجلة الدولية للاقتصاد التنمية ،2، 32، 2018.

كان الهدف من الرسالة تحليل دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية ، حيث اظهرت الدراسة ان زيادة حجم الصادرات الصناعية تسهم في تحقيق التوازن الهيكلي في الاقتصاد ، حيث يتم تعزيز القطاعات الصناعية وتحسين توزيع الدخل وتنويع قاعدة الاقتصاد.

2- جونسون،ب، الصادرات الصناعية والتحول الهيكلي الاقتصادي : دراسة حالة لبلد ،مجلة التجارة الدولية والتنمية و18(4)،2019.

مضمون الرسالة : تحليل دور الصادرات الصناعية في معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال دراسة مقارنة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية حيث توصلت الدراسة الى ان الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سوى تستفيد من زيادة حجم الصادرات الصناعية في تحقيق التحول الهيكلي واكنها توضح ايضا التحديات التي تواجه الاقتصادات النامية في تعزيز الصادرات الصناعية وتحقيق التوازن الهيكلي .

3- وليامز، ك، التصنيع القائم على الصادرات والتغير الهيكلي : ادلة تجريبية من الاقتصادات النامية ، البحث الاقتصادي الفصلي 57(3)،2020.

ركزت هذه الدراسة على اهمية تنويع الصادرات ودور الصادرات الصناعية في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي ، حيث اظهرت النتائج ان تنويع الصادرات وزيادة حجم الصادرات الصناعية تسهم في تحسين هيكل الاقتصاد وتعزيز الصناعات التحويلية ،وبالتالي يمكن ان يتحقق التوازن الهيكلي وتقليل الاعتماد على قطاعات ذات قيمة مضافة منخفضة.

4- بروان، د ،و ويلسون، تنويع الصادرات والتحول الهيكلي الاقتصادي : دور الصادرات الصناعية في البلدان النامية . مجلة اقتصاد التنمية ، 42(1)، 2021.

مضمون الدراسة : تركز هذه الدراسة على تاثير تنويع الصادرات ودور الصادرات الصناعية في تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي للبلدان النامية، حيث كانت النتائج ان تنويع الصادرات وزيادة حجم الصادرات الصناعية تعزز تحقيق التحول الهيكلي في البلدان النامية ، حيث يتم تعزيز الصناعات التحويلية وتحسين هيكل الاقتصاد وتوزيع الدخل .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية

تمهيد

يعد التصدير من القضايا الرئيسة التي اهتمت بها الدول بشكل كبير؛ كونها في جلب الثروة وامكانية تلبية الحاجات الضرورية من الدول الأخرى، وفي ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية وتعدد الاختلالات في الهياكل الاقتصادية في اغلب دول العالم فقد احتل مكانة بارزة بين اهتمامات السياسة الاقتصادية في كل من البلدان المتقدمة والنامية، إذ أصبح نشاط التصدير خيارًا استراتيجيًا للنمو والتنمية، كما حظيت قضية التوجه نحو التصدير باهتمام كبير عند الاقتصاديين ، حيث كان يُنظر إلى التوجه نحو التصدير على أنه محرك للنمو الأقتصادي لمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية ، وذلك في ظل الافتراض الضمني بأن استئناف الصادرات يؤدي إلى تحقيق الطاقات الإنتاجية مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم الداخلية و توفير موارد النقد الأجنبي.

أن الهدف من أي سياسة اقتصادية هو تحسين كفاءة النمو الأقتصادي والتنمية ، وقطاع التجارة الخارجية هو المجال الأقتصادي المناسب لكونه يوفر النقد الأجنبي اللازم لتمويل عملية التنمية هذه ، لا سيما بالاعتماد على آلية التصدير التي تسعى الدول إلى تفعيلها من خلال القطاع الصناعي ، والذي يعد من القطاعات الحيوية التي احتلت مكانة مهمة في التجارة العالمية في الآونة الأخيرة ، وقد دفع ذلك العديد من الدول إلى تحسين وتنويع الصادرات في هذا القطاع ، ونتيجة لذلك أصبحت قضية إضافة قيمة للصادرات غير االهيدروكاربونية بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص من أهم وسائل دفع عجلة النمو الأقتصادي ، وبالتالي هيمنت الدول المتقدمة في هذا المجال عكس الدول النامية التي تعاني فيها الصادرات من اختلالات معقدة مما يجعل من الصعب عليها الدخول في الأسواق الخارجية .

وتساهم الصادرات الصناعية أيضا في تحقيق تنويع مصادر الدخل إلى جانب تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال الحصول على المزيد من النقد الأجنبي واستخدامه في تمويل المشاريع الصناعية التنموية وتحديداً فيما يتعلق باستيراد السلع الرأسمالية ذات الكثافة التكنولوجية العالية كما تساهم الصادرات الصناعية في تعزيز الروابط الامامية والخلفية داخل القطاع الأقتصادي لبلد ما أولاً ثم مع العالم ثانيا.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للتصدير والصادرات الصناعية

المطلب الأول- مفهوم الصادرات وأهميتها الاقتصادية

أولا- مفهوم الصادرات:

يعد نشاط التصدير ومكون الصادرات من العناصر الأساسية لعملية التصدير، من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة ، وعلى وجه الخصوص ، توفير الموارد المالية للخزينة العامة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، يعرف نشاط التصدير والصادرات بانها :

1- الصادرات : هي شكل من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، وبالتالي فهي تعد من الأنشطة المهمة التي تقوم بها الدولة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية ، أو بالأحرى في قطاع التجارة الخارجية ، لأنها تعد عن كل ما يمكن نقله، من المقيمين في الدولة إلى المقيمين في الخارج بسبب وجود فائض في السلعة المراد نقلها، والهدف منه تحقيق أهداف معينة ، ولعل أهمها توفير العملة الصعبة التي يمكن استخدامها لدفع قيمة الواردات، ولكي تكون عملية التصدير ناجحة وبالتالي تعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية .[1]

- كما تعرف الصادرات : على انها جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتم استخدامه أو استهلاكه داخل حدود الدولة ولكنه مُعد للتصدير خارج حدود الدولة بحيث تمثل الصادرات تدفق السلع والخدمات خارج حدود الدولة والتي تُباع في الأسواق العالمية في البلدان المستوردة لهذا المنتج أو لهذه المنتجات بسبب افتقارها إلى المواد الخام والموارد الاقتصادية اللازمة للإنتاج ، بينما الدول الصناعية التي لديها إمكانية الإنتاج ستنتج هذه السلع والخدمات وستتميز بقدراتها الإنتاجية لامتلاكها للقدرات المادية والبشرية وكذلك من خلال الميزة النسبية في توريد الموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية. [2]

كما تعرف الصادرات: هي كافة أنواع البضائع والخدمات الخاضعة لقوانين واجراءات الدولة، والتي تخرج من حدود الدولة أو إقليمها الأقتصادي أو الجمركي بصفة دائمة أو مؤقتة متجهةً إلى دولة أو

1- برواين شهرزاد ،محددات الصادرات الصناعيه دراسة قياسيه لحالة الجزائر (1980-2016) ،اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،الجزائر،2018 ،ص 2.

2- قحطان ذياب سلمان ،محددات الصادرات الصناعية في الصين للمده (1962-1991)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل، المجلد51، العدد 46 ج2، ،2019 ، ص261.

جهة أخرى، وتحسب أقيامها بسعر (فوب) FOB أي Free on Board (مطروحة على ظهر الباخرة) والتي تعني البضاعة توضع على ظهر السفينة بعلم البائع وتنقل مخاطر الاهلاك او تلف البضائع للمشتري في اللحظة التي تصير فيها البضاعة جاهزة في السفينة الناقلة .[1]

أو الصادرات: بأنها البضائع، والخدمات المنتَجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلدان أخرى، ولا تُعدُّ معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة ؛إذ يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني. [2]

2- التصدير: هو تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأفراد المقيمين في القطر الأقتصادي إلى الأفراد غير مقيمين وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات يكون دخولها الأول للأسواق الأجنبية من خلال قيامها بدور المصدر.[3]

ومن هنا فالتصدير: هو عملية اخراج المنتجات إلى البلدان الاجنبية خارج الحدود الوطنية للبلد المنتج تبعا لإجراءات يتفق عليها كل من البلد المصدر والبلد المستورد ، وهو يعني تدفق المنتجات من البلد المنتج إلى البلد المستهلك من أجل تحقيق اكبر عائد ممكن للبلدين .

ثانيا- أنواع الصادرات :

يمكن تقسيم أنواع الصادرات إلى ماياتي: [4]

1- الصادرات المنظورة: يشمل هذا النوع البضائع التي يبيعها سكان بلد ما إلى المقيمين في بلد آخر والتي تعبر الحدود وتسمى الصادرات المنظورة لأنها تكون واضحة امام موظفي إدارة الجمارك عبر الحدود، حيث يمكن عرضها وفحصها وحصرها في السجلات.

---

1 - باسم حازم حميد البدري، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة من (1985 -2010)، أطروحة دكتوراه، كلية الزراعة – جامعة بغداد،2013، ص48.

2 - بن بردي آية واخرين، التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات عرض بعض التجارب الدولية، تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، علوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر،2021، ص1.

3 - فرحات غول، التسويق الدولي (مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية) ، دار الخلدونية ،الجزائر ، 2008 ، ص 191.

4- انظر في ذلك:

- . برواين شهرزاد، محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر، مصدر سابق، ص8-9.
- أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1997، ص 66.
- عادل عبد الهادي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 14.

2- الصادرات غير المنظورة: وتشمل الخدمات المتنوعة التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى، مثل خدمات النقل، والسياحة، والتأمين، والدراسات، والعمل، والرعاية في الخارج ... إلخ، وكذلك التدفق المخصص للاستثمار في الخارج، والنفقات الدبلوماسية، والمدفوعات البريدية والهاتفية، وتأجير الأفلام، وخدمات أخرى تسمى أيضًا الصادرات غير المرئية، وبالعودة إلى ميزان المدفوعات نجد العديد من المكونات التي تشكل الصادرات من هذا النوع وهي (الهدايا وباقي المعاملات الأحادية الجانب مثل تحويل المدخرات من العمالة الأجنبية إلى الخارج، وحركة رؤوس الاموال قصيرة الأجل، أي القروض قصيرة الأجل الممنوحة للأفراد في الخارج، وديون البنوك الوطنية للدول الأجنبية، وحركة رؤوس الاموال طويلة الأجل، وتتمثل في القروض طويلة الأجل واستثمارات المحفظة والاستثمارات المباشرة).

3- الصادرات المؤقتة: هي السلع أو الأموال التي يتم تصديرها للخارج لفترة زمنية معينة ثم إعادة شرائها، وعلى وجه الخصوص (المنتجات المراد عرضها في المعارض الدولية، والمواد والأجهزة وآلات العمل اللازمة لتنفيذ مهام العمل في الخارج أو بموجب عقود مقاولة من الوطن، إرسال الأجهزة أو الآلات لإصلاحها في الخارج ... إلخ).

4- الصادرات النهائية: وتشمل السلع والخدمات التي يتم تصديرها بشكل نهائي، بحيث يتم قطع علاقتها مع المصدر بمجرد وفائه بالالتزامات المتعاقد عليها مع المستورد بتسليمها له مثل السلع والخدمات المباعة في الخارج والتبرعات المالية المقدمة إلى الخارج.

ثالثا- الاهمية الاقتصادية للصادرات

تظهر أهميتها من خلال تلافي المشاكل والاختلالات التي تتأثر بها اقتصاديات مختلف الدول حيث تعتبر الصادرات من العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فالمدة طويلة من الزمن اعتبرها أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرغوب فيها اضافة إلى انها طريقة ناجحة بجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميتها تتمثل في كونها مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت

مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج من أجل تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.[1]

كما أن للصادرات اهميه كبيرة في زيادة تكوين رأس المال نتيجة توجه جزء من الدخول في مجالات مختلفة للاستثمارات في اقتصاد الدولة وبالأخص الصادرات الصناعية، حين تؤدي الصادرات ذات القيمة المضافة إلى تحقيق مزيد من الارباح وبمستويات عالية مما يقود إلى زيادة الدخول والاجور للأفراد العاملين في هذا القطاع.[2]

لهذا تعتبر الصادرات هي القوة الاساسية والمحركة للنمو الأقتصادي، ويرى الاقتصاديون أن زيادة الصادرات تساهم بشكل ايجابي في زيادة التخصص للاقتصاد الوطني للدولة لانتاج السلع التي تتوفر فيها الميزة التنافسية حيث تزيد من معدلات انتاجية عوامل الانتاج وأثرها في تعزيز النمو الأقتصادي والتي تزيد من العوائد المباشرة اللازمة من أجل تلبية احتياجات عملية التنمية الاقتصادية، أن تحقيق التوسع في الصادرات له دور فعال ومهم في تنشيط الاستهلاك الوطني على السلع المستوردة كنتيجة لارتفاع دخول المستهلكين المحليين مما يزيد الطلب على السلع في الاسواق العالمية وعلى السلع الرأسمالية والتكنولوجية الحديثة العالية الجودة من قبل المنتجين الوطنيين، وبالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية.[3]

المطلب الثاني- نظريات الصادرات:

تعكس نظريات الصادرات الافكار والطروحات النظرية للعديد من الاقتصاديين في مجال التصدير باعتباره يشكل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية لكل من البلدان النامية والمتقدمة

أولا- الصادرات في المدرسة الماركنتيلية (التجاريين):

اصبح الاهتمام بالتجارة الخارجية كأداة للنمو من خلال مساهمات مدرسة التجاريين التي سادت من منتصف القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، عندما كانت التجارة الخارجية تعتبر مصدرًا لثروة الأمم، حيث اعتبر أنصار هذا الفكر أن سلطة الدولة تتمثل في الثروة التي تحت تصرفها،

1- نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 67.

2 - أحمد كواز ، السياسات الصناعية المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث، السنة الاولى، الكويت، 2003، ص1-9.

3 - ممدوح عطا الله الفيحان، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية دراسة اقتصادية قياسية (كحالتي المملكة الاردنية وجمهورية مصر العربية للفترة (1985-2004))، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2007، ص56.

وهي المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، وعلى هذا الأساس طالب الماركنتيليون بأن تعمل الدولة على زيادة دخول المعادن النفيسة وعدم السماح لها بمغادرة البلاد، وذلك من خلال التجارة الخارجية، وان تكون جميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى في خدمة التجارة الخارجية لضمان تحقيق اهدافها، التي تتمثل بزيادة ما تمتلكه من المعادن النفيسة، حيث أن كمية كبيرة من المعادن الثمينة تأتي بوجود فائض في الميزان التجاري وبالتالي يكون في مصلحة الدولة زيادة صادراتها وخفض وارداتها، وأن تحقيق فائض تصديري مستمر هو المصدر الرئيس لزيادة القوة الشرائية التي يمكن من خلالها أن تقوم الدولة بسد احتياجاتها من الخارج، حيث كانت سياستهم في دعم الصادرات من خلال الاتي:[1]

1- تشجيع تصدير السلع الصناعية بكل انواعها من خلال العمل باستمرار على التوسع والتطوير والاستحواذ على العديد من الأسواق الخارجية، وخاصة في البلدان ذات الاسواق الحديثة .

2- تقديم الدعم والمساعدات المالية لبعض قطاعات الصناعات المصدرة لمواجهة المنافسة الأجنبية.

3- سداد بعض الرسوم أو الضرائب المستحقة بالفعل عند استيراد المواد الأولية من الخارج، بتخفيض تكلفة إنتاج البضائع المصدرة للخارج بسياسة الأجور المنخفضة.

4- إنشاء مستودعات كبيرة للبضائع المعدة للتصدير وإنشاء الموانئ التي من شأنها تعزيز نمو الصادرات.

5- تغيير نوع الواردات عن طريق اخضاعها للتعريفات الكمركيه وغير الكمركيه.

ونتيجة لذلك فان التجاريين لا يؤمنون بفكرة التوازن، أي أن يكون الميزان التجاري غير متوازن، بشرط أن يكون هذا الخلل في مصلحة الدولة، وإلا كان من المستحيل الحصول على الذهب والفضة من الخارج، ولذلك رأوا بان هناك ضرورة لتدخل الدولة عن طريق السياسة الحمائية في مجال الاستيراد وسياسة واسعة في عمليات التصدير. [2]

---

1 - انظر في ذلك:
-عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من (1990- 2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن س- مستغانم، الجزائر، 2015، ص5 .
- عبد الرحمن يسري أحمد ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص 201.
2 - ليلى عاشور حاجم سلطان الخزرجي ، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي – دول عربيه مختاره ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية،2007، ص97-98.

ثانياً- الصادرات في المدرسة الكلاسيكية:

شهدت بداية القرن الثامن عشر انحسار الفكر التجاري، مع ظهور نظرية التوازن التلقائي، التي مهدت الطريق لمفاهيم جديدة لم ترَ ضرورة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي رحاب هذه النظرية بدأ ظهور مقولة (حياد السياسات الاقتصادية) أي أن يكون تدخل الدولة في أضيق حدود ممكنة. [1]

كما ابدى الكلاسيك اهتماما بالغا بنشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالاسلوب الذي كان علية التجاريون، فادم سميث اهتم بالسوق وعدّه المحدد الأول للنمو إذ تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل توسع لحجم السوق، وقد شدّد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع فائض الإنتاج ، ومن خلال القوى التي تحدد نمو الإنتاج الحقيقي، وليس المعدن الثمين، فتوضيح دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة العوائد، فضلا عن دافع الاستثمار يتطلب الحصول على أكبر قدر ممكن من كفاية الصادرات، واستخدام الموارد المحلية فضلاً عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية، وقد تضمن الفكر الكلاسيكي عددًا من النظريات التي تدرس التجارة الخارجية، حيث ميز مينت (myint) عام (1985) في دراسته لأفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين حول التجارة الخارجية بثلاث نظريات، وهذه النظريات هي كما يلي:[2]

1- نظرية النفقات النسبية: تفترض هذه النظرية أن الدولة متخصصة في التصدير وفقًا للمزايا التي تتميز بها، سواء كانت في امتلاك الميزة المطلقة عند (آدم سميث) عام (1723- 1790) أو امتلاك الميزة النسبية عند (ريكاردو) عام (1772- 1823) في ظل فرضيات النظرية الكلاسيكية، وهنا تتجلى الفائدة التي تعود على الاقتصاد من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بطريقة أكثر فعالية وكفاءة، مما يفيد الأطراف المشاركة في العملية التجارية ويزيد من مستويات دخلهم، وستتمكن البلدان التي تتاجر من زيادة حجم السلع وتعددها، لكن مقدار الفوائد التي تعود على كل دولة تعتمد على سعر الصرف الداخلي وسعر الصرف الدولي السائد قبل التجارة وبعدها، بالإضافة

1- فليح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، 2001، ص55.

2 - وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، ا لعدد 1، الجزائر، 2002، ص 1-3.

إلى مبادلة الصادرات بقدرمن الواردات يفوق ما كانت ستحصل عليه الدولة لو وزعت مواردها على إنتاج السلعتين محليًا.[1]

2- نظرية منافذ تصريف الفائض: أوضحت هذه النظرية الدور المهم للتجارة الخارجية من خلال النشاط التصديري في تصريف فائض الإنتاج، الأمر الذي من شأنه أن يخلق طلبًا فعّالاً على فائض منتجات الدولة، والتي تظل غير مستغلة في ظل غياب التجارة، ويرى مينت (Myint) أن نظرية التخلص من فائض الإنتاج أكثر قبولًا من نظرية التكاليف النسبية لشرح أسباب إنشاء نشاط التصدير في الدول النامية في القرن التاسع عشر، بينما تتفوق نظرية التكاليف النسبية في تحديد نوع الإنتاج محل التجارة، ويبدو دور النشاط التصديري اكثر وضوحا في توفير منافذ تصريف الانتاج واستغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في حالة البلدان التي تعاني من قلة عدد السكان مقارنة بما هو متاح لها من موارد الإنتاج، حيث يتم التخلص من فائض الإنتاج الذي لا يتوافر الطلب المحلي عليه، والحصول في المقابل على المنتجات التي يتوافر الطلب عليها، وبالتالي إعطاء قيمة للفائض المتحقق من خلال استبداله بمنتجات أخرى تلبي جزءًا من احتياجات السوق المحلية. [2]

3- نظرية الإنتاجية: قدمت هذه النظرية الجانب الديناميكي في تحليل تأثير الصادرات على النمو، كما انها لم تتوقف على دور الصادرات في إعادة تخصيص الموارد بطريقة أكثر كفاءة كما تقول النظرية الكلاسيكية، بل اوضحت ما يتبع نشاط التصدير من التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي، وهذا يؤدي إلى تطبيق التخصص وتقسيم العمل إلى الحد الذي ينعكس بدوره في زيادة القدرة الإنتاجية لعناصر الانتاج، فضلاً عن توفير إمكانية استخدام أساليب الإنتاج الحديثة والفنون الإنتاجية والتكنولوجية المتقدمة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى زيادة نصيب الدولة من الطاقة الإنتاجية ودفع عوامل النمو فيها، فالفوائد الناشئة عن نشاط التصدير تتمثل في نوعين من المكاسب حسب وجهات النظر الكلاسيكية وهي المكاسب المباشرة التي تتمثل بإعادة تخصيص الموارد الإنتاجية بين قطاعات الإنتاج بشكل يضمن زيادة الفائدة لجميع الأطراف للتبادل، و المكاسب غير المباشرة من خلال مساهمة الصادرات في توسيع السوق المحلي بما ينعكس على الارتفاع بمستوى الإنتاجية والناتج المحلي للدولة. [3]

1 - عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 1989، ص124-125.

2 - ليلى عاشور حاجم سلطان الخزرجي ، مصدر سابق، ص98.

3 - صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة،1995 ، ص 141.

ثالثا - مفهوم الصادرات عند كينز

بعد أزمة الكساد التي عاشها العالم عام 1929، تم نشر النظرية العامة لـ "جون ماينارد كينز"، والتي أصبحت محل اهتمام الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار في الدول الغربية، حول كيفية خلق الطلب الذي يحدد مستوى النشاط الأقتصادي، وتتضمن دالة الطلب الكلي لدى كينز المتغيرات التالية:

Y = C + I + G+ (X-M) حيث لاحظ كنز أن دالة إجمالي الطلب الكينزية تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة مع المتغيرات الأخرى مثل استهلاك الأسرة **(c)** والاستثمار **(I)** و الإنفاق الحكومي**(G)** كما أوضح كينز من خلال الدور الذي يلعبه مضاعف التجارة الخارجية حيث يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من معدل الزيادة في قيمة الصادرات. [1]

رابعا- مفهوم الصادرات في الفكر الأقتصادي الحديث:

تختلف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين المعاصرين حول دور الصادرات، حيث يرى ماركس(marx) عام (1858- 1862) استحالة أن تلعب التجارة الخارجية دورًا تنمويًا في ظل سيطرة الدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية، واستغلالها لثروات الفقراء واستخدامها لوسائل القمع لهذا الغرض، وكذلك المنافسة الشديدة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مجالات النفوذ والأسواق.

أما ميردال (myrdal) عام (1957) فيرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة ترجع عوائدها لصالح الدول المتقدمة لأنها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيا حديثة ومتقدمة لا تمتلكها الدول النامية، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين، كما أن صادرات الدول النامية تعتمد على المواد الأولية الخام، التي تتميز بعدم المرونة. [2]

كما أن نيركسه (nurkse)عام (1969) يؤمن بأن التجارة الخارجية هي أداة للنمو الأقتصادي ووسيلة لتوزيع الموارد بكفاءة، حيث استدَّل في نظريته بالدور الذي تلعبه التجارة الدولية في كندا، استراليا، جنوب إفريقيا، الأرجنتين، كما اكد بعدم إمكانية تحقيق الدول النامية التطور الأقتصادي، بسبب ما تواجهه صادراتها من حواجز عديدة في أسواق الدول المتقدمة، فهو يعتقد أن الانجراف

1 - خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص3.
2 - عمر محمود أبو عيدة، آداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الاقتصادي: دارسة قياسية للفترة(1994 - 2022) ،مجلة جامعة الأزهر،المجلد 15 ، العدد 1،غزة، 2013 ،ص 152.

وراء التمتع ببعض قطاعات التصدير ذات الميزة النسبية لتبرير تخصيص موارد اقتصادية إضافية، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض إجمالي الدخل الحقيقي للدولة.[1]

و هناك عدة اتجاهات ومناهج فكرية اكثر ملائمة للتجارة الخارجية تمثلت بالاتي :- [2]

1- **نظرية ليندر:** ميز ليندر في تفسيره لإقامة التجارة الخارجية بين نوعين من السلع:

النوع الأول: هو السلع الأولية، والتي يتم تبادلها وفقًا للميزة النسبية وتتحدد هذه الميزة النسبية بنسب عوامل الإنتاج، وهذا هو نفس تفسير هيكشر وأولين، **أما النوع الثاني:** هو السلع الصناعية، فان تبادلها يتوقف على شرط ضروري يتمثل في وجود طلب محلي على هذه السلع ،مما يعني أنه لا يمكن للدولة الحصول على ميزة نسبية في إنتاج السلع الصناعية ما لم تكن هذه المنتجات مطلوبه في السوق المحلي وبالتالي فإن الطلب المحلي شرط ضروري لتحقيق الميزة النسبية وتعتبر كثافة التجارة في مفهوم ليندرمقياسًا لحجم التجارة بين الدول، لأنه يمكن القول أنه كلما كان هيكل الطلب في بلدين متشابهًا، زادت كثافة التجارة المحتملة بين هذين البلدين، وكلما ارتفع متوسط الدخل لدولة ما، كلما أدى ذلك إلى تحول الطلب إلى سلع ذات تركيبة معقدة، وبالتالي، تكون التبادلات المحتملة أكثر كثافة بين البلدان التي يتقارب متوسط دخلها .

2- نموذج الفجوة التكنولوجية: قدم هذا النموذج الخبير الأقتصادي "بوسنر" عام 1961 ، وركّز في تحليله لنمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حصول دولة ما على طريقة إنتاج متطورة تسمح لها بإنتاج سلع جديدة؛ أو منتجات جديدة ذات جودة أفضل أو منتجات بتكاليف إنتاجية أقل، مما يجعلها تكتسب مزايا نسبية بشكل مستقل عن البلدان الأخرى، حيث يؤدي الاختلاف في مستوى التكنولوجيا إلى اختلاف مماثل في المزايا النسبية المكتسبة، وبالتالي إنشاء التجارة بين الدول من خلال : (زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة، وبالتالي الحصول على ميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى، فضلا عن دخول بعض البلدان إلى الأسواق

1- خالد محمد السواعي، مصدر سابق، ص38.

2- انظر في ذالك:

- سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2016، ص21-25.

- عادل أحمد حسين، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص: 146. -147.

- ميشيل تـوادرو، ترجمة: محمود حسن، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 154.

الدولية بسلع جديدة ذات مستوى تكنولوجي متقدم في وقت تكون فيه بقية الدول غير قادرة في البداية على إنتاجها داخليًا أو تقليدها، بسبب الافتقار إلى أساليب الإنتاج المتفوقة أو الوسائل التكنولوجية اللازمة لانتاج هذه السلع، وتمتع المخترع بميزة نسبية مؤقتة خلال الفترة التي يحافظ فيها المخترع على تفوقه النسبي)، كما أنه يمكن تحديد الفجوة التكنولوجية بيانيا باستخدام الرسم البياني التالي:

شكل رقم (1)

الفجوة التكنولوجية

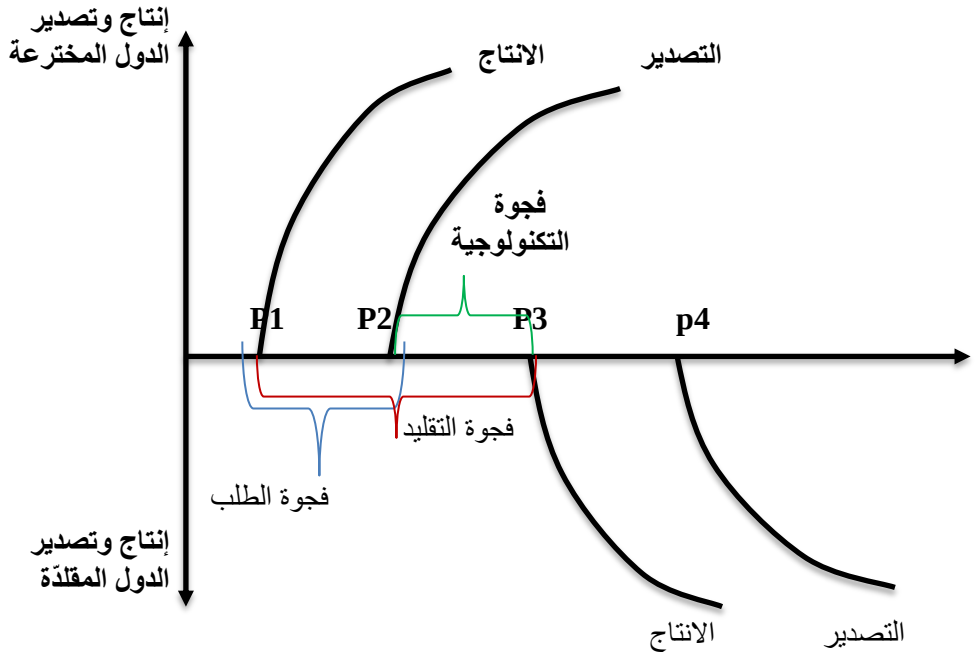

يتبين من خلال الشكل (1) نموذج الفجوة التكنولوجية، والذي من خلاله يمكن تحديد " فجوة الطلب " من جهة، و " فجوة التقليد " من جهة أخرى، وذلك كما يلي:

أ- الفجوة التكنولوجية : هي تلك الفجوة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير السلعة الجديدة عند النقطة P2 وبداية انتاج هذه السلعة في الدولة المقلدة عند النقطة P3 وعند ظهور الانتاج في الدولة المقلدة للسلعة تبدأ العوامل التكنولوجية يفقدان دورها .[1]

ب- فجوة الطلب: وهي عبارة عن تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة في الدولة صاحبة الإختراع عند P1 ، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P2 .

ج- فجوة التقليد: فتتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الإختراع P1، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند P3.

[1] - عمار محمود حميد ، ثائر محمود رشيد ، الملكية الفكرة ونقل التكنولوجية الى الدول العربية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019،ص 181-182.

وانطلاقا من تحديد فجوتي الطلب والتقليد، يعرف " بوسنر MV.Posner " تجارة الفجوة التكنولوجية رياضيا على أنها:

$G = f (g1t-g2t)$

If

$g1 = (P2-P1)$ فجوة الطلب

$g2 = (P3-P1)$ فجوة التقليد

ولكن مع ظهور الإنتاج في الدولة المقلدة للسلعة محل الدراسة، تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي كانت تلعبه كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، ويحل محلها عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج في كلا الدولتين: باعتباره العامل الرئيس لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية، وقيام التجارة الخارجية، غير أن التحليل الذي جاء به " بوسنر - M.V Posner " في مجال تجارة الفجوة التكنولوجية، قد شهد تطوراً هاماً حيث أن الإختلافات في مستويات الأجور الدولية تعتبر عاملا محددا لطول الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية، وبالتالي لتحديد هيكل (نمط) التجارة الخارجية الناتج عنها، فالإختراعات أو التجديدات قد تنتقل بسرعة من الدول صاحبة الإختراع أو التجديد إلى دول أخرى تنخفض فيها مستويات الأجور، وتسمح بإنتاج سلعة بنفقات أقل من نفقات إنتاج الدولة صاحبة الإختراع أو التجديد، وهي نتيجة من شأنها إبراز الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في تنمية التجارة الخارجية، والقيام باستثمارات خارج الدولة الأم حيث تقوم هذه الشركات بالعديد من الإستثمارات الأجنبية في الدول التي تنخفض فيها مستويات الأجور (في الدول السائرة في طريق النمو) سعياً إلى تخفيض نفقات إنتاجها، لتتمكن من زيادة قدرتها التنافسية خاصة إذ كانت الأجور تشكل جانبا هاما في نفقات الإنتاج.[1]

4- **دورة حياة المنتج:** قدم هذا النموذج لاحقًا الخبير الأقتصادي(فرنون)من خلال مقالته (الاستثمارات الدولية والتجارة الدولية في دورات حياة السلعة) في عام 1966 ، حيث تستند هذه النظرية إلى حقيقة أن الوصول إلى المعرفة الجديدة ليس مجانيًا ولا فوريًا، وأن الميزة النسبية تعتمد على التباين بين الدول من حيث استيعاب التطور التكنولوجي والسيطرة عليه وتحويل هذا التطور إلى اختراعات ومنتجات جديدة تسمح بتصديرها إلى الأسواق الخارجية، ومن امثلة ذلك هو المنافسة بين الولايات المتحدة واليابان في صناعة الراديو منذ الحرب العالمية الثانية مباشرة، فبعد الحرب العالمية الثانية سيطرت المصانع الأمريكية على سوق الراديو العالمي على قاعدة أنابيب الفراغ المنتجة في الولايات المتحدة ، ولكن في غضون سنوات قليلة تمكنت اليابان من السيطرة على حصة كبيرة من

1 - سليمان دحو، مصدر سابق ،ص24-25.

السوق العالمية ، وتقليد التكنولوجيا الأمريكية والاستفادة من انخفاض الأجور ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية استعادت ريادتها التكنولوجية من خلال اختراع الترانزستور، وفي غضون سنوات قليلة قلدّت اليابان التكنولوجيا الأمريكية، بأسعار أرخص من الولايات المتحدة، وللمرة الثالثة أصبحت الولايات المتحدة قادرة على المنافسة بنجاح مع اليابان وذلك بتقديم ما يسمى بالدوائر المطبوعة. ويوضح الشكل رقم (2) اربعة مراحل مختلفة في دورة حياة المنتج اعتمادًا على إحدى تفسيرات النموذج من وجهة نظر الدولة المخترعة والدولة المقلدة: -

شكل (2)

نموذج دورة حياة المنتوج

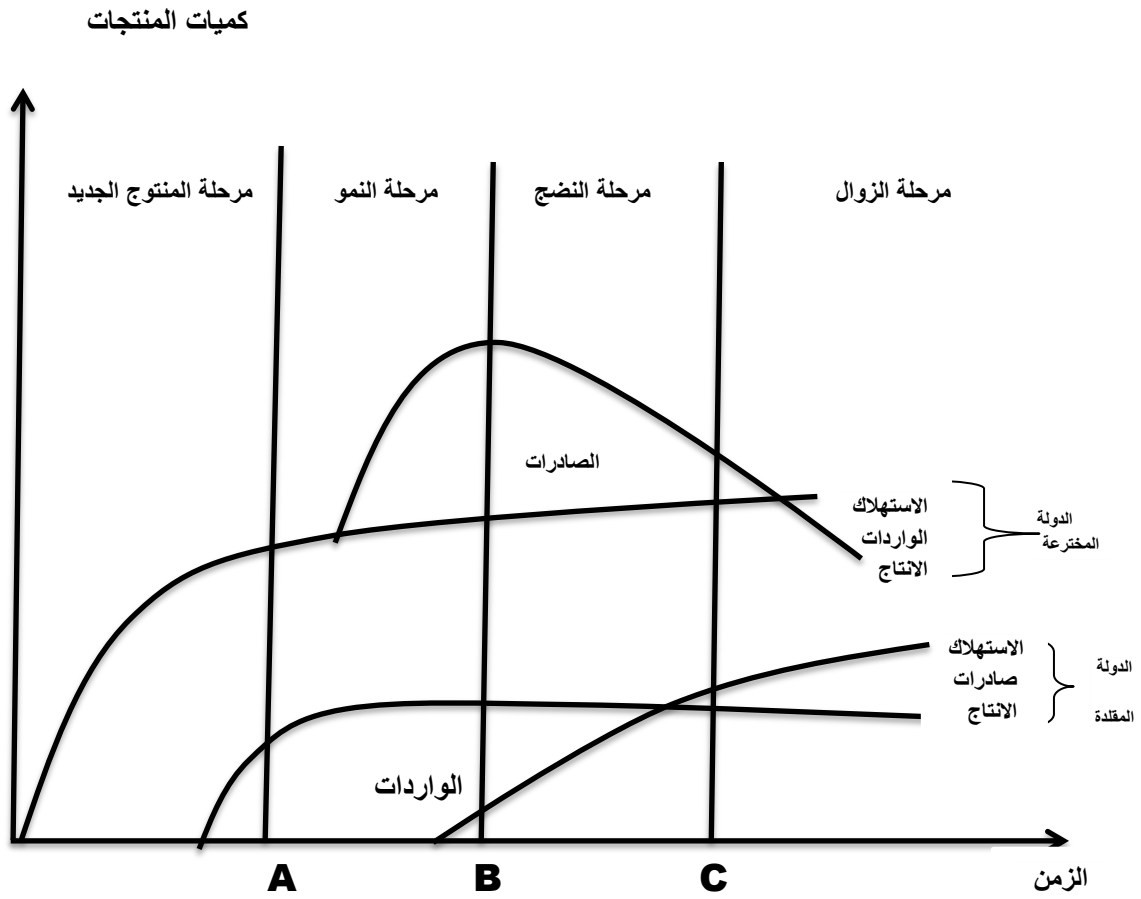

المصدر - بلقاسم زايري، اقتصاديات التجارة الدولية، دار الأديب، الجزائر، 2006 ، ص243.

المرحلة الأولى: يتم الإنتاج والاستهلاك في مرحلة المنتج الجديد فقط من قبل الدولة المخترعة.

المرحلة الثانية: أو مرحلة نمو المنتج خلال الفترة (**AB**)كما هو موضح بالشكل، حيث يكتمل الإنتاج في البلد المخترع ويتزايد بسرعة لتلبية الطلب المتزايد محليًا وخارجيًا، وخلال هذه المرحلة يكون

للدولة المخترعة سلطة احتكارية على جميع الأسواق الداخلية وأسواق التصدير بسبب عدم وجود أي إنتاج أجنبي.

المرحلة الثالثة: يصبح المنتج نمطيا عمومًا خلال مرحلة (**BC**) وتبدأ المؤسسة المخترعة في منح تراخيص لمؤسسات محلية وأجنبية لتصنيع المنتج تدريجيًا أيضًا، بحيث تبدأ الدولة المقلدة حالة التزييف في البيع بسعر أقل من سعر الدولة المخترعة، من خلال وجود عمالة رخيصة وتكاليف منخفضة أخرى.

المرحلة الرابعة: بعد هذه النقطة (**C**) يتراجع الإنتاج في البلد المُخترع أو ينهار بسرعة، وقد حان الوقت للدولة المُخترعة في تركيز اهتمامها وجهودها على اختراع تكنولوجي جديد ومنتج جديد.

المطلب الثالث– الصادرات الصناعية (المفهوم والمضامين الاقتصادية)

أولا- **مفهوم الصادرات الصناعية**: تعرف بأنها تلك السلع المصدرة المتمثلة بسلع الصناعات التحويلية أي تصدير السلع بعد القيام بتغيير أو تحويل أو تحوير هيأة أو شكل المواد الأولية أو المصنوعة الداخلة فيها إلى أنواع وأشكال وهيئات جديدة تكون تامة الصنع وجاهزة للاستهلاك أو غير تامة الصنع وتدخل في صناعات أخرى.[1]

أما الصناعة فهناك عدة تعاريف لها ومن أكثر التعاريف شيوعاً الاتية:[2]

الصناعة هي مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانساً مطلقاً، او هي مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعاً من نفس النوع وان لم تكن متجانسة تجانساً مطلقاً، في حين يعرفها اخرون بانها نشاط اجتماعي تعاوني، ينفق في عمليات استخراج الخامات او جزء كبير منها او استيرادها ثم تحويلها إلى مختلف السلع الإنتاجية والاستهلاكية، أما التصنيع فيعرف بانه العمل على تنمية الناتج الصناعي، حيث تصبح الصناعة أهم مصدر للدخل القومي، وتقوم سياسة التصنيع على إفتَراض أن التطور الأقتصادي يتطلب صناعة،وأن الزراعة بمفردها عاجزة عن تحقيق هذا التطور.[3]

1- احمد حمه محي الدين، محددات الصادرات الصناعية في ماليزيا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، 2016، ص2.

2 - دكتور صائب ابراهيم جواد، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ،الكتاب الأول- الجزء الأول ،اقتصاديات المشروع الصناعي ، اربيل، العراق، 2011،ص39.

3 - يموت عبد الهادي، اهمية التصنيع لعملية التنمية العربية،ط2، معهد الانماء العربي، بيروت ،1999،ص6.

- ومن خلال التعاريف السابقة للصادرات الصناعية يمكن القول بان: الصادرات هي انفتاح دوله ما على دول العالم مما يؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي الذي بدوره يعتبر زيادة داخل التدفق الدائري للدخل الوطني فضلا عن زيادة الدخل الفعلي والإنتاج.

ثانيا- معوقات الصادرات الصناعية غير النفطية :

1- معوقات المعرفة وتشمل:- [1]

أ- بعدم وجود نظام معلومات يتضمن بيانات وإحصاءات للربط بين عملية الإنتاج والسلع في السوق.

ب- عدم وجود منهج واضح لتحقيق أهداف ترويج الصادرات.

ت- عدم وجود إستراتيجية محددة جيدًا للتصدير أو على الأقل تغطية الاحتياجات المحلية.

2 - معوقات الوسائل: تتعلق بالعناصر التالية: [2]

أن غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسات ادى إلى أحباط محاولة الابتكار والإبداع للعمال وعدم قدرتهم على إنتاج منتج يلبي متطلبات الوضع الحالي، وكذلك عدم حداثة أجهزتها الميكانيكية التي لم تعد الحالية منها قادرة على تحمل التغيرات المتزايدة في التطور التكنولوجي ادى إلى ضعف الصناعة في المنشأة، وكذلك الاستخدام غير الكافي للطاقة المتاحة و ارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام والمتوسطة وأسعار التكنولوجيا و تحويل وتوجيه الموارد المالية لترويج الصادرات غير النفطية بصوره غير جيده.

3- معوقات السيرورة : وهي قلة جودة المنتجات الوطنية التي تلبي المتطلبات العالمية مما يضعف قدرتها على المنافسة، ومن هذه المعوقات (التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى عدم استخدام الأساليب الإحصائية لقياس الفرق وعدم وجود قنوات التوزيع الخاصة وخدمات ما بعد البيع و سوء استخدام التكنولوجيا حال دون توريد منتجات مطابقة للمواصفات العالمية سواء أكان ذلك من جهة التصميم أو التغليف). [3]

1 - د. عياد هشام ، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1985-2019)، مجلة دفاتر بوادكس ، المركز الجامعي مغنية، تلمسان – الجزائر،2021، ص 95 -96.

2 - إيمان محمد أحمد، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 38، 2007، ص 30.

3 - د. عياد هشام ، مصدر سابق ،ص96

4- معوقات الخارجية: ذات الصلة هي :[1]

ضعف القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية بسبب شدة المنافسة الدولية، حيث أن الشركات تنتقل من سوق وطنية تسودها منافسة بسيطة إلى أسواق خارجية ذات قدرة تنافسية قوية وتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية وعدم قدرة المصدر على استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

إضافة إلى ذلك الرسوم الإضافية التي تفرضها الدول المستوردة على المصدرين، و ما يترتب عليها من ارتفاع التكلفة بالنسبة للمؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق، و من أبرز الأمثلة على ذلك قيام بعض الدول بفرض رسوم جمركية على واردات بعض السلع من الخارج لحماية السلع البديلة المنتجة محليا الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكلفة السلع المستوردة من وجهة نظر المقيمين في تلك الدول مما يحد من دخول منتجات الدول النامية إلى أسواق هذه الدول.[2]

ثالثا- أهداف الصادرات الصناعية:

تسعى أعمال التصدير جاهدة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن توضيحها على النحو التالي:[3]

1- اغتنام فرص التصدير حول العالم، ومتابعه العملاء والمستهلكين في أسواق التصدير.

2- تحقيق التنويع الجغرافي للصادرات لتجنب المخاطر والاستفادة من معدلات النمو الأقتصادي في دول العالم.

3 - الرغبة في الحصول على العملات الأجنبية، والحاجة إلى تطوير المنتجات وفقًا لاتجاهات المنافسين.

4- رفع الارباح والإيرادات المالية، حيث تسمح المنافسة برفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

5- تحسين القدرات الإنتاجية للمؤسسة واستغلال الامكانيات المتوفرة، من خلال خفض الكلفة الإنتاجية والرفع من كفاءة البحث العلمي.

---

1 - حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر،2018، ص20-23.

2- إيمان محمد أحمد، مصدر سابق، ص30.

3 - انظر في ذلك:

- . فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستًراتيجية، الدار الجامعية،الاسكندرية،2008،ص119.

- عدة محمد، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من (1990- 2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن س- مستغانم، الجزائر، 2015، ص5.

- قحطان ذياب سلمان، محددات الصادرات الصناعية في الصين للمدة (1989-2016)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية /المجلد (51) العدد (64)ج2 ،2019، ص262.

- حمزة العوادي، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، مصدر سابق ، ص4.

6- تحقيق النمو المتواصل في الاقتصاد لدول العالم المختلفة وذلك لأن الصادرات ستحفز الانتاج المحلي مما يجعل الاقتصاد الوطني ينمو من خلال التوسع في الانتاج بشكل مستمر لتغطية الصادرات.

7- جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و بشكل أساسي في قطاع الصناعة و ذلك لأن الاستثمار الأجنبي يتدفق إلى القطاع الإنتاجي الذي يكون فيه العائد أعلى مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

8- تطوير الصناعات الوطنية التي ستحل محل الواردات والتي من المفترض أن تكون قادرة على منافسة الصناعات المماثلة لها عند تصديرها إلى الأسواق العالمية.

9- توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد، وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والمواد المحلية من شأنه إعطائها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع، فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة للدخل والناتج المحلي الإجمالي.

10- المساعدة على إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة الحلقات، والتي تقضي بدورها تدريجيا على آثار تقسيم العمل الدولي والذي تتخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام التي تستفيد منها الدول المتقدمة في صناعاتها المختلفة حيث يؤهلها لذلك تقدمها العلمي والتكنولوجي.

11- تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية للإيفاء باستيراد مستلزمات الإنتاج والاستثمار.

رابعا- مؤشرات الصادرات الصناعية :

نتطرق إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالصادرات ، بإعتبار أن القدرة التصديرية هى من أهم العوامل المحددة لقدرة الدولة على الإستيرادات من جهة، وبإعتبارها تعكس بشكل قوى طبيعة البنية الإقتصادية للدولة من جهة أخرى، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي: [1]

1- مؤشر التركيزالسلعي للصادرات (ECI):

يدل مؤشر تركيز الصادرات على درجة تركيز المنتجات، ونقصد به ارتفاع الصادرات لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على مجمل صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادراتها الدولة إرتفاعا يتخطى النسبة التى يمكن إعتبارها نسبة مأمونة تزداد إحتمالات الحرجة فى وضع الدولة ، وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج، أي ما إذ كان عدد محدود من السلع يهيمن على صادرات بلد ما أم لا، ويحسب

1 - انظر في ذلك:
- محمود الجعفري، يوسف داوود، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الاقتصادي وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ،2011 ، ص33.
- برواين شهرزاد ، مصدر سابق ، ص 176-178.
- ابراهيم العيسوي، قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1989،ص43-44.
- ليلى عاشور حاجم سلطان الخزرجي ،مصدر سابق ،ص 179.

هذا المؤشر باعتباره الجذر التربيعي لمربع قسمة الصادرات لسلعة معينة على مجموع صادرات البلد بالصيغة التالية:

$$ECI=\sqrt{\sum}(Xi/Xt)^2$$

حيث أن :

ECI = مؤشر التركيز السلعي

Xi= هي صادرات البلد من المنتج (i)

Xt= هي مجموع صادرات البلد

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات أما إذ بلغت قيمة المؤشر الواحد فهذا معناه أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب أي أن تركيز الصادرات مفرط، وكلما زاد تركيز الصادرات تفاقمت هشاشة البلد إزاء صدمات الطلب والأسعار واشتد تقلب إيرادات التصدير.

2- مؤشر معدل التغطية:

يعّبر معدل التغطية على مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من الواردات، حتى لا تضطر للإستدانة والوقوع فى تبعية الديون الأجنبية ، حيث تزداد أهمية الصادرات في التنمية كلما ارتفعت تغطية الواردات، و تزداد اهمية الصادرات في التنمية كلما ارتفعت حصيلتها من النقد الأجنبي للواردات خصوصا السلع التجهيزية ومستلزمات الإنتاج، و يعود ذلك لما للصادرات من دور مهم في تمويل و دفع خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتتوقف قيمة هذا المؤشر على مدى وفرة المنتوجات القابلة للتصدير وكذلك على سياسة الدولة فى إستخدام عائدات التصدير ويحسب معدل التغطية بقسمة الصادرات على الواردات.

مؤشر معدل التغطية = (قيمة الصادرات \ قيمة الواردات)×100

3- مؤشر معدلات النمو النسبي للصادرات والواردات :

من خلال هذا المؤشر يتم حساب معدلات نمو الصادرات والواردات لفئات واسعة من السلع

خلال فترة زمنية معينة من أجل تقييم تنافسية بلد معين مقارنة ببلد آخر أو عدة دول، وتحدد

صيغة هذا المؤشر على النحو التالي:

$$RGRE = \left[\frac{x_{t+1}}{x_t}\right]^{(1/n_1)} * 100$$

$$RGRI = \left[\frac{M_{t+1}}{M_t}\right]^{(1/n_1)} * 100$$

حيث أن :

RGRE : معدل النمو النسبي للصادرات

RGRI : معدل النمو النسبي للواردات

X : الصادرات

M : الواردات

n : السنوات

4- مؤشر القدرة على التصدير

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي توضح درجة ارتباط الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي، و كلما ارتفعت نسبة المؤشر كلما زادت درجة الارتباط بين معدلات النمو و التجارة الخارجية، حيث يتم الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال قسمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي.

5 - مؤشر التركيز الجغرافى للصادرات:

الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى إعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أوعدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية فى تصريف صادراتة ، وقد تمت صياغة هذا المؤشر عبر تركيبه من ثلاث مؤشرات فرعية هى :

أ- النصيب النسبى فى جملة الصادرات للكتلة صاحبة النسبة الأكبر فى شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.

ب- النصيب النسبى فى جملة الصادرات للدولة صاحبة النسبة الأكبر فى شراء المنتوجات التصديرية للدول المعنية.

ت- النصيب النسبى فى جملة الصادرات لأهم خمس دول فى إستيعاب صادرات الدولة المعنية.

خامسا- محددات الصادرات الصناعية:

1- القيمة المضافة الصناعية: وهي تعتبر احد المؤشرات المهمة في تقييم الأداء الصناعي ومن خلالها يتم معرفة مدى ملائمة المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق، لذلك فإن القيمة المضافة الصناعية هي أفضل مؤشر لقياس حجم المنشآت الصناعية ونمو إنتاجيتها، كما تعتمد القيمة الصناعية المضافة على الناتج الصناعي والذي هو عملية تحويل المواد الخام (المدخلات) إلى مواد استهلاكية في صورتها النهائية على شكل (مخرجات) من أجل تحقيق عائد مادي للمنشأة فضلاً عن كونه يشكل جزءًا من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يوضح تطور القيمة المضافة الصناعية قدرة وامكانية المؤسسات الصناعية ومعايير أدائها الأقتصادي ،باعتبارها من الموضوعات المهمة التي تؤثر على نمو الصادرات الصناعية لانها تعكس قدرة وامكانية زيادة الإنتاج الصناعي على المدى المتوسط إلى الطويل وترجع الزيادة فيه إلى تطور القطاع الصناعي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي الذي سيؤدي إلى توسع الفروع الصناعية وزيادة الطلب العالمي على المنتجات الصناعية وبالتالي زيادة الصادرات الصناعية ، مما سيحقق عوائد أعلى من العائدات المحققة عن طريق تصدير المواد الخام في شكلها الأولي، وتعرف القيمة المضافة بانها القيمة الاضافية لشئ ما فوق قيمته الاصلية نتيجة التحول الذي طرأ علية في عملية الانتاج . [1]

2- سعر الصرف: يُعرَّف سعر الصرف بأنه قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أي هو نسبة صرف العملة المحلية أو الوطنية إلى العملة الأجنبية.

ويعتبر سعر الصرف من المحددات الهامة التي تؤثر بشكل كبير على الصادرات، سواء كانت دولًا نامية أو متقدمة، حيث أن سعر الصرف لديه القدرة على التأثير على المتغيرات الاقتصادية والصادرات الصناعية بشكل كبير لأنه سوف يحدد سعر المنتج الصناعي في الاسواق العالمية كما انه يؤدي دورًا رائدًا وهامًا في الاقتصادات التي تتغذى على العالم الخارجي عن طريق ربط اقتصاد دوله ما بالاقتصاد العالمي، من خلال عملية المتاجرة بالسلع او المنتجات الصناعية التي يتم تصديرها إلى السوق العالمية من خلال التجارة الخارجية [2].

ويمكن تخفيض قيمة العملة بالمقدمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، ولكن أيضًا للحد من تصدير رأس المال للخارج وتشجيع استيراده من الخارج، وقد يكون الغرض من التخفيض هو زيادة دخول بعض الفئات الإنتاجية وتخفيض مديونيتها ، لتسهيل بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية أو لتدهور أسعارها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى

1 - قحطان ذياب سلمان، مصدر سابق، ص 266-267.

2 - الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991 ، ص 84 .

حماية الصناعات الناشئة، وقد يهدف أيضا إلى معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني مما يترتب عنه توسع الصناعات التصديرية.[1]

أن تخفيض سعر الصرف او القيمة الخارجية للعملة يعتمد على :- [2]

- درجة مرونة الطلب بالنسبة للتغيرات التي تحصل في الاسعار الناتجة عن التخفيض فكلما كانت مرونة الطلب عالية كانت النتائج التي تترتب عن التخفيض ايجابية والعكس بالعكس صحيح.

- للتخفيض تأثير مباشر على مستوى النشاط الأقتصادي الذي يتشارك مع تأثيره النقدي على الطلب المحلي والخارجي، حيث يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل في الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات بشرط أن تؤدي الزيادة في مستوى الدخل إلى زيادة الطلب المحلي على الاستيرادات.

3- معدل النمو السكاني: تم تقديم العديد من الدراسات منها دراسة(Marco Fugazza) عام 2004 حيث اكد بان إرتفاع معدل النمو السكاني سوف ينعكس سلباً على عدد او كمية الصادرات الصناعية، ويظهر تأثيره السلبي على الصادرات الصناعية بسبب انخفاض فائض الإنتاج الصناعي الذي من المفترض أن يعد من أجل تصديره إلى الخارج ولكن التوسع في الطلب الداخلي في الأسواق المحلية على المنتجات الصناعية يشكل عبئا في ذلك، وكذلك يؤثر على كمية الادخار والاستثمار مما يجعلهما يتجهان نحو الانخفاض نتيجة الزيادة المستمرة في عدد السكان مما يؤدي إلي إمكانية الوصول إلي العجز في الميزان التجاري لمعظم الدول النامية نتيجة لتوسع الطلب الداخلي والتي يتم تغطيتها من خلال الاستيرادات حيث أن تحقيق الزيادة في الاستيرادات يكون عن طريق التوسع في الصادرات بسبب ضعف مرونة الإنتاج المحلي.[3]

4- تكاليف الانتاج: تعد تكاليف الانتاج من العوامل المحددة لعائدات الصادرات، وبالتالي فهي تؤثر بشكل جوهري على اداء الصادرات، ومن اهم مكونات تكاليف الانتاج هي تكاليف مستلزمات الانتاج الوسيطة والتي غالبا ما يتم استيرادها من الخارج في الدول النامية، أما تكاليف العمالة فتقاس بنسبة اجر العامل إلى انتاجيته، أما تكاليف النقل فهومن خلال توافر بنية أساسية لنقل مستلزمات الانتاج والمنتج النهائي إلى مكان الاستخدام بشكل سهل مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف النقل، ونسبة التالف

1 - وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)،أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 ، ص68.

2 - بلقلة براهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2009 ، ص 165،164.

3- محمد عبد المنعم عفر واحمد مصطفى فكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999،ص98.

من السلع المنقوله الامر الذي ينعكس على أسعار الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وربحيتها بالنسبة للمصدرين .[1]

5- الاستثمار: توجد علاقة غير مباشرة تربط الاستثمار بالصادرات عن طريق الإنتاج المحلي الذي يعتبر القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها عرض الصادرات، ووفقا لمنهج النظرية الاقتصادية تعتبر زيادة معدل تراكم رأس المال شرط أساس لزيادة الإنتاج المحلي، ومن هنا فأن الاستثمار هو أحد محددات عرض الصاد رات ولا يقصد به فقط حجم الاستثمار ولكن الاهم من ذلك هو جودة الاستثمار ونوعيته، وبهذا الخصوص فان الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا كبيرا في نمو الصادرات في عدة دول وفي هذا الشأن نجد أن العديد من الدول أدركت العلاقة التبادلية بين الاستثمار والتصدير، حيث أن وجود قطاع تصديري قوي قد يؤدي إلى جذب الكثير من الاستثمارات والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية وانشاء صناعات جديدة ،ويتضح ذلك بشكل خاص فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، والذي يهدف في نفس الوقت إلى ربط المنتجين المحليين بالأسواق العالمية.[2]

1 - برواين شهرزاد، مصدر سابق، ص246،

2- أبو بكر متولي، محاضرات في اقتصاديات التنمية، مكتبة عين الشمس، القاهرة،1999، ص 64.

المبحث الثاني

مفهوم وطبيعة الاختلالات الهيكلية ومظاهرها

المطلب الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للهيكل الأقتصادي

أولا- مفهوم الهيكل الأقتصادي (Economic structure concept) :

لا يوجد تعريف محدد متفق علية من قبل علماء الاقتصاد للهيكل الأقتصادي حيث كانت اراء الاقتصادين متعددة في تفسير او تعريف الهيكل الأقتصادي كلا حسب الغرض او الهدف الذي يتم تناوله،فقد يعني شيئًا محددًا يعتمد على التوزيع النسبي للمتغير المعني، كما أنه يستخدم في سياقات مختلفة في مجالات المعرفة في مجال العلوم الإنسانية، كما يشير مصطلح الهيكل إذ كان مرتبطًا بالهيكل الأقتصادي أما إلى الهيكل التي يتكون منها الهيكل الداخلي للنظام الأقتصادي أو العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام التي تعبر عن مجموعة من الأهداف والأنشطة والكيانات اللازمة لوصف النظام الأقتصادي في وقت معين ،لذلك فان المفهوم العام للهيكل الأقتصادي يرتبط به ثلاثة عناصر أساسية هي :[1]

- الخصائص التي يتميز بها الهيكل الأقتصادي .
- العناصر المكونة للهيكل الأقتصادي .
- العلاقات القائمة بين العناصر المذكورة .

وسنأتي على الأهم من المفاهيم الخاصة بالهيكل الأقتصادي بحسب اراء بعض الأقتصاديين: - حيث يرى الأقتصادي فرانسوا بيرو (francio perro) عام (1983) أن الهيكل الأقتصادي هو مجموعة النسب والعلاقات التي يتصف بها الهيكل الأقتصادي في زمان ومكان معينين. [2]

ويمكن تعريف النسب بانها الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتشكل منها الهيكل الأقتصادي مثل نسبة مشاركة كل من قطاع الزراعة والصناعة في الناتج القومي أو النسبة لكل من الادخار والأستهلاك أو النسبة بين النشاط المصنع لوسائل الأنتاج والنشاط المصنع لمواد الأستهلاك.

1 - أ.د. كامل علاوي الفتلاوي، علي حسين رجب الجبوري، أثر الأختلالات الهيكلية في معدلات نمو الأقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 13 ، العدد 2، 2021 ، ص 70.

2 - فرانسوا بيرو، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة عادل ناصر ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1983 ،ص 83.

أما العلاقات فهي تعني العلاقات بين مختلف القطاعات والأنشطة التي يتشكل منها الهيكل الأقتصادي كالعلاقة بين الناتج القومي وحجم رأس المال القومي المتراكم.[1]

- وينظر إلى مفهوم الهيكل الأقتصادي من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية كمرادف لمفهوم المعطيات اي مجموعة العناصر والخصائص التي تحيط بالهيكل الأقتصادي التي تكون اطار للسلوك الأقتصادي وهذه العناصر في المدرسة الكلاسيكية تعد غير اقتصادية وخارجة عن نطاق اهتمامه لكونها ذات تأثير ثانوي وهامشي من وجهة نظر هذه المدرسة مما ادى إلى عد الهياكل الاقتصادية مجرد اطار فكري، ويمكن تفسير ذلك بان المدرسة الكلاسيكية كانت تنطلق من افتراضات محددة اخذ بها معظم رواد هذه المدرسة ولم يحيدوا عنها لذا فان الفكر الكلاسيكي لم يول اهتماما كبيرا لمفهوم الهيكل الأقتصادي .[2]

أما المدرسة الكلاسيكية المحدثة فقد استحدثت افكارها من الكلاسيك والتعديلات التي ادخلتها من خلال ابرز روادها امثال مارشال ثم سولو وسوان، ويعتمد تحليل هذه المدرسة على تصوير الكلاسيك لطبيعة الهيكل الأقتصادي لكونه متميزا بالمرونة والكفاءة العالية في توزيع الموارد بين استعمالاتها المختلفة حيث يكون للأسعار دورا رئيسا في توجيه الموارد وتحقيق التوازن بين العرض والطلب .[3]

أما المدرسة الهيكلية فقد اعطت لمفهوم الهيكل الأقتصادي اهمية كبيرة من حيث البحث والتحليل والتقويم من قبل روادها، حيث يرى (كينث اف . والس)عام (1982)أن الهيكل الأقتصادي هو(مجموعة من الملامح او السمات او الخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة اثناء مدة معينة من الزمن) .[4]

بينما يرى (والاس بيترسون) أن مفهوم البنية او الهيكل الأقتصادي هو مصطلح يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع للقوى العاملة، اي المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة المولدة للدخل القومي والتوزيع الوظيفي للقوى العاملة[5]

1 - هيفاء غدير ،السياسه المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مكتبة الاسد، دمشق ، 2010، ص97-98.

2 - هند غانم محمد المحنه، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (1994- 2010)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2014 ،ص7.

3 - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، دار الحداثة للطباعة والنشر ،بيروت ،1981، ص 174.

4 - كينث اف . والس، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،1982 ، ص22.

5 - والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، ترجمة صلاح الدباغ ، الجزء الثاني ، المكتبة العصرية ،بيروت، 1986، ص383.

وقد عرف الأقتصادي الهولندي (Jan-Tinberger) عام (1956) الهيكل الأقتصادي، بأنه مجموعة الصفات والمميزات التي يمكن ملاحظتها مباشرة والتي يعكسها الاقتصاد بمجرد ألقاء نظرة عامة عليها من دون الحاجة إلى تمحيص وتعمق.[1]

- ومن خلال مما سبق يتضح لنا بان الهيكل الأقتصادي يمكن الاستفادة منه في دراسة التغيرات التي تسفر عنها عملية التنمية الاقتصادية في جميع جوانب وقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة وتحليل السياسات الاقتصاية الكلية المتبعة، وقياس امكانيتها من خلال القيام بالدور المناط بها في اسناد عملية التنمية الاقتصادية مما يساعد على ترابط العناصر بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يركز التحليل الهيكلي في التعرف على انواع عدم التوازن الهيكلي وتحديد الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي ومعرفة مظاهرها واسبابها، وبالتالي فهذه التعاريف تشير إلى العلاقات التناسبية للتغيرات الاقتصادية وذلك النوع من العلاقات التبادلية بين المتغيرات ، ومن خلال ذلك فان تبني مفهوم محدد للهيكل الأقتصادي العام، إنما يرتبط بطبيعة الهدف او الغرض المراد دراسته .

ثانيا- محددات الهيكل الأقتصادي: يتحدد الهيكل الأقتصادي بعاملين اساسيين هما:[2]

1- **اسلوب الانتاج**: يتحدد من خلال مجموعة من العوامل وهي(نوع علاقات الانتاج والتوزيع وكذلك تتحدد بالهدف او الغاية من النشاط الأقتصادي ، اذ أن هناك هيكل اقتصادي اكتفائي واخر تابع) .

2- الاهمية النسبية للقطاعات المكونة للنشاط الأقتصادي : حيث يوجد هيكل اقتصادي متخلف يكون فيه القطاع الصناعي ثانويا أي لايعتمد علية بشكل اساسي وهيكل اقتصادي متقدم يعتمد بشكل اساسي على النشاط الصناعي والتي يمكن توضيحها وفقا لما ياتي :

أ- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الاولي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ب- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ت- الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

ث- الصادرات بوصفها نسبة من (GDP) وبضمنها الصادرات الصناعية .

---

2 - Jan.Tinberge ,Economic development and Policies ,Rotterdam University Press, 1972 .,p15.

2 - شيماء رشيد محيسن العابدي ، تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012) ، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015 ، ص10-11.

المطلب الثاني : الإطار المفاهيمي والنظري للاختلالات الهيكلية

أولا- المفهوم العام للاختلالات الهيكليه

يعرف الاختلال الهيكلي : بانه اختلال علاقات التناسب بين عناصر ومكونات الهيكل الأقتصادي او تغير خصائصه الاساسية إلى الحد الذي يمكن أن يؤثر في النمو الأقتصادي واستقراره. [1]

كما يعرف الاختلال بانه حالة الابتعاد عن نقطة التوازن في الاقتصاد، و بما أن اي توازن إنما يحدث بين القوى المتضادة في التأثير، فان مفهوم التوازن الأقتصادي يهتم بالحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الاثر الضدي، مثل(العرض الكلي والطلب الكلي، و الاستثمار والادخار)، واذا كان مفهوم الهيكل لأي هيكل اقتصادي إنما يرتبط بالغرض المطلوب من دراسة ذلك الهيكل، فان الاختلال الهيكلي يظهر بصورة اختلال في العلاقة او عدم التساوي او عدم التوازن بين نوع معين من المتغيرات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف التي ينبغي أن يصلها الاقتصاد القومي . [2]

- وتعني الاختلالات الهيكلية: ايضا بانها اختلالاً في علاقات التوازن العام وفي هيكل الاقتصاد على مستوى القطاعات إلى مستوى يؤثر على استقرار النمو الأقتصادي إذ يؤدي عند مستوى معين من حالة عدم التوازن إلى حدوث مشكلات واختناقات تؤدي أحياناً إلى حدوث أزمة اقتصادية. [3]

او الاختلالات الهيكلية بشكل عام: يقصد بها المشاكل التي تترافق أو تصيب هيكل الاقتصاد، أو هيكل الاقتصاد القومي للدولة، أي المشكلات التي ترافق العناصر والخصائص والعلاقات التي تحيط بالنظام الأقتصادي السائد داخل الدولة. [4]

لهذا فإن الاختلال الهيكلي: إنما يعد نتيجة منطقية لاختلال العلاقات التناسبية المكوّنة له، كما وأن عمق هذه الاختلالات المرتبطة بعوامل تاريخية أو مادية أوبسياسات اقتصادية وتكرارها والمدة الزمنية

---

1 - حسن هادي صالح، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية ، رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007،ص56.

2 - طارق فاروق الحصري، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادي : البطالة ، الفقر و التفاوت في توزيع الدخل، ط1،المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007، ص 3.

3 - كامل بدن صالح، التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (1985-2030)، رسالة مقدمة إلى مجلس جامعة سانتكلمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اختصاص الاقتصاد، جامعة سانت كلمنتس العالمية ، العراق ، 2012، ص32.

4 - م. فريال مشرف عيدان، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003وسبل معالجتها، المجلة السياسية والدولية، كلية أقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين، بغداد، 2016، ص 517.

التي تستمرها تحدد ما إذ كانت هذه الاختلالات ظرفية أوأنها اختلالات تصيب هيكل الاقتصاد وتستمر لمدة أطول مما هي عليه الحال بالنسبة للدورة الاقتصادية. [1]

- ومن هنا يشير (سيمون كوزنتس) إلى أن الاختلال الهيكلي يمكن الحصول علية من خلال احتساب الفرق بين الاهمية النسبية لكل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الاهمية النسبية للايدي العاملة لكل قطاع إلى اجمالي الايدي العاملة، اذ أن هذا الفرق يعبر عن درجة الاختلال القطاعي وعند جمع درجات الاختلالات القطاعية (وبغض النظر عن الاشارة) وبمقارنتها مع مثيلاتها في اقتصادات البلدان المتقدمة والتي لا تزيد قيمتها (20%) يمكن أن نحصل على الاختلال الهيكلي في الاقتصاد . [2]

ومن خلال ماسبق: يتضح بان اختلال الهيكل الأقتصادي يؤدي إلى الابتعاد شيئا فشيئا عن الاهداف التي يرغب في تحقيقها، مما يفضي في النهاية إلى فقدان التوازن العام في الاقتصاد وتشوه العلاقات التبادلية بين المتغيرات الكلية، وهذا يعني عجز الاقتصاد عن اداء دوره في الحياه الاجتماعية، وتدهور الوضع الأقتصادي في البلد الذي يعاني من اختلالات مزمنة . ومما تجدر الاشارة اليه ايضا، أن الاختلال غالبا ما يتسم بطابع الديمومة والاستمرارية، بسبب التأثيرات المتبادله للتشوهات التي تحصل في العلاقات بين بعض المتغيرات الكلية على البعض الاخر، مما يعني عدم امكانية النشاط الأقتصادي على تجاوز هذه الاختلالات تلقائيا، الا بتغيير جذري وواضح في السياسات والإجراءات الاقتصادية المتبعة التي من شانها أن تعالج الاختلالات وتعيد الاقتصاد إلى المسار الصحيح .

ثانيا- النظريأٌت المفسرة للاختلالات الهيكٌلية

اختلفت افكار الاقتصادين في المدارس الاقتصادية في تفسير الاختلالات الهيكلية ويمكن توضيحها كما ياتي:

1- **الاختلالات الهيكلية في المدرسة الكلاسيكية:** أن انصار المدرسة الكلاسيكية يعتمدون على مجموعة من الافتراضات التي تحقق حالة من التوازن الأقتصادي بين القوى المتعارضة والتي يعتقد أنها مؤقتة وتختفي بسبب عامل المرونة و آلية اليد الخفية، ويتم الوصول إلى التوازن من خلال المساواة بين إجمالي العرض والطلب الكلي، حيث أن محتوى هذه الفكرة مستوحى من قانون Say)) في الأسواق، أي أنه لا يوجد فائض في العرض أو نقص في الطلب، وأن مرونة أسعار السلع

1 - سمير خلف بندر، الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة آثارها الهيكلية - تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق(2003-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2018، ص53.

2 - سالم توفيقٌ النجفي، سيأٌسات التثبيتٌ والتكيفٌ الهيكٌلي واثرها على التكامل الاقتصادي العربي ،بغداد، العراق، بيتٌ الحكمة، ط 1، 2002، ص47.

والخدمات والأجور ومعدلات الفائدة والمنافسة الكاملة ، ستكون قادره على العودة إلى حالة التوازن في حالة حدوث خلل. [1]

وتفترض النظرية الكلاسيكية أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الأقتصادي، وذلك من خلال دافع المصلحة الخاصة التي تعتبر القوة الدافعة الرئيسية للقيام بالنشاط الأقتصادي، وأن آلية اليد الخفية تضمن الانسجام بين المصالح المختلفة، كما تعتبر هذه النظرية أن هناك بطالة اختيارية في المجتمع ، أي أن العاطلين عن العمل لا يريدون أن يعملوا بأجر السوق السائد يعني انهم عاطلون عن العمل باختيارهم ، حيث أن مرونة الأجور والأسعار تضمن بقاء الأجر الحقيقي ثابتًا وبقاء سوق العمل في حالة توازن دائمة وعند مستوى التوظيف الكامل. [2]

كما واجهة هذه النظرية انتقادات كثيرة بما يخص افتراضاتها التي استندت إليها كونها غير واقعية، حيث تفترض أن العرض يخلق الطلب ودائمًا يكون في حالة توازن ، وأن المراحل التي يمر بها التوازن تكون تلقائية ومتشابه، ودليل على ذلك ازمة الكساد الكبير هو دليل على ان الافتراضات غير واقعية، كما ترى ان الأجور والاسعار تكون مرنة والمنافسة تكون كاملة ولكن اثبتت عكس ذلك ، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير خلال هذه الأزمة وكذلك انتشار ظاهرة الاحتكار والمنافسة غير التامة. [3]

نلاحظ من خلال التحليل الكلاسيكي انهم يرون أن حالة التوازن الأقتصادي هي الحالة السائدة للاقتصاد ، اي عدم وجود اختلالات في النظام الأقتصادي، واذا حدث خلل ، فهو خللاً مؤقتًا من وجهة نظرهم ، وأن حالة التوازن عامه يجب أن تحدث في فترة طويلة بسبب آلية المنافسة الكاملة والمرونة التامة للاسعار والاجور التي تعمل للعودة إلى حالة التوازن .

2- **الاختلالات الهيكلية في المدرسة الكينزيه:** لقد اهتمت النظرية الكينزية بمشاكل الدول المتقدمة نتيجة للكساد الكبير (1929-1933) حيث كان يمثل هذا الاهتمام انقلابًا أو ثورة في الفكر الأقتصادي الرأسمالي وفي توجيه النظرية الاقتصادية لصياغة السياسات المالية والنقدية ضد الدورات والتقلبات الاقتصادية، ومن خلال ذلك ميز كينز بين حالتين، وهما (الأولى: عندما يكون الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل ، وهنا ستؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة في إجمالي

1- عبد الهادي جبار العبودي، التغيرّات الهيكّليةٌ في الاقتصاد العراقي للمدة (1960-1990) ، اطروحة دكتوراه غيرٌ منشورة، كليةٌ الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريةٌ، 1997،ص39-42.

2 - عامر لطفي، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الإقتصادية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2002 ، ص 10.

3 - سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ، 1982، ص198-199.

الطلب الفعال، و هذه الزيادة في الطلب سوف تمتص الموارد غير المستغلة، أما الثانية: عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى الاستغلال الكامل لجميع موارده الاقتصادية، فإن الزيادة في إجمالي الطلب الفعال ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم ظهور الازمات في الاقتصاد).[1]

يرى كينز انه في حالة وجود بطالة فيجب على الدولة أن تقوم بزيادة مشترياتها من السلع والخدمات من أجل زيادة الطلب على الإنتاج لأن السياسة العامة تعمل في الحد من البطالة ، وذلك لأن المنتجين سيوظفون العمال من أجل تلبية الطلب الزائد على منتجاتهم ، فإن العمال الجدد سيكون لديهم بالتالي دخل أعلى ينفقونه مما يخلق مصدرًا إضافيًا للطلب، حيث تعتبر النظرية الكينزية نظرية طلب في اقتصاد متطور وجهاز انتاجي مرن وطاقات انتاجية عاطلة عن العمل ومتفوقة وموارد وسلع وخدمات تفوق احتياجات الطلب ، ويتم معالجة ذلك من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال ، لذا فإن النظرية الكنزية تعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال فعالية الإنفاق العام والقائمً على آلية عمل المضاعف حيث يحتل ركنًا آساسيا في نظرية الدخل القومية ، حيث تشير نظرية المضاعف إلى زيادة الدخل القومي مع زيادة الاستثمار، وأن هذا الارتباط سيعتمد على معدل الميل الحدي للاستهلاك حيث يكون بنسبة عالية في البلدان النامية ، ومع هذا فان مضاعف الاستثمار يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي.[2]

من خلال ذلك نرى أن النظرية الكينزية تهتم بجانب الطلب الكلي في معالجة الازمات من خلال ادوات السياسة المالية ودورها في الإنفاق الحكومي والتوسع فيه وكذلك ضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد من أجل معالجة الازمات في الدول المتقدمة.

3- الاختلالات الهيكلية في المدرسة النقوديه : يفسر النقوديون، بان عدم الاستقرار الأقتصادي سوف يؤدي إلى تقلبات قوية في عرض النقود كما أن الزيادة في كمية النقود سوف تؤدي أولا إلى زيادة الدخل ، وثانيا إلى تضخم في المعروض النقدي، ونتيجة لهذا الوضع ، تعمل السلطات على الحد من النمو النقدي، لذلك يرى النقوديون أن السياسة النقدية لها اهمية كبيرة مما يجعلها حجر الزاوية في السياسة النقدية العامة لمعالجة الكثير من الاختلالات الهيكلية في الدول النامية، لذلك يفضل صانعو القرارإيجاد قاعدة نقدية تلتزم الإدارة النقدية بموجبها بزيادة المعروض النقدي بمعدل ثابت ، لأن هذه السياسة تقلل من حجم التقلبات الاقتصادية طالما أنه سيزيل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار . [3]

1 - د. جمال الد ينّ العويسّات ، نظريأّت التجارة الدوليةّ ،مطبعة قسنطينّة، الجزائر، 2010 ، ص 115.
2 - مدحت القريشي، تطور الفكر الإقتصادي، الطبعة الأولى، دار الأوائل للنشر، عمان ، 2008 ، ص 250.
3 - رمزي زكي ، بحوث في ديوّن مصر الخارجيةّ ، مكتبة مدبول ، الطبعة الاولى ، القاهرة 1985 ، ص 156-158.

ووفقًا لهذا التحليل افترض النقوديون أن تحقيق التوظيف الكامل وتحقيق معدل النمو المطلوب وتحقيق استقرار في الأسعار يتطلب ايجاد سياسة نقدية مناسبة تمكن السلطات النقدية من السيطرة على الكمية المعروضه من النقود باستمرار من أجل ضمان تحقيق الاهداف الاقتصادية المطلوبه مثل (توظيف القوى العاملة التي تزداد سنويًا لاستيعاب عوامل الإنتاج الأخرى المضافة سنويًا، معالجة مشكلة التضخم ، تحقيق التوازن الخارجي والداخلي وغيرها)، لذلك يرى النقوديون أن معظم أشكال الازمات(اختلال التوازن) في الاقتصادات النامية ترجع إلى اختلالات داخلية وخارجية يمكن أن تحدث بفعل العوامل النقدية والسياسات النقدية التي تمارسها البنوك المركزية ، مثل الإفراط في الإصدار النقدي ، وهي نسبة لا تتناسب مع حجم الناتج القومي ، وتعتبر هذه الحالة من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث اختلال التوازن الذي يؤثر على هيكل الاقتصاد بشكل عام ، مما سبق يتضح لنا أن السياسة النقدية من وجهة النقوديون في حالة عدم الفعالية ، ستكون سببًا كافيًا في حدوث الاختلالات الهيكلية.[1]

4 - الاختلالات الهيكلية في المدرسة الهيكلية: ظهرت هذه المدرسة من خلال دراسة ظاهرة التخلف و تحليل الاختلالات الهيكلية في البلدان النامية ،وتفسير العلاقات والترابطات القطاعية بين المتغيرات الاقتصادية واثرها في تغيير الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية حيث اهتمت المدرسة الهيكلية في تفسيرها للاختلالات الهيكلية على عدد من الصور منها : أن الدول النامية تقوم بالإنتاج الأولي، وتعني أن قطاع الانتاج يهتم بالمراحل المبكرة من عمليات الإنتاج (مثل الزراعة والصناعة (الاستخراجية) دون تمديد عملية الإنتاج إلى مراحل لاحقة من الإنتاج اي تحويل المنتجات الأولية إلى منتجات أخرى بواسطة الصناعة التحويلية ، بحيث تتناقص مساهمة الصناعة في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة.[2]

ومن خلال هذا التخصص ارتبطت اقتصادات العديد من البلدان النامية مع البلدان المتقدمة تحت السيطرة المباشرة وغير المباشرة ، وظهرت انشطة تطلبت الحاجة إلى تطويرها في البلدان النامية لخدمة عملية التنمية في دولة متقدمة ومن خلال تلبية احتياجات البلدان المتقدمة من المواد الخام والمنتجات الغذائية وحتى العمالة اللازمة في عملية التنمية ، فضلا عن توفير الدخل النقدي في البلدان النامية لاستخدامه في تحفيز الطلب على المنتجات من البلدان المتقدمة ،أما القطاعات الاقتصادية في الدول النامية فتكون غير مرنة او منخفضة المرونة بسبب الاختلالات بين معدلات نمو القطاعات السلعية ومعدلات نمو القطاعات الخدمية، لأن معدلات نمو قطاع الخدمات اسرع من نمو قطاع المواد الخام، مما يعني زيادة ملحوظة في معدل مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

1 - شيماء رشيد محسن العبادي، مصدر سابق ،ص 32.
2 - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الإقتصادي، مصدر سابق ، ص 39.

المنتج ، و ظهور اختناقات تعطل النمو داخل هذه القطاعات وبالتالي تعطيل جزء من القدرات الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية ، ثم فقدان الموارد الاقتصادية وعرقلة التنمية .[1]

تعتبر النظرية الهيكلية أكثر حداثة وتقدمًا في التنمية الاقتصادية من النظريات الأخرى، فهي تركز على مدى تأثير التغيير الهيكلي على امكانية تحويل الهياكل الاقتصادية الصناعية النامية والإطار المؤسسي للاقتصاد النامي بمرور الوقت إلى صناعات متطورة تستطيع أن تتولى قيادة الاقتصاد الوطني مقابل إضعاف دور القطاع الزراعي التقليدي، أن التغيير الهيكلي في سياق التنمية يشمل زيادة في الإنتاج وزيادة في مخزون رأس المال نسبة لعوامل الإنتاج الأخرى مثل العمل، وأن التغيير الهيكلي يشمل التحولات والتحركات بين القطاعات ، وهذه الانتقالات تكون في هيكل الإنتاج أو في الناتج القومي .[2]

5- تفسير الاختلالات الهيكلية باستخدام نموذج الفجوة الثنائية

شهد الفكر الأقتصادي ظهور نموذج تنموي يسمى نموذج الفجوة الثنائية ، وهذا النموذج يعتبر اداة تحليلية لبيان طبيعة وسمات الهيكل الأقتصادي، اذ يربط الاختلال الداخلي في الاقتصاد القومي ، والمعبر عنه بفجوة الموارد المحلية ، (الفجوة بين الادخارات المحلية المتاحة)، وبين حجم التمويل اللازم للقيام الاستثمارات المطلوبة، مع الاختلال الخارجي في الاقتصاد القومي والمعبر عنه بفجوة التجارة الخارجية ، أي الفجوة بين المحصلة المالية للصادرات وبين المدفوعات المالية الواجبة السداد من قبل الاقتصاد مقابل الاستيرادات الداخلة اليه.[3]

أن الفكرة الأساسية لهذا النموذج تقوم على اساس أن هنالك علاقة وثيقة بين حجم المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي، فكلما انخفض مستوى المدخرات المحلية مقارنة بمستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، وخلال المراحل الأولى من التنمية تزداد الحاجة إلى التمويل لسد الفجوة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها بطريقة تتجاوز ما يمكن تدبيرة من المدخرات المحلية ، لأن ذلك يتم فقط من خلال

1- حسن هادي صالح، مصدر سابق، ص73-74.
2 - محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص 128.
3 - حسن هادي صالح، مصدر سابق، ص75-76.

اللجوء إلى التمويل الخارجي، وتزداد الحاجة إلى التمويل الخارجي لغرض تمويل التجارة الخارجية بسبب زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.[1]

تستند معظم الدراسات التي تتناول هذا النموذج على نموذج هارود دومار (Harrod-Domar) عام (1914) الذي ينطلق من المعادلات التعريفية للدخل القومي، والذي يوضح الترابط المتناسق بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة اخرى ، حيث أن:-

الحاجة إلى التمويل الخارجي = فجوة التجارة الخارجية – فجوة الموارد المحلية

وقد أكّد الإقتصاديون على ضرورة تساوي كل من الفجوتين خلال مدة ماضية، وليس من المؤكد أن التساوي بينهما في أي مدة مستقبلية، أي أن الدخل يتكون من مجموع السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، فضلا عن السلع التي تتجه إلى الأسواق الخارجية (الصادرات)، ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة الرياضية التالية: [2]

$$Y = C + I + X - M \quad \text{------ (1)}$$

حيث أن :(y) الدخل و (c) الاستهلاك و (I) الاستثمار و (X) الصادرات و (M) نفقات الواردات

وإذا نظرنا إلى الدخل بعد انفاقه، فإنه يساوي ما ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وما ينفق لشراء السلع المستوردة وما لا ينفق يتجه إلى الادخار وعند تحقق شرط توازن الدخل فأن : عناصر التسرب = عناصر الإضافة(الحقن).

$$I + X = S + M \quad \text{----------} \quad (2)$$

وباعادة ترتيب المعادلة (2) نحصل على :-

$$X - M = S - I \quad \text{------ (3)}$$

مما يعني أنه في حالة ظهور فجوة ادخار (S‹I) ، أي عندما يكون الاستثمار المطلوب أكبر من المدخرات المتاحة ، فإن هذا النقص في الاستثمار يعوض من خلال النمو في الواردات.

1 - فضيلة جنوحان، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 ، ص16.

2 - عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي(مدخل حديث) الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص19-20.

بالإضافة إلى ذلك ، يؤكد هذا النموذج على وجود علاقة قوية بين حجم المدخرات المحلية أو التمويل المحلي اللازم لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وحجم تدفقات رأس المال الخارجي، فكلما زاد حجم المدخرات المحلية، زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي ، مما يخلق خلل نقدي ومالي، ويبدأ هذا بتاشيرنا للعلاقة بين فجوة الموارد المحلية وتأثيرها على الفجوة الخارجية من المعادلة أو النموذج الأقتصادي في الاقتصاد المفتوح: [1]

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن: الإنفاق الحكومي (G)، الواردات(M) ، الصادرات(x)، الاستثمار(I))، إجمالي الاستهلاك(C)، الناتج المحلي الإجمالي(GDP).

قد لا تكون الفجوتان متساويتين، فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية للفترات المستقبلية المتوقعة ، لأن هناك العديد من العوامل تؤثر على هذا التغيير مثل(أسعار الفائدة والدورات الاقتصادية (التضخم والكساد) ، وكذلك سياسات القروض والاستهلاك، بالإضافة إلى قرارات الاستثمار والادخار وسياسات الاستيراد والتصدير التي لا يتم تنفيذها من نفس مجموعة المستثمرين في الفترات المستقبلية اللاحقة ، وكذلك التغيرات في ظروف السوق الدولية والتي تجعل الفجوتين لاتتساوان الا في الاجل القصير). [2]

ثالثا- أنواع الاختلالات الهيكلية

يعد التوازن الأقتصادي شرطاً ضرورياً لتحقق النمو والاستقرار الأقتصادي في أي دولة ، اذ يؤدي هذا التوازن في المدى القصير إلى خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومحفزة للاستثمارات الخاصة ، وفي المدى المتوسط يعمل على ايجاد الحلول الملائمة لمشاكل البطالة والتضخم وكبح جماحهما ، إضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي لاسعار الصرف، أما في المدى الطويل فإنّ التوازن الأقتصادي يضمن (نمو اقتصاديا متوازنا، إضافة إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وتسعى الدول إلى معرفة جوانب الخلل في اقتصاداتها وتشخيص نقاط الضعف في سياستها الاقتصادية تمهيدا لتصحيحها وإزالة الاختلالات والتشوهات التي قد تصيب اقتصادها [3].

1 - د. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978 ، ص44.
2 - المصدر نفسه ، ص45.
3 -سالم علي الجندي ، القطاع الخاص في العراق رؤيةٌ تنمويةٌ ، اطروحة دكتوراه غيرٌ منشورة ،مقدمة الى كليةٌ الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ، 1995 ، ص 176.

ويمكن تقسيم الاختلالات الهيكلية كما ياتي :

1- الاختلالات الهيكلية الداخلية : وهو يعني عدم التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك المحلي (الاستهلاك اكبر من الإنتاج) اي عدم التناسب بين تيار الطلب المحلي الإجمالي على السلع والخدمات مقابل تيار العرض المحلي الإجمالي لهذه السلع والخدمات أي أنّه عند مستويات معينة من الأسعار يكون حجم احتياجات المجتمع من الموارد اللازمة لغرض الاستهلاك والاستثمار اكبر مما هو متاح فعلا مما يؤدي إلى حدوث اختلال قد يقود إلى أزمات اقتصادية و أن هناك اختلالاً بين المدخرات المحلية والاستثمار ، والمدخرات المحلية لا تكفي للاستثمار ، وهذا الخلل يؤدي إلى ظهور الاختناقات في الموارد المحلية للبلدان النامية ، مما يؤدي إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي ، وفي حالة زيادة الطلب نتيجة عدم قدرة الإنتاج المحلي على استيعاب الطلب الكلي حيث هذا الفائض يتم تغطيته بالواردات وهذا ينعكس سلبا في الميزان التجاري. [1]

ويعود الخلل الداخلي إلى عدة أسباب منها (انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ضعف القدرة على الادخار بسبب تدني مستوى دخل الأغلبية وتبني الغالبية الواضحة لأنماط الاستهلاك الواضحة التي تؤدي إلى إهدار كبير لأصول الدولة من العملات الأجنبية ،النمو غير المتوازن بين القطاعات والذي ينعكس في انخفاض معدلات النمو في القطاعات السلعية مقارنة بقطاعات الخدمات ، ارتفاع معدلات التضخم اي ارتفاع الأسعار المحلية التي أصبحت أعلى نسبيًا من الأسعار العالمية ، وهذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات وتزداد الواردات لأن أسعار السلع الأجنبية أصبحت مناسبة مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليًا ، وجود اختلالات هيكلية نتيجة سياسات تجارية ومالية ونقدية غير صحيحة تعتمد بشكل أساسي على قرارات إدارية خاطئة لا تخضع للمحاسبة ، بسبب العجز المتزايد في الموازنة الحكومية نتيجة الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي ونقص الإيرادات الحكومية، فشل المشاريع العامة من الأسباب الرئيسية لتفاقم المشاكل في الاقتصادات النامية ، زيادة تشوهات الأسعار في معظم قطاعات الاقتصاد الوطني بسبب سياسات الدعم وتسعير منتجات القطاع العام بأقل من تكلفتها الحقيقية، بالإضافة إلى اعتماد سياسات دون المستوى الأمثل لتحديد الرواتب والإيجارات وجميع أنواع الحوافز [2].

1 - كامل بدن صالح، مصدر سابق، ص37-38.

2 - بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003 ،ص64.

وهناك عدد من الاختلالات الداخلية منها :

أ- اختلال التوازن المالي: تعاني الدول النامية من حالة عدم التوازن المالي سواء في الموازنة العامة أو في ميزان المدفوعات ، وهذا يعود إلى عدة عوامل من أهمها(تدهور الأوضاع المالية في الموازنة العامة بسبب زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الجهاز الإداري والحكومي، بما في ذلك مشاريع ومؤسسات القطاع العام ، وما يصاحب ذلك من نمو حجم العمالة والرواتب المدفوعة لها وزيادة الإنفاق العسكري و زيادة المدفوعات التحويلية التي تقوم بها الدولة لتمويل الخدمات الاجتماعية ومشاريع الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة ومساعدة ذوي الدخل المنخفض والمتدني و تأثير التضخم و استخدام الإصدارالنقدي الجديد (كطريقة لتمويل النفقات الحكومية) بدلاً من بناء مؤسسات تصنيعية ناجحة تخترق أسواق التصدير وتحل محل الاستيرادات وتوفير الإيرادات اللازمة لخدمة وسداد الدين العام الخارجي ،وقد قادت الإدارة الحكومية هذه الشركات إلى الخسائر المتزايدة التي أثرت على ميزانيات هذه الدول و زادت من ديونها الخارجية وعدم قدرتها على سداد خدمة هذه الديون) .[1]

ب- الاختلال الهيكّلي النقدي: يمثل التغير الهيكلي النقدي تلك الفجوة التي تظهر بين تيارين رئيسين في الاقتصاد، اولهما تيار التدفق النقدي وتيار التدفق السلعي، وبتعبير آخر هو ذلك الاختلال الحاصل بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وكمية السلع والخدمات المتاحة فيه، إذ تتفوق كمية النقود المتداولة على كمية السلع والخدمات المنتجة والمعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يعمل على رفع الطلب الكلي الفعال فوق مستوى العرض الكلي المتاح مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعكس كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها قوى الطلب الكلي في حين أن الناتج المحلي الإجمالي يعد المصدر الأساسي لعرض السلع أي أن وجود فائض في الطلب يظهر على صورة اختلال هيكلي، فترى المدرسة الكلاسيكية من خلال نظرية كمية النقود أن الاختلال الأقتصادي النقدي يعود إلى عوامل نقدية بحتة، إذ تفوق كمية النقود المعروضة في الاقتصاد المعروض من السلع والخدمات.[2]

كما أن هناك عوامل أخرى تسبب الاختلال مثل مشكلة مديونية الدول النامية ، نتيجة العجز في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى توسع حجم كتلة النقود وغياب السيطرة على المعروض النقدي مما سيؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية ، و حجم الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاقتصاد الوطني ، مما يساهم في استمرار مشكلة التضخم وتفاقمها وظهور الفجوة التضخمية نتيجة زيادة عرض النقود بالنسبة للطلب ، حيث أن عوامل الاختلال النقدي المحلي لها تداعيات سلبية على المستوى الدولي مما يتسبب

1 - سمير خلف بندر، مصدر سابق، ص56.

2 - أ.د عدنان حسين يونس، واخرون، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية ، دار الايام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2017،ص25.

في نقص السيولة الدولية ، وهذه السيولة الدولية مرتبطة بحالة ودرجة تطور الدول النامية ، مما لا يسمح لها بالحصول على كمية كبيرة من العملة الأجنبية ، بسبب قدرتها المنخفضة على التصدير نتيجة ضعف جهازها الإنتاجي وضعف مرونتها من جهة أخرى ، وحاجتها المتزايدة للاستيراد نتيجة عدم قدرة اقتصادها المحلي على تلبية احتياجاتها القائمة على الإنتاج المحلي ، ثم ضعف طاقاتها الإنتاجية وانخفاض ما تحصل عليه من السيولة الدولية، خاصة وأن تدني درجة تنمية اقتصاداتها يمنعها من الاعتماد على توسع عرض عملتها.[1]

وهناك عدة معايير لقياس حجم الاختلال النقدي وهي:[2]

1 - **معيار الاستقرار النقدي :** الذي يربط العلاقة بين التدفق النقدي وتيار الناتج المحلي الإجمالي ويتخذ شكل المعادلة التالية: $B = \Delta y/y _ \Delta m/m$

B- معامل الاستقرار النقدي

m - كمية النقود او كمية المال

Δ m- معدل التغير في كمية النقود

Y - الناتج المحلي الإجمالي

Δ y- معدل التغير في مقدار الناتج المحلي الإجمالي

يوضح هذا المعيار أن قيمة المعامل (B) كلما اقتربت من الصفر فان ذلك يشير إلى وجود نوع من الاستقرار النقدي والتوازن ، حيث أن معدلات نمو العرض النقدي تتقارب مع معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، ولكن إذ تحركت قيمة المعامل (B) بعيدًا عن الصفر إلى لأعلى أو لأسفل ، فهذا يشير إلى عدم الاستقرار أو التوازن النقدي في الاقتصاد ، كما يشير في حالة ارتفاعة عن الصفر أن الاقتصاد يمر بمرحلة من التضخم الأقتصادي ، ولكن إذ كان هناك انخفاض كبير عن الصفر ، فهذا يشير إلى أن الاقتصاد يمر بمرحلة من الركود الأقتصادي أو الكساد.

2- معيار الافراط النقدي: وهو الذي يقيس حصة الوحدة المنتجة في الناتج المحلي بالنسبة لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، ويتخذ شكل المعادلة التالية:

1- فليح حسن خلف، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 117.
2 - أ.د عدنان حسين يونس، واخرون، مصدر سابق، ص27-28.

$$MV = py$$

حيث أن : $p=mv/y$

P - المستوى العام للأسعار

M - كمية النقود المتداولة

V - سرعة تداول الأموال او النقود

y- حجم الناتج القومي الإجمالي

وهذا المعيار يوضح أنه كلما زادت حصة الوحدة المنتجة في إجمالي الإنتاج ، فكلما زادت كمية النقود ، وهذا يدل على وجود فائض نقدي في الاقتصاد، أي أن هناك اختلالًا نقديًا، ولكن إذ كانت حصة الوحدة الإنتاجية منخفضة، فإنه يشير إلى وجود انكماش نقدي في الاقتصاد، أي وجود اختلال نقدي أيضاً.

ت- الاختلال الإنتاجي (السلعي) : يتسم الميلُ الحدّي والميلُ المتوسط للاستهلاك في معظم البلدان الناميةُ بارتفاع نسبته بالنسبة للدخل المتاح وذلك لانخفاض مستوياُت الدخول لغالبيةُ السكّان في هذه البلدان، حيث ترتفع نسبة الفقر في معظم البلدان النامية إلى مستوى (30%) من السكان ، والعامل الآخر المؤثر في هذه النسب جميعُها وهي نسبة تزايد السكّان المرتفعة في البلدان الناميةُ والتي تتجاوز(2.8%)، مما أدّى بالتالي إلى زيادة نسب الفقر والبطالة وبالتال عدم قدرة الاقتصاد على إشباع الحاجات البشرية في هذه الدول. [1]

أن ذلك يعني أن تدفق المنتج المحلي للسلع والخدمات لا يواكب الطلب الكلي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وكذلك التفاوت بين حجم السكان والموارد الطبيعية والقدرات الإنتاجية للقطاع الأقتصادي ، إضافة إلى أن الزيادة السكانية بمعدلات نمو عالية والتي تفوق قدرة الاقتصاد على استيعاب هذه الزيادة وتوفير فرص العمل ، قد ساعد في تفاقم الاختلال السلعي ، وكذلك توجيه معظم الدخل المتاح(وهو الدخل القابل للتصرف ونحصل عليه من الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل) نحو الاستهلاك الفوري حيث أن هناك شريحة من السكان تتميز بدخول عالية

1- علي مجيد الحمادي، البنية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون الصناعي، عدد 36 ، 1989 ، ص9.

تميل إلى تبني أنماط جديدة من السلوك الاستهلاكي ، بما في ذلك الاستهلاك الترفي وكذلك ترسيخ القيم الاجتماعية بما يتماشى مع النمط الجديد للعلاقات الإنتاجية التي أضعفت المدخرات المحلية وجعلتها غير قادرة على الاستجابة لاحتياجات الاستثمار الجديدة ، مما تسبب في اختلال التوازن في هيكل الإنتاج .[1]

ث- الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي: يعود انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد من العوامل التي تسببت في حدوث خلل في البنيان الهيكلي لهذا القطاع، ومن هذه العوامل :[2]

- ضعف الموارد الزراعية بشكل عام في الدول النامية، وأهمها المياه ، مما يشكل عبئًا لبعض هذه البلدان.

- صعوبة الحصول على تمويل المشروعات الزراعية نتيجة ارتفاع مستوى المخاطر في العمل الزراعي من جهة وطول فترة الإنتاج في بعض الأعمال الزراعية من جهة أخرى.

- سوء توزيع العمالة الزراعية في البلدان النامية على الأنشطة الزراعية والاعتماد على الاستخدام المكثف للعمالة الزراعية مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي وتدني جودته ، خاصة في ظل استخدام المعدات والأساليب الزراعية البدائية في هذا الإنتاج.

- التفاوت في توزيع الموارد الزراعية والثروات والدخل من الزراعة في بعض البلدان النامية ، لأن كبار ملاك الأراضي هم الوحيدون الذين يحصلون على الموارد والثروة بسبب قوتهم المالية على حساب أصحاب صغار الملاك أو صغار المزارعين الذين لا يستطيعون مواجهة بعض المخاطر في العمل الزراعي بالإضافة إلى ما يواجهه كبار المزارعين مثل الكوارث الطبيعية والجفاف والأمراض التي تصيب محاصيلهم أو حيواناتهم.

---

1 - هند غانم محمد المحنه، مصدر سابق ،ص31-32.

2 - انظر في ذلك:

- خميس موسى الفهداوي، د. مازن الشيخ راضي، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للطباعة، بغداد، 2000، ص55.
- هند غانم محمد المحنه، مصدر سابق، ص35-36.
- رعد توفيق دلّال، اقتصادات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، 2010 ، ص 200.

- هجرة أعداد كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي من الريف إلى المدن حيث أدت هذه الهجرة إلى زيادة الطلب على الغذاء مع تغيير جودته، نتيجة لتغير الأذواق في المدن ، واكتساب أنماط استهلاك جديدة ، مما أدى إلى انخفاض وتخلف القطاع الزراعي.

ج- اختلال التوازن الهيكلي للقطاع الصناعي: نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي دائما تكون منخفضه في اغلب الدول النامية، لانها تعتمد بشكل كبير على الصناعات التحويلية الاستهلاكية، لذلك تكون اغلب الدول مستوردة للسلع والخدمات، وذلك بسبب عدم وجود التكنلوجيا المتطورة والادارة الحديثة وكذلك وجود الاختلالات في الهياكل الاقتصادية للقطاعات الصناعية في البلدان النامية ادى الى انخفاض مستوى مساهمة القطاع الصناعي الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي عدم وجود قطاع صناعي متطور في الاقتصادات النامية [1].

- وتعود الاختلالات في هيكل القطاع الصناعي في البلدان النامية إلى (عدم وجود صناعات أساسية في عملية التنمية الاقتصادية وانتاجية عمل منخفضة بسبب عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وكذلك اعتماد معظم الصناعات في الدول النامية على المنتجات الزراعية المحلية واستيراد احتياجاتها من السلع الرأسمالية ومستلزمات الانتاج وانخفاض الكفاءة الإنتاجية والإدارية والفنية وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج لهذه الصناعات وانخفاض قدرة المنافسة في الاسواق الدولية، كما أن اغلب الصناعات الموجودة في الاقتصادات النامية هي الصناعات الصغيرة والخفيفة والاستهلاكية حيث لا تزال الصناعة التحويلية تحتل المرتبة الثالثة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية ، ويعود تعطيل القطاعات الإنتاجية إلى عدد من العوامل في مقدمتها (سياسات التجارة الخارجية ، و انخفاض أسعار الواردات الأجنبية ، مما يؤدي أيضًا إلى تباطؤ الإنتاج ونقص المدخلات الزراعية، وكذلك مشاكل فنية معروفة منها نقص قطع الغيار والآلات اللازمة لتجديد الطاقات الإنتاجية ، وعدم وجود دراسات كافية لاختيار الصناعة والتكنولوجيا اللازمة أو تصميم الماكينة أو زيادة حجم الإنتاج ، أو التكامل بين الخدمات المختلفة مع نقص التنسيق بين مختلف الصناعات القائمة سواء داخل البلد نفسه أو بين الدول النامية). [2]

1 - علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،عمان ،1010 ، ص 174.

2- انظر في ذلك:

- رعد توفيق دلاّل، مصدر سابق، ص201.

- محمد حسين الوادي وآخرون، الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010 ، ص 295.

2- الاختلالات الهيكلية الخارجية: تحدث الاختلالات الخارجية بسبب طبيعة علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي وهذا يؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات ويجعل الاقتصاد غير قادر على معالجة العجز في ميزان مدفوعات هذه الدولة، بسبب الحركات المعاكسة في شروط التبادل التجاري والذي يؤدي إلى حدوث مشكلة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الناتج عن زيادة استيرادات الدولة للسلع والخدمات وبالتالي زيادة التحويلات المالية للخارج. [1]

وهنالك عدة انواع للاحتلالات الخارجية هي :-

أ- الاختلال في ميزان المدفوعات: أن معظم البلدان النامية تكون استيرادتها اكبر من صادراتها، مما يحدث خللاً في جانب المدين من حساباتها الجارية، ودرجة تغطية صادراتها لاستيراداتها من السلع والخدمات تكون منخفضة جداً ولا تتجاوز في بعض احيان كثيرة من (20%)من قيمة وارداتها السلعية والخدمية، ولذا فإن هذه البلدان غالباً ما تلجأ للاقتراض أو طلب المساعدات من الدول الأجنبية حتى يتسنى لها مواجهة العجز في حساباتها الجارية في ميزان مدفوعاتها.[2]

أن الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية هي المسؤولة عن الاختلالات التي تنجم عنها موازين مدفوعاتها، كما أن الصدمات الخارجية التي تتعرض لها اقتصادات الدول النامية، والتقسيم الدولي للعمل ادى إلى عدم التوازن بين الدول المتقدمة والنامية . [3]

وتظهر التفسيرات النهائية لاختلال ميزان المدفوعات في الاقتصادات النامية أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعكس الفجوة أو القصور بين القدرة الإنتاجية للاقتصاد والاحتياجات المتزايدة للسكان والنشاط الاستهلاكي والاستثماري المرتبط به، وهذا يعكس عدم كفاية دخل الاقتصاد من النقد الأجنبي، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة لتمويل الواردات من السلع والخدمات ، بالإضافة إلى سداد الدين الخارجي وأقساط الخدمة التي تدفعها الدولة.[4]

ب- الاختلال في الميزان التجاري: يتمثل اختلال الميزان التجاري في زيادة حصيلة الاستيرادات عن حصيلة الصادرات، ويعتمد هذا الاختلال من خلال تغطية الصادرات للواردات في البلدان النامية، مما يعني أن زيادة المدفوعات الخارجية تدل على أن حصيلة القطاع الخارجي من نشاط

1 - أ.د عدنان حسين يونس، مصدر سابق، ص30.
2 - كامل بدن صالح، مصدر سابق،ص48.
3 - رمزي زكي ،مشكلة التضخم في مصر ،الهيئة المصر يةُ العامة للكتاب ،الطبعة الاولى ،القاهره، 1980،ص 83-97.
4- شيماء رشيد محيسن العبادي، مصدر سابق، ص32.

التصدير تعاني من تقلص بسبب انخفاض الانتاج المحلي المخصص للتصدير، وكذلك ما فرضته منظمة التجارة العالمية من قيود وشروط للتجارة الدولية كمعوقات أمام زيادة صادرات الدول النامية بل أن عدم تكافؤ العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والبلدان النامية يعد سبباً جوهرياً، حيث تمارس الدول المتقدمة سياسات الاغراق السلعية لأسواق الدول النامية بسلع استهلاكية كمالية وايضا تفرض سياسات تجارية أخرى كسياسات الحصص ورسوم الاستيراد وشهادات المنشأ والقيود على صادرات البلدان النامية، مما يمنع تطور التجارة والعلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فضلاً عن أن التضخم المستورد يلعب دوراً مهماً في استنزاف المدخرات المحلية للبلدان النامية، وزيادة اتساع الخلل في الميزان التجاري. [1]

1 - كامل بدن صالح، مصدر سابق، ص 50-51.

المبحث الثالث

دور الصادرات الصناعية في الحد من الاختلالات الهيكلية

لقد اعتمدت العديد من الدول المتطورة على سياسة تشجع الصادرات الصناعية نتيجة الاثر السلبي الذي رافق سياسات استبدال الواردات من خلال تركيزها على السلع الاستهلاكية في الهيكل التصديري الذي يحد ويعيق في عملية التنمية الاقتصادية فضلاً عن تقلبات الاسعار واثرها السلبي على التوازنات الاقتصادية الدولية .

المطلب الأول - إستراتيجية تنمية الصادرات :

تتضمن إستراتيجية تنمية الصادرات تنفيذ مجموعة من الإجراءات والأدوات المختلفة على المستوى الوطني، بهدف التأثير على حجم وقيمة صادراتها، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمية. [1]

وتُعرَّف إستراتيجية تنمية الصادرات بأنها الاستراتيجية الإرشادية للدولة التي يتم من خلالها تحديد الأهداف طويلة المدى للإدارة العامة وتوفير رؤية واضحة لهذه الأهداف تؤدي إلى مؤشرات تعمل على تحسين نوعية حياة الأفراد، من خلال زيادة معدل النمو الأقتصادي المستدام والسريع ، مع الحفاظ على توازن القيم المجتمعية، وتشمل استراتيجيات تنمية الصادرات تدخلات السياسة بما في ذلك سياسات سعر الصرف، أي "تدابير محددة تصل عمومًا إلى تحمل الحكومة جزءًا من التكلفة الخاصة لإنتاج الصادرات"[2].

بشكل عام تستلزم استراتيجيات تنمية الصادرات جميع الخطوات والبرامج التي تركز على مساعدة المصدرين الحاليين والمحتملين، كما يمكن تجميع سياسات تنمية الصادرات في مسارين اعتمادًا على طبيعة الفشل، يتعلق الفشل الأول بالسياسات التي خلقت العيوب والثاني هو "أوجه القصور الهيكلية في السوق في خلق مزايا جديدة، وتهدف استراتيجيات تنمية الصادرات المبنية على الفشل الأول والمصنفة على أنها سياسات متساهلة إلى تقليل سوء إدارة السياسة الكلية وعدم اليقين، والغرض من هذه السياسات المتساهلة هو جعل التصدير مربحًا وجعله فعالًا من حيث التكلفة بالنسبة للمصدرين، و قد تتضمن هذه السياسات المتساهلة إزالة معدلات الإنتاج المرتفعة محليًا، وخفض معدلات الفائدة المرتفعة، والتضخم ، والضرائب المرتفعة على المنتجات القابلة للتصدير ، والإجراءات المرهقة ،

1- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011 ، ص34.
2- OECD, Competition and Trade Policies: Their Interaction, OECD Publishing, (1984),p13.

ويشار إلى السياسات القائمة على أوجه القصور الهيكلية في السوق من ناحية أخرى على أنها سياسات إيجابية وهي تهدف إلى معالجة أوجه القصور الناتجة بإنشاء منتجات جديدة قابلة للتصدير، وتعزيز استخدام التكنولوجيا، والمساعدة على نطاق صغير للانطلاق في السوق الدولية، وإنشاء أنظمة السوق والتوزيع وقد تم الافتراض بأنه لا يمكن معرفة فعالية استراتيجيات تنمية الصادرات هذه إلا من خلال آثارها على فرض أن النمو الأقتصادي السريع في بعض البلدان كان نتيجة لاستراتيجيات تنمية الصادرات[1].

أولا- **إستراتيجية احلال الواردات:** وهي عبارة عن تطوير بعض الصناعات القائمة أو إقامة بعض الصناعات الجديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نقص نسبة الواردات الإجمالية إلى العرض الكلي أو زيادة نسبة الإنتاج المحلي إلى هذا العرض،اي قيام الدولة بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج. [2]

وتعتمد إستراتيجية إحلال الواردات على سياستين مهمتين هما : الحماية الجمركية وحصص الواردات، فمن خلال الحماية الجمركية التي تعتبر كوسيلة للتنمية التي ترتكز على مفهوم الصناعات الناشئة التي يتوجب على الحكومة أما دعمها أو حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية أو عن طريق تقييد الكمية المستوردة وتحاول هذه الإجراءات أن تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. [3]

1- الأسباب المشجعه لاستراتيجية احلال الواردات : [4]

أ- توافر الطلب الفعلي في هذه البلدان على السلع الاستهلاكية التي كان يجري استيرادها بالفعل.

ب – ضرورية للبلدان النامية والتي لديها صناعة بدائية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.

ت- تدهور معدلات التبادل الدولي للسلع الاولية المصدرة لصالح السلع الاستهلاكية النهائية،

مما يؤدي إلى ضرورة القيام بتصنيع بعض هذه السلع لتجنب المزيد من تدهور موازين

1- Lall, S, *Selective Policies for Export Promotion*,United Nations/World Institute for Development Economic Research, (1997), p22.

2 - سامي عفيفي حاتم ومحمود حسن حسني، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص79- 80 .

3 - طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المرجع للنشر، الرياض، 1995 ،ص6

4- انظر في ذلك:

- د .محمد عبد الشفيع عيسى – قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة، للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1981، ص374-375.

- شيركوف ، وجهة نظر سوفيتية في استراتيجية التصنيع في البلدان النامية – ترجمة كارا ن قره داغي ، النفط والتنمية، بغداد، 1977 ، ص87.

- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ،ص6

مدفوعات تلك الدول.

ث- توفير النقد الأجنبي : ويؤدي التطبيق الناجح لسياسة الإحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية إلى نقص الواردات من السلع الاستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى توفير النقد الأجنبي لإحلال السلع الصناعية المحلية محل مثيلاتها المستوردة من الخارج.

ج- الوفاء باحتياجات السوق المحلية في فترا ت السلم بصفة عامة وفي فترات الحروب والكساد العالمي بصفة خاصة وتوفير فرص عمل للعاطلين .

2- مراحل إستراتيجية إحلال الواردات :[1]

المرحلة الأولى :في هذه المرحلة يتم التركيز على السلع الاستهلاكية التي تحتاجها السوق المحلية وتوفيرها من خلال إنشاء الصناعات الاستهلاكية التي توفر لها الدولة الحماية الكافية لعدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية عالية الجودة.

المرحلة الثانية :وتبدأ هذه المرحلة عندما يكون السوق المحلي غير قادر على استيعاب المزيد من السلع الاستهلاكية حيث يقوم بتوجيه فائض الإنتاج إلي التصدير، ومع توفر قوى عامله أكثر مهارة وتراكم رأس المال داخلي يمكننا من إقامة بعض الصناعات الوسطية والراسمالية.

المرحلة الثالثة: تزداد في هذه المرحلة أهمية منتجات الصناعات الوسطية والراسمالية مقارنة بمنتجات الصناعات الاستهلاكية نتيجة زيادة الإنتاج خلال المرحلة السابقة.

3- عيوب إستراتيجية احلال محل الواردات: [2]

أن الصناعات المحلية تنمو معتادة على الحماية من المنافسة الأجنبية وليس لديها أية حوافز لتصبح أكثر كفاءة، الا أن الإحلال محل الواردات تؤدي إلى الحد من كفاءة الصناعات لأن صغر حجم السوق المحلي في الكثير من الدول النامية لا يسمح لها بالاستفادة من اقتصاديات الحجم، عندما يحل الإنتاج المحلي محل الواردات المصنعة البسيطة، فإن الإحلال محل الواردات يصبح صعبا ومكلفاً مقاسا بالحماية العالية وعدم الكفاءة.

1 - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997 ،ص44-48.

2 -سامي خليل، مرجع سابق، ص 697.

ثانيا- إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير: وهي التركيز على إنشاء صناعات يخصص غالبية إنتاجها إلى التصدير في الأسواق الخارجية مع إمكانية تسويق جزء من الإنتاج للاستهلاك الداخلي ويتوقف نجاح هذه السياسة على حجم الأسواق المنافسة أمام الصادرات المحلية والقدرة على عرضها بالمواصفات والجودة المطلوبة وتوافر الطلب الخارجي عليها [1].

كما أن للتصدير أهمية كبيرة في تمويل خطط التنمية من السلع الوسيطة والاستثمارية ولا يمكن توفيرها إلا بالاستيراد من الخارج عن طريق الإيرادات من النقد الأجنبي التي توفرها الصادرات لتمويل الواردات، لذلك من مصلحة البلدان النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام.

1- شروط نجاح إستراتجية التصنيع من أجل التصدير: أن نجاح إستراتجية التصنيع من أجل التصدير في تنويع هيكل الصادرات السلعية لصالح الصادرات غير النفطية بالبلدان النامية يتطلب توفير بعض الشروط التي من شانها تحقيق النجاح والتي يمكن ذكرها فيما يلي [2] :

أ- دعم القطاع التصديري وِ الغاء التحيز ضده من خلال بعض الحوافز التشجيعية مثل الإعفاءات الضريبية .

ب- الابتعاد عن الإجراءات والقيود التي تبعد المستثمرين وتعيق الإصلاحات الاقتصادية.

ت- تقليص دور القطاع العام وتشجيع عمل القطاع الخاص .

ث- الاعتماد على سياسة إقراض مبنية على أسعار فائدة تنافسية تشجع الاستثمارات المنتجة مثل الصناعات كثيفة رأس المال .

ج- تطبيق سياسة مرنه لسعر الصرف وان يخضع تحديد أسعار الصرف لقوى السوق مما يسمح بمعالجة الاختلال المتمثل في انخفاض سعر صرف الصادرات عن سعر صرف الواردات .

2- الصعوبات التي تواجه تطبيق إستراتجية التصنيع من أجل التصدير: تواجه البلدان النامية أثناء تطبيق إستراتجية التصنيع من أجل التصدير مجموعة من الصعوبات وهي : [3]

أ- شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية الكبرى التي لها السبق في مجال التصنيع بحيث لا يسمح للبلدان النامية بإقامة صناعات تصديرية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وهذا ما يتطلب منها رفع مستوى إنتاجها حتى ينجح تصديرها للخا رج .

1 - محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 55.
2 -منى طعيمة الجرف، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1995 ، ص 20-21.
3- محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص 58.

ب- ارتفاع الحواجز الحمائية التي تضعها الدول المتقدمة أمام الواردات الصناعية القادمة من البلدان النامية ،

ت- ارتفاع تكاليف المنتجات الصناعية نتيجة تخلف أساليب الإنتاج .

ث- صعوبة جلب الاستثمارات الأجنبية لإقامة صناعات تصديرية بالدول النامية لانه يحتاج إلى توفر شروط معينة مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار منخفضة، وتوفر الاستقرار الأقتصادي والسياسي في هذه الدولة، وقد يصعب على بعض الدول النامية توفير هذه الظروف .

3- مزايا إستراتجية التصنيع من أجل التصدير: وفيما يلي أهم هذه المزايا [1] :

أ- تتمتع بعض الدول النامية بمزايا نسبية تتمثل في وفرة المواد الأولية والوقود والعمالة الرخيصة، فيمكن إقامة صناعات تعتمد على هذه الموارد ويخصص إنتاجها للتصدير وبالتالي انخفاض تكلفتها وضمان طلب مستمر على هذه المنتجات.

ب- زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي نتيجة تنويع الصادرات الصناعية، وذلك لمواجهة الطلب على الواردات من السلع الاستثمارية والاستهلاكية والوسيطة اللازمة للمشاريع والنمو السكاني.

ت- إعادة هيكلة الصادرات مما يؤدي إلى اتساع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير المحرك الرئيسي للنشاط الأقتصادي، فضلا عن خلق قاعدة تصديرية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله وعلاج الاختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

ث- تساهم في حل مشكلة ضيق السوق المحليه وارتفاع تكاليف الانتاج عن طريق تصريف الإنتاج في سوق أكثر اتساعا مما يدفع الصناعة إلى الاهتمام بنوعية المنتجات وتحسينها وتخفيض نفقات إنتاجها حتى يتم عرضها بأسعار تنافسية مناسبة.

ج- تساهم في الحصول على التكنولوجيا وتطويرها واكتساب المهارات الفنية المتعددة، إضافة إلى أن هذه السياسة سوف تدفع البلد إلى العمل على تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي عن طريق التسهيلات والحوافز المختلفة خاصة في المشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا عالية.

1 -عبد العزيز عجمية محمد و الليثي محمد على، الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ،مصر ،2001، ص 311

المطلب الثاني – العلاقة بين الصادرات الصناعية و الاستثمار الأجنبي :

تسعى البلدان النامية وبسبب الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدل الادخار والاستثمار المحلي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية من خلال انشاء نظم واليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري وازالة العديد من القيود امام حركة رأس المال الأجنبي حيث يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر احد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان النامية ونموها وهو مؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو الية السوق الحرة وسيطرة الشركات متعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات وانفتاح الاسواق وزيادة حجم التدفقات المالية ، كما أن الاستثمار يعد احد عوامل الانفتاح الأقتصادي ويعزز قدرتها على التعامل مع التطورات العالمية والتكيف معها في ظل سياسات الخصخصة والتحولات المؤسسية المستمرة، ويساهم هذا الاستثمار أيضًا في تعزيز القدرات الشخصية والأصول المالية للبلد المضيف، وبالتالي زيادة الكفاءة الاقتصادية واستقطاب القوى العاملة من خلال التدريب والتأهيل بالإضافة إلى خلق حالة من الترابط لاقتصاد البلد المضيف من خلال شبكة إنتاج عالمية، قد لا يكون للاستثمار المحلي مجموعة متنوعة من برامج الإنتاج.

أن هناك علاقه طرديه بين حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلد لأن التعاملات الخارجية لأي بلد تتم بالعملات الاجنبية، حيث تمارس الشركات متعددة الجنسية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في الدول النامية من خلال تبنيها إستراتيجية التوجه للتصدير لما فيها من منافع متحققة للدول النامية تتمثل في تقليل كلفة حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها وفتح اسواق الدول النامية من دون نشاط الشركات ذات النشاط الدولي، وقيامها ايضا بتسويق المنتجات في السوق العالمية[1].

وفي دراسة للبنك الدولي عن الصادرات فهناك اشارة واضحة إلى اهمية الصادرات بوصفها عاملا مهما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعمة بنتائج البحوث التجريبية السابقة ومنها دراسة (Sen و John) عام 1996 اللذين وجدا أن التصنيع لغرض التصدير هو من اهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

1- www.rezgar. com /debat/show. art.asp?aid=59334
2- World Bank, DEC Notes, Research Finding, What Determinants Foreign Direct Investment? No. 16, Washington, 1996,p3-4.

وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص محدد مهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، وناقشت اغلب الدراسات فيما إذ كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ام العكس وضمن دراسة تجريبية لمنظمة اليونكتاد اشارت الدراسات التجريبية ومنها دراسة (لايمر) عام 1985الى وجود علاقة سببية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وان الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقطار التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي الداخل .[1]

فمن خلال زيادة الصادرات يمكن للدول النامية أن تزيد من طاقة الاستيراد لديها ،ويمكن لهذه الدول الاستفادة من مزايا تقسيم العمل الدولي ورفع كفاءة صناعاتها الوطنية وقدرتها على المنافسة في السوق العالمية، فضلاً عن المساهمة في تحسين عملية نقل التكنولوجيا وبالطرق المختلفة .[2]

أن وجود ما يسمى بالاثار الايجابية للتصدير يتوقف على حالة الاقتصاد القومي ودرجة نموه و نوعية سياسة التنمية المتبعة .وتوجد نماذج مختلفة للتنمية تتحيز او تتميز بالاتجاه نحو التصدير ، ففي الدراسة التي اجراها (Balassa) حول العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في نحو (12) دولة نامية ، فقد استنتج انه في المدة 1960 – 1973 كان (معامل ارتباط سبيرمان)* Spearman Rank Correlation بين نمو الصادرات ونمو الناتج القومي يبلغ (0.67) في القطاع الزراعي ، وبلغت (0.71) في قطاع الصناعة ، وبلغ (089) للاقتصاد القومي ككل ، وفي المدة نفسها بلغ معامل ارتباط الصادرات بالناتج الصافي للصادرات (0.74) في الصناعة و(0.77) للناتج القومي الكلي ، وهذا يعد انعكاسا للاثار غير المباشرة للصادرات ويعد Balassa من المتحمسين لاستراتيجية تشجيع الصادارت، وهو يرى انها تفضل على إستراتيجية احلال الواردات في انها تؤدي إلى توزيع الموارد بطريقة افضل كما انها تعمل على ضمان التشغيل الافضل للطاقة الإنتاجية المتاحة والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير ،وتحسين الطرق الفنية للانتاج بسبب المنافسة الدولية . [3]

1- UNCTAD/DTCI, UN, The Nature of Transnational Corporations, Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York 1996,p96-98.

2 - حازم الببلاوي واخرون، المؤسسات المالية العربيه وتمويل الاستثمار في الوطن العربي ،صندوق النقد العربي ،ظبى ،2005،ص178-183.

*- معامل ارتباط سبيرمان : هو مقياس الارتباط الاحصائي بين متغيرين ، يحمل اسم واضعه عالم النفس البريطاني(تشارلز سبيرمان).

3 - دينا احمد عمر، اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ،المجلد29 – العدد86 ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الوصل،2007،ص133.

أولا- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة مفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدمت منظمة التجارة العالمية (W.T.O) تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه امتلاك مستثمر ينتمي لدولة معينة أصلاً إنتاجياً في دولة آخرى (الدولة المضيفة)[1].

أما منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية (OECD) فتعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه : النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل هيكل اقتصادي معين اتجاه كيان عن طريق القيام بمشاريع استثمارية مباشرة [2].

كما عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بانه : نوع من الاستثمار الدولي حيث يقوم مقيم في دولة ما في ظلّة بالمساهمة بامتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة ملكيته في الأسهم (10%) او اكثر[3].

وقدم تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : نوع من الاستثمار الذي يبنى على علاقة طويلة المدى، تعكس مصلحة دائمة وقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم والشركة في بلد آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم (50%). [4].

ثانيا- دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر :

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة دوافع أهمها :[5]

1- تدريب العمال المحليين بفرص عمل في فروع الشركات الأجنبية وتزويدهم بالمهارات الفنية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب حيث ينقل العاملون في هذه الفروع مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والتقنية والإدارية ويستخدمونها عند انضمامهم إلى الشركات المملوكة للدولة. ويترتب على ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر، في بعض الحالات، لم يلعب دورًا مهمًا في تزويد

1- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: التعاريف والقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 3، 2004،ص3.

2- بلال بوجمعة ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تلمسان ، الجزائر ، 2007، ص19.

3- امينة زكي شبانة . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل اليات السوق ، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين المصريين : تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق ، القاهرة 7-9 ابريل 1994،ص2.

4- احمد عبد العزيز وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها علي الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون،2010م.ص 22.

5 - عمر البيلى، خديجة الاعسر، دور الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية ،مجلة شؤون عربية،العدد79،سبتمبر1994،ص126-130.

العمال المنزليين بالمهارات التقنية الحديثة لأن هذه الاستثمارات تولد عددًا قليلاً من الوظائف لأنها تستخدم أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

2- تنمية القدرات العلمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث والتطوير المحلية حتى تتمكن هذه المراكز من الوصول إلى أحدث التقنيات وأساليب البحث للشركات العالمية وتطوير قدرات المديرين المحليين. وتجدر الإشارة، مع ذلك ، إلى أن معظم الشركات متعددة الجنسيات تجري أنشطة البحث والتطوير في المراكز الرئيسية حيث توجد هذه الشركات في البلدان المتقدمة.

3- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو تقييد الواردات وبناء تكامل اقتصادي رأسي وأمامي وأخلاقي مع هذه الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة[1].

4- توفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية من قبل الشركات متعددة الجنسية، مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالمواصفات العالمية.

وللاستثمار في تكوين رأس المال الثابت ثلاثة أنواع هي :

1- تكوين رأس المال الثابت يسبب زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المصانع والمباني.

2- تكوين رأس المال الثابت يسبب زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية، من خلال المساعدة على توسيع الطاقة الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تستفيد من هذه الأصول الرأسمالية كالطرق والسدود.

3- تكوين رأس المال الثابت لا يسبب اي زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالمتاحف، ورغم أن هذا النوع الأخير من رأس المال الثابت ليس استثمارا منتجاً، إلا أن ذلك لا يحول دون اعتباره أحد عناصر الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.

أما على صعيد تطور تكوين رأس المال الثابت في الجزائر فقد ارتبط من سنة لاخرى بالناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط بدوره بأسعار النفط ، حيث كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت قد تطوّر بشكل مختلف من فترة لأخرى، فخلال سنوات السبعينات عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت تراجعاً رغم توجه الحكومة الجزائرية نحو زيادة الاستثمارات والتوسع في النشاطات الإنتاجية، وخاصة عام 1978 نتيجة الانخفاض الكبير في أسعار النفط، وذلك يعود إلى ضعف مردودية المشروعات الاستثمارية للقطاع العام الذي احتكر معظم الأنشطة الاستثمارية، أما في فترة التسعينات فقد سجل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت معدلات سلبية في بعض السنوات، وارتبط ذلك بتراجع العوائد النفطية

1- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص15-25.

وتراجع عدد المؤسسات الإنتاجية العمومية، فضلا عن ضعف الاستثمارات الإنتاجية، ولكن نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي ومن خلال الجدول ادناه قد شهد مطلع الألفية بعد إطلاق برامج الإنعاش الأقتصادي وما تلاها من برامج تنموية تمحورت أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ودعم البنى التحتية للتنمية المحلية، وخاصة بعد إصدار قانون الاستثمار عام 2006 الذي هدف إلى تشجيع الاستثمار، وخلق مشاريع تنموية جديدة، لتعرف بعدها معدلات نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت تذبذبا من سنة لأخرى، وتراجع منذ عام (2015-2021) بعد انخفاض حجم الاستثمار المحلي وبالأخص الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار النفط في أواخر سنة 2014 وكذلك بسبب جائحة كارونا 2019.

المطلب الثالث- العلاقة بين الصادرات الصناعية والتطور التكنولوجي :

أولا- مفهوم التكنولوجيا :

تعرف بأنها : الفن والعلم المستخدم في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، إذ تعد التكنولوجيا علما لأنها تركز على الأساليب والبحوث و الأمور العلمية، وتعتبر فنا لأن الخبرات و المهارات الفنية تستخدم للتأكد من خدمة التكنولوجيا لحاجات المؤسسة والمجتمع .[1]

وأما البعض الآخر فقد عرف التكنولوجيا على أنها :علم تطبيق واستخدام علوم الطبيعة وتحصيل المعرفة بكيفية الاستفادة من المواد الخام ومتابعة تصنيعها حتى تصبح في شكل منتج نهائي،ضمن عملية الإنتاج الكاملة .[2]

وتعرف أيضاً بأنها : مجموعة الأساليب العلمية والمهارات الفنية المطبقة على الآلات والمعدات المستخدمة لتحويل المدخلات من مواد و معلومات إلى مخرجات ، تظهرفي شكل منتجات وخدمات قابلة للاستعمال.[3]

1 - غسان قاسم داوود اللامي، إدارة التكنولوجيا، مفاهيم ومداخل :تقنيات، تطبيقات عملية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2007 ، ص22-23.

2 - عبود صمويل، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، حيدرة، الجزائر،1982 ، ص148 .

3- فرحات سميرة، دور التقدم التقني في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الصناعية دراسة حالة قطاع الأدوية مؤسسة صيدال – الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر،2012،ص40.

ثانيا – علاقتها بالصادرات الصناعيه :

اكتسبت الدراسات الحديثة المتعلقة بآثار انتشار التكنولوجيا والتجارة الدولية زخمًا في المجال الأقتصادي، وكان للتكنولوجيا اثراً بالغاً على الظاهرة الاقتصادية، والذي تمثل في الثورة التكنولوجية التي انطلقت في بدايات القرن الماضي وازدادت في النصف الثاني، والتي كان لها تاثيراً كبيراً على طاقة الإنتاج ونمط المستهلكين ومستوى دخلهم وغيرها، أن التطور التكنولوجي يساعد على إنتاج وتوزيع وترويج السلع والخدمات بأقل تكلفة وأعلى جودة وفي أقصر وقت، وكان من نتائج التطور التكنولوجي خلق الكثير من الأسواق للشركات المتعددة الجنسيات وامتد تأثير هذا التقدم إلى تغيير هيكل العمالة والصناعة وتحويلها إلى الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة، ورفع القدرات التنافسية [1].

حيث توصلت الدراسات السابقة إلى أن هناك اثراً ايجابياً بين الصادرات الصناعية والتطور التكنولوجي اذ يحتل الاخير دوراً حاسماً في زيادة الإنتاجية وبالتالي ينعكس بصورة مباشرة على القدرة التنافسية للصادرات الصناعية.[2]

ثالثا – التطور التكنولوجي و الأداء الصناعي:

يؤثر التطور التكنولوجي على مستوى الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة في الصناعة، خاصة عندما يكون التطور التكنولوجي متمثلا في تطوير أو تحسين وسائل الإنتاج، أو تخفيض تكلفتها بحيث تزداد إنتاجية عوامل الإتناج ،كما يؤثر التطور التكنولوجي على مستوى ربحية المؤسسة من خلال تأثيره على منحني الطلب للسلعة من جهة و على التكلفة المتوسطة من جهة أخرى ، فالتطور التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى تمييز السلعة المنتجة عن طريق تحسينها أو تطويرها مما يجعل منحني الطلب عليها أقل مرونة اي (منحني الطلب أكثر إنحدارا)،كما أن هامش الربحية يوفر إمكانيات أفضل للمؤسسة لتمويل نشاطات البحث و التطوير، الأمر الذي ينعكس مستقبلا على كفاءتها الإنتاجية من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج أو على مرونة الطلب على سلعتها من خلال التمييز في المنتجات المترتبة على جهود التطوير و الإبتكار . [3]

1- عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2002/2001،ص38.

2 - Haje, A. A.. Determinate of Industrial Exports in south Asia country (study case). *journal of kirkuk University For Administrative and Economic Sciences*, (2018) ,*p*(3).

3 - أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع ، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994 ، ص 238.

- حيث أن أي منتج جديد اليوم يصبح بعد فترة من الزمن غير مجدي وهذا فيما يخص دورة حياة المنتوج أو التقنية حيث أن هذه الدورات تحقق أرباحا كبيرة للمؤسسات القوية و الضخمة، من خلال تغيير طفيف في طريقة إنتاج المنتجات المقدمة مسبقا إلى السوق(التغيير في شكل المنتوج أو في بعض محتوياته) وبذلك تكتسب هذه المؤسسات ربحا إضافيا خاصة وأن المنتجات الجديدة المحسنة لاتحمل المؤسسة تكاليف مرتفعة، كما هو الحال في (الصناعات الإلكترونية و صناعة السيارات و غيرها من الصناعات) .[1]

نستطيع القول الآن أن العلاقة التي تربط مؤشر التطور التكنولوجي بالصادرات الصناعية هي علاقة تكامل حيث أن كل واحد يؤثر في الأخر و يتأثر به، و كذلك أدركنا من خلال هذه العلاقة أهمية التطور التكنولوجي في الصناعة.

المطلب الرابع- العلاقة بين الصادرات الصناعية و فجوة الموارد :

أولا- فجوة الموارد المحلية

تُعرَّف فجوة الموارد المحلية بأنها "الفرق بين الادخار المحلي وإجمالي الاستثمار في الاقتصاد[2] ، أو "الفرق بين معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار المطلوب لتحقيق النمو المستهدف ، نتيجة ضعف أنظمة الإنتاج ، وانخفاض مستويات الدخل ، وسوء التوزيع والاستخدام في المناطق الهامشية[3].

ثانيا- فجوة الموارد الخارجية : وهي الفرق بين الصادرات والواردات الناتجة من قصور القدرة التصديرية من السلع والخدمات لسد قيمة الاستيرادات وهي تعكس فجوة الموارد المحلية ،والتي تعتبر انعكاس لاختلال الطلب الكلي والعرض الكلي[4].

تفتقر اقتصادات البلدان النامية عمومًا إلى الموارد اللازمة لبناء هيكل الإنتاج الأقتصادي ، مما يؤدي إلى ظهور فجوة في الموارد المحلية (الفجوة بين الادخار والاستثمار) ، مما يعني أن المدخرات المحلية المتاحة لا تكفي لتحقيق هدف متطلبات الاستثمار ، وكذلك عندما تكون قيمة الاستيرادات اكبر من قيمة

1- Masaru ishioka, Ishinomaki senshu, Product developement stratcgies for high-tech products in agrowth technology, market selected papers from the twelfth internation al conferece on management of University of florida U.S.A,2005,P287.

2- عدنان حسين يونس، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011 ، ص 34

3- محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ،ص 23.

4- ،مايح شبيب الشمري ، دور سياسات التكييف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن (دراسة قياسية للفترة 1986-2005)،مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5،العدد4، 2007،ص14-16.

الصادرات بسبب القصور بالطاقة التصديرية فان ذلك يؤدي إلى ظهور فجوة في الموارد الخارجية، حيث اظهرت الدراسات السابقة أن السياسات الاقتصادية توجهت نحو تقليص الواردات وزيادة الصادرات مما ينتج عنه نمو الصادرات الصناعية نتيجة توجه البلدان إلى التصنيع المعتمد على التصدير كقائد لعملية النمو، والسعي لإنجاح الامر من خلال تقديم التسهيلات اللازمة مثل خفض لأسعار صرف العملات في البلدان وتوفير مناخ سياسي مستقر وإلغاء القيد والرسوم على الصادرات[1].

ومن المتعارف علية أن عمليات التبادل التجاري تتم بواسطة عملات الدول المختلفة وعلى كل دولة أن تدفع تكاليف وارداتها بعملات الدولة المصدرة ، وينتج عجز حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة تكاليف الواردات اختلال في حساب التجارة الخارجية في ميزان مدفوعات اي دولة فيصبح حساب التجارة الخارجية في حالة عجز ولا بد من تسديد هذا العجز من خلال بنود ميزان المدفوعات الأخرى وهنا يظهر أثره على قوائم ميزان المدفوعات ، وكذلك تظهر علاقة واضحة بين الحساب الجاري وحساب رأس المال ومن خلال عملية القيد المزدوج ، حيث أن قيمة الواردات (التي هي عبارة عن تدفقات مدينة في الحساب الجاري) سوف ينتج عنها حتما تدفقات إلى الخارج دائنة ، يتم تقييدها في حساب رأس المال، إلا أن العجز التجاري ناتج بشكل أساسي عن عدم قدرة العرض المحلي من السلع والخدمات على تلبية الطلب المحلي ، لذلك تلجأ الدولة إلى سد هذا العجز عن طريق الاستيراد من الخارج ويتم تسويته مبدئيًا في ميزان حسابات التجارة الخارجية ، لذلك تكون في حالة توازن إذ كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الاستيرادات ، وعند استمرار العجز يستخدم فائض الحسابات الأخرى في ميزان المدفوعات (أي الموارد المحلية) لتسديد هذا الفرق ، لأنه كان لا بد من تعويض الطلب المحلي الفائض عن طريق زيادة الاستثمار ، والتي يجب أن تمول من الموارد الداخلية للبلد، عن طريق المدخرات، وبسبب عدم قدرة هذه المدخرات على تلبية وتمويل هذا الاستثمار فان ذلك يخلق طلبًا خارجيًا على السلع الأجنبية والخدمات التي يجب دفع ثمنها بالنقد الأجنبي .[2]

أن من أهم المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية ، وخاصة في الدول النامية، مشكلة تمويل هذه التجارة سواء من حيث الصادرات أو الواردات ، حيث تعتمد قطاعات موانئ الدول النامية على صغار المشترين الذين يعتمدون بدورهم على الموارد الذاتية لتمويل أنشطتها ، مما يضعف قدرتها على

1- مروان عبد الله ذنون،اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا 1970-2006، مجلة تنمية الرافدين ،العدد 94،مجلد 31،لسنة 2009،ص143-144.

2 - هناء يحيى سيد احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية السورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة (1980-2005)، رسالة دكتوراه ، جامعة تشرين، سوريا ، 2007، ص34-35.

المنافسة في الأسواق الدولية ، وحتى قدرتها على تطوير نشاطها التصديري ، ولا شك أن هذا سيخلق مشكلة في المدفوعات الخارجية ويسبب عجزًا مزمنًا في الميزان التجاري الامر الذي سيجبر الدولة لسد هذا العجز الناتج بشكل رئيسي عن نقص الموارد (المحلية) الذاتية من خلال مصادر التمويل الخارجية المختلفة ، ولا سيما القروض قصيرة الأجل في الخارج ذات معدلات الفائدة المرتفعة ، نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية (النقد الأجنبي) اللازمة للاستثمار وإشباع الطلب المحلي والذي يجعل المجتمع مضطرا لقبول مصادر التمويل الخارجية المحضة للواردات ، وتأتي في الأشكال التالية: [1]

1- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: اقامة مشروعات إنتاجية داخل البلد بأموال أجنبية ، ويسيطر عليها ويديرها ملاكها الاجانب الذين يقيمون داخل البلد، او الاستثمار الأجنبي غير المباشر: وهو عبارة عن استثمارات مالية، او المحافظ ، وتكون على شكل اسهم وسندات ، وأوراق مالية ، بنسبة لاتصل إلى حد السيطرة على المشروع في الأسواق المالية.

2 - القروض التجارية بشروط السوق: كالقروض المصرفية وائتمانات المصدرين و وتسهيلات للموردين.

3- **القروض الميسرة والمساعدات:** وتقدم إلى الدول من خلال حكومات أجنبية وكذلك عبر منظمة دولية (كصندوق النقد والبنك) وتكون على شكلين هما:

أ- القروض في المقابل: هي تدفقات نقدية على شكل قروض - رغم أنها سهلة - يمكن أن تكون كنوع من الدين العام.

ب- قروض بدون مقابل: وهي تدفقات نقدية على شكل هبات وتبرعات ومنح وتحويلات من طرف واحد، وتعتبر معونة.

في النهاية ، يتم تمويل العجز المزمن في الميزان التجاري من خلال تدفقات من أصل داخلي أو خارجي ، فإذا كانت الموارد الداخلية قادرة على تمويل هذه الفجوة ، فسيؤدي ذلك إلى تحسين قيمة العملة عن طريق تقليل الطلب على الواردات (على جهة) وتقليل الطلب على العملات الأجنبية من ناحية أخرى حيث يتم تحسين قيمة العملة المحلية.

1- محمد عبد الشفيع عيسى ، المديونية العربية في اطار ازمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الاماراة ،2000، ص64-66.

ملخص الفصل الاول:

من خلال ماتقدم اعلاه نلاحظ ان اغلب اقتصادات الدول وخاصة الدول النامية تعاني من تقلبات واختلالات في الهيكل الاقتصادي نتيجة تعرضه للصدمات الخارجية ولكن الدول التي تمتلك قطاع صناعي قوي تكون اقل عرضة لهذه التقلبات او بامكانها ان تتخطى هذه الاختلالات او التقلبات لان القطاع الصناعي وخاصة الصناعة التحويلية تعتبر الركيزة الاساسية والوحيدة القادرة على تلافي المشاكل او الاختلالات القتصادية مقارنة بالقطاعات الاخرى لان هذا القطاع يهدف الى الخروج بمنتجات جديدة وقادرة على المنافسة في الاسواق العالمية وذلك من خلال استخدام الادارة والتكنولوجيا والمعدات الحديثة والمتطورة واستخدام استراتيجيات اساسية صناعية تلائم للقطاع الصناعي في كل دولة لتحقيق نتائج تعمل على جذب رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية وتشجيع اقامة صناعات تساعد على تشغيل واقامة صناعات اخرى مغذية لها تسمح بخلق فرص عمل واحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق تنويع صادراتة الصناعية التي يمكن من خلالها التقلب على اغلب الاختلالات الهيكلية .

الفصل الثاني

تحليل العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في دول مختارة

المبحث الأول

العلاقة بين الصادرات الصناعية و الاختلالات الهيكلية في الجزائر

المطلب الأول / مدخل في الاقتصاد الجزائري

أولا - واقع القطاع الصناعي في الجزائر:-

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الريعية لأن اغلب صادراته تعتمد على القطاع النفطي والذي يصل إلى (90%)* من صادراته، حيث عملت بكل امكانياتها بغرض تنويع صادراتها وذلك من خلال إستراتيجية تطوير الصادرات التي تتضمن إدخال جملة من السياسات والإجراءات المالية، إضافة إلى توفير إطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية، حيث أن قطاع الصناعة هو ركيزة اساسية من ركائز النهضة الاقتصادية، ومن أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل وله دور كبير في الحد من الاعتماد على المواد الأولية (البترول والغاز) وسد احتياجات المجتمع ، وتعد الصناعة جوهر العملية التنموية التي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي ومتوسط دخل الأفراد ، و هي رافد أساسي للاستقلال السياسي ومحاولة لتحرير الاقتصاد من التبعية الأجنبية. [1]

وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تعاني من الاختلال في هيكل صادراتها، الأمر الذي جعل التوجه نحو التصدير هًدفا اسًاسيا في سياسات التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال العمل على الحد من الاعتماد الشبه كلي على قطاع النفط عن طريق تطوير القطاعات الغير النفطية أي استحداث مصادر جديدة للإيرادات، حيث نجد أن قضية تنمية الصادرات الصناعية هي الطريقة الاقرب لانتعاش الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الدولية الحالية ،حيث تمكنه من تنويع صادراته وبالتالي تنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل.[2]

وعليه يكون من الضروري البحث عن صناعات تصديرية تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية يمكن تطويرها بمرور الزمن لتصبح مزايا تنافسية عن طريق تعبئة القاعدة الصناعية الجزائرية للاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة وإعادة هيكلة الجزء الضعيف منها وغيرالقادر على المنافسة، فضلاً عن

---

[1] - شهرزاد بوكابوس، رفية شباح، مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر 2000-2019، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر،2021،ص29.

[2]- عبد الحليم محيسن ،القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، المجلة الاقتصادية ، دائرة التنمية الاقتصادية ، العدد الرابع ،ابو ظبي ،2014،ص3.

*- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022 الملاحق الاحصائية (مصادر وطنية، قاعدة المعلومات البنك الدولي، فبراير2022) ص379.

التحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية إلى التوجه الخارجي بهدف الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها الصناعة الجزائرية المنافسة في الأسواق العالمية ،باعتبار أن تطور الصادرات الصناعية ليس ضروري فقط لتطور الاقتصاد الجزائري فحسب بل الاندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية لتقاسم المزايا الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية، ويعتمد الاقتصاد الجزائري على الصناعات الإستًخراجية بالدرجة الأولى والتي تشكل الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي هيكل الصادرات الجزائرية مما لا يعد مؤشرا ايجابيا لصالح الاقتصاد الوطني، حيث يجعل هذا التوجه مرتبط ارتباطا وثيقا بالطلب الخارجي وما يرافقه من تقلبات وتغيرات دورية في الاسواق العالمية وخاصة اسواق النفط الخارجية ، مما أدى إلى وجود فجوة كبيرة جدا بين الصادرات الصناعية والواردات الصناعية وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انكشافاً، ورغم الجهود التي بذلت لمعالجة هذا الخلل الا أن المؤشرات تشير إلى الدور الاكبر للاستثمارات المتصلة بقطاع النفط و الغاز الطبيعي فقط مع شبه تام لباقي الفروع الصناعية .[1]

ثانيا - خصائص القطاع الصناعي في الجزائر :

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لأقامة قاعدة صناعية متطورة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، مما جعل المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية عقد التسعينيات وضع إطار قانوني جديد لغرض افساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية او الاجتماعية ، ويمكن استخلاص أهم خصائص الصناعة الجزائرية فيما يلي : [2]

1- ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، و تأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة و الصناعات الاستخراجية و قطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعاً إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزاً

[1] - مدحت القريشي ، الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ، الاردن ،2005،ص89.

[2] - انظر في ذالك:

- فركاشة سفيان، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018 ، ص 10.

- زوزي محمد، إستراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 08 ، 2010 ، ، ص 176.

- عروب رتيبة، بوسبعين تسعيدت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية حقائق و أفاق، الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،الجزائر، 2012، ص 149 .

خاصاً ،في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها و إنتاجها بكميات كبيرة و أذواق متطورة و جودة متميزة.

2- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال، ومردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، نتيجة عدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.

3- الحماية و ضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، لذلك انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، ولهذا فان عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الانتاج واذواق المستهلكين، مما جعلها لاحقا غير قادرة على الاهتمام في تطوير المنتوج وتحسين نوعية ،و فقدت القدرة على التعامل نع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و خير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية و العالمية مما أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج و إجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، و المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على الصمود و الاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

4- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وتبعية كبيرة لقطاع النفط، وضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة أدت إلى نقص في تنوع الصادرات، ولعل أهم مايميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

ثالثا - هيكلية القطاع الصناعي في الجزائر :-

يقسم هيكل القطاع الصناعي في الجزائر إلى عدة قطاعات والتي يعمل كل منها في مجال معين، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإنه هناك ست مجموعات رئيسة وهي كالتالي : [1]

[1] - انظر في ذلك:

- إسحاق خرشي، استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2016 ، ص 186.

- قريني عبد السلام، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة8ماي، 1945 ، الجزائر، 2018، ص60-62.

1- الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك: تتميز الصناعة البتروكيميائية والأسمدة بتكنولوجيا متطورة وايدي عاملة عالية التأهيل، وتعتمد في مادتها الأولية على المحروقات، وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الطلاء والدهان، المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويشهد هذا القطاع دخول شركات أجنبية خاصة بالشراكة مع مؤسسة سوناطراك، حيث وصل الإنتاج الداخلي الخام للصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك إلى (73,2)مليار دج سنة 2016، ويرجع هذا النمو في الإنتاج إلى اعتماد الحكومة في السنوات الأخيرة على برنامج يستهدف تكثيف استغلال كامل الطاقة والموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة حيث تعتبر صناعة الأسمدة أحد أهم الصناعات التي يستهدفها البرنامج، وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي و البترول و بعض المواد الخام كالفوسفات أحد أهم مكونات صناعة البتروكيمياويات ، والتي يمكن استغلالها لتحقيق ميزة تنافسية واكتساح الأسواق العالمية، وتشتمل هذه الصناعات على:

أـ الصناعات البتروكيماوية : نظرا للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى الحكومة لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير إنتاج البتروكيماويات، ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الصناعات ذات هيكلية عالية لأن المنتجات البتروكيماوية تدخل كمدخلات في عدد كبير من القطاعات الأخرى(البلاستيك، مواد البناء، الألياف النسيجية, والسيارات وما إلى ذلك) .

ب ـ الأسمدة :من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الأسمدة على المدى المتوسط نتيجة للبحث عن إنتاجية أكبر في الزراعة، ومع ذلك فإن البلاد لديها احتياطات كبيرة من الفوسفات الموجودة في جبل العنق إلى حد كبير تحت استغلال (1.5 مليون طن / سنة، من الاحتياطات البالغة 2 مليار طن) عام 2012، ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني أو الأجنبي و سهولة دمج القطاعات، والجمع بين استخراج خام الفوسفات وتحويله إلى حامض الفوسفوريك ومن ثم استخدامه في إنتاج الأسمدة، وينطبق الشيء نفسه على استغلال ميزة الغاز المنطلق للتخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

ج ـ المطاط والبلاستيك :لا تزال صناعة المطاط في الجزائر متأخرة جدا، حيث توجد شركة تصنيع واحدة لصناعة الاطارات والعجلات وهي شركة تابعة لمجمع دولي (فرع ميشلان سابقا ومجمع سيفيتال حاليا)، وشركة عمومية واحدة لتحويل المطاط ، وثلاث شركات خاصة تنتمي لبرنامج التطوير الأوروبي ، بينما يضم قطاع البلاستيك (500) مؤسسة، منها (15) مؤسسة عمومية تابعة لمجمع البلاستيك والمطاط والبقية مؤسسات خاصة.

2 - صناعة الزجاج : تحتاج صناعة الزجاج إلى توفر رمال ناعمة نقية خالية من الشوائب مثل أكاسيد الحديد والكروم لاستخدامها كخامة أساسية، وأيضا إلى توفر مصادر رخيصة للطاقة مما يجعل الجزائر مؤهلة لتبني هذه الصناعة، إلا أن الأسواق لا تزال تزود بالزجاج المستورد، كما يعتبر الزجاج المسطح من مواد البناء التي يزداد الطلب عليها مع نمو النشاط العمراني .

3 - الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية: هي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة ، إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية ووجود ايدي عاملة مؤهلة، وينطوي في إطارها عدد من الصناعات منها :صناعة السيارات والمركبات وصناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية،و تجميع الأجهزة الإلكترونية والمنزلية وأجهزة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات المساندة للنشاط العمراني، وصناعة الطاقات المتجددة، وأهمها:

أـ صناعة الحديد والصلب :رغم أهمية صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ودوره الأساسي في أي اقتصاد إلا أنه في الجزائر مازال هذا القطاع لم يلعب دورة كقطاع قائد للتنمية الاقتصادية إلا أن هناك ارادة و إستراتيجية لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ويمكن أن نذكر أهم المشاريع المستقبلية الخاصة من أجل تنمية قطاع الحديد والصلب في الجزائر منها :مشروع إنجاز مركب الحديد والصلب بلارة في ولاية جيجل(ثمرة شراكة جزائرية قطرية)، مركب الفولاذ ببطيوة في ولاية وهران .

ب ـ الصناعة الميكانيكية :تدعم الصناعة الميكانيكية القطاعات الأخرى وأهم مصانعها مصنع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي، الشركة الوطنية للعربات الصناعية بالرويبة، مصانع السيارات، غير أنه يبقى الإنتاج في هذا القطاع ضعيفا جدا بسبب عدم الاستغلال الجيد للإمكانيات المتاحة، كما أن القطاع

العمومي هو المسيطر في هذه الصناعات وهناك آفاق كبيرة لإنعاش هذه الصناعات محليا بالنظر إلى حجم السوق. [1]

ت ـ الصناعات الكهربائية والإلكترونية :تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الابتكار وتنويع المنتجات، كما تشجع الدولة تنمية الإلكترونيات المتخصصة، ومن بين فرص الاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية و الأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، ولقد جذب هذا القطاع استثمار شركات دولية مثل(LG)الكورية، فيليبس الهولندية، فاكتس الفرنسية، المجموعة المصرية السويدية للكابلات، والكترونيك الإمارات . [2]

4 - الصناعات الغذائية والزراعية : يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد أكبر القطاعات الواعدة، ونظرا لعدم كفاية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعا في هذا القطاع، ولذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية إلى الحد من اعتماد الجزائر على الواردات، ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع إنتاج الحبوب واللحوم البيضاء والبطاطا وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضار وتخزين المنتجات الغذائية الباردة ومنتجات الصيد البحري، وتستثمر اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة كارجيل الأمريكية، شركة الالبان الدنماركية أرلافودز، شركة الامارات للتأمين (EIC) ، لاكتاليس الفرنسية، نستله السويسرية، صافولا السعودية، ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعية متكاملة فضلا عن أقطاب للأغدية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراضي زراعية للقطاع الخاص . [3]

5- صناعة الخشب والورق والفلين : تقوم صناعة الخشب على أخشاب أولية أو نصف مصنعة مستوردة من الخارج تستوعب عددا كبيرا من العمالة إضافة لاعتبارها مجالا واسعا للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما أنها مكملة لصناعة مواد البناء ونظرا لأن السوق مشبعة بالأثاث المستورد فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث، حيث أن معظم الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى الكثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات تعمل وفق المقاييس

---

[1]- د. بري الهادي، استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1991-2016) مجلة الإقتصاد و التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2018 ، ص227.

[2]- الهام أيت عمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2017،ص209.

[3] - أبحري سفيان، الشراكة الأورومغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص208.

والمعايير الدولية من أجل منافسة الأثاث المستورد وأيضا تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة .[1]

6 - الصناعات الصيدلانية : تعاني صناعة الأدوية في الجزائر من عدم تغطية الطلب المحلي، حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو وتزايد في وارداتها أكثر فأكثر، مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى (1,6)مليار دولار عام 2013، ومن أجل الحد من الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجال الطب والهدف هو تغطية الاحتياجات من الأدوية، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع فتح رأس مال الشركة المحلية الرئيسية صيدال، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر ، وتقيم حاليا شركات صيدال مع مجموعات دولية من أجل تطوير و إنتاج أدوية جديدة، ونجد من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي هارتمان، الأمريكي فايزر، أسترا السعودية، غلاسكو سميث كلاين بريطانيا، وهناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية .[2]

7- قطاع النفطي (الصناعة الاستخراجية) : يعتبر القطاع النفطي في الجزائر من اهم مصادر الايرادات المالية للموازنة العامة للدولة كما تساهم الصادرات النفطي باكثر من (90%) من اجمالي الصادرات الجزائرية حسب احصائيات مجموعة البنك الدولي .[3]

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات القطاع الصناعي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

يتكون القطاع الصناعي في الجزائر من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، حيث أن الصناعات الاستخراجية تعتمد على ما يملكه أي بلد من موارد طبيعية، أما الصناعات التحويلية فيتوقف نشاطها وتنوعها على قدرة البلد التصنيعية، من خلال عدة عوامل مشتركة كان تكون سياسة الدولة الصناعية و التطور التكنولوجي ومجال الأبحاث العلمية وتوفر العنصر البشري وتعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لذلك حاولت تنويع قاعدتها الصناعية من خلال تطوير قطاع الصناعات الاستخراجية و العمل على تنشيط قطاع الصناعات التحويلية.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000 ، ص98.

[2]- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة،الجزائر، 2007 ، ص 155.

[3] - فاتح حركاتي ، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريه ، جامعة باتنة 1- الحاج خضر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد32، العدد2، 2018، ص434.

أولا- القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي :

تتوزع القيمة المضافة في القطاع الصناعي على فرعين رئيسين هما الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية، وتختلف نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين القيمة المضافة في القطاع الصناعي عنها في الصناعات التحويلية إذ تكون نسبتها مرتفعة في الصناعات الاستخراجية حيث تصل إلى (87%) في المتوسط من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي و إلى (29 %) من إجمالي الناتج المحلي ، مقابل (13%) في المتوسط للصناعات التحويلية من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ، و إلى (4.3%) من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة .

1- القيمة المضافة للقطاع الصناعي :

من خلال الجدول (1) يتضح أن القطاع الصناعي حقق قفزة نوعية من خلال نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة بحيث كان في تصاعد مستمر اذ بلغت القيمة المضافة سنة 2004 حوالي (36480) مليون دولار بنسبة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب (42,74%) ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008 قدرت ب (84,265) مليون دولار أمريكي أي ما يقارب (50%) من الناتج المحلي الإجمالي لينخفض سنة 2009 إلى ما قيمته (49,397) مليون دولار أمريكي وبنسبة (34,3%) من الناتج المحلي، وكان هذا التَّراجع في الناتج الصناعي نتيجة لتَّراجع الانتاج النفطي في معظم الدول، الا أنه بدأ يسجل مستويات مرتفعة تراوحت ما بين (63,153 -79,552) مليون دولار بين عامي 2010- 2011على التوالي ، لكن بحلول عامي 2012و 2013 بدأ بالانخفاض بشكل قليل جدا أما في عام 2014 وكان هناك انخفاضاً واضحاً حيث قدرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري حوال (64,036) مليون دولار في حين بلغت (34692 - 44171)مليون دولار أمريكي لعامي 2015- 2016 على التوالي وبنسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي تراوحت مابين (26.56%) ، (21.81)على التوالي بحيث يعود هذا الانخفاض إلى التَّراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الاسواق العالمية، أما في السنوات 2017 و2018 فنلاحظ ارتفاع بسيط جدا ومتذبذب أما في عامي 2019 و2020 فتراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي وهذا كان سببه كوفيد (19) والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها، أما عام 2021 فكان هناك ارتفاع واضح في مساهمة القطاع الصناعي ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد- 19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد .

جدول (1)

مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004-2021) مليون دولار أمريكي

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القيمه المضافة للقطاع الصناعي	نسبة مساهمته في GDP(%)	معدل التغير السنوي(%)
2004	85352	36480	42.74	ـــــ
2005	103071	50382	48.88	38.10
2006	117288	58083	49.52	15.28
2007	135630	64488	47.54	11.02
2008	171020	84265	49.27	30.66
2009	138130	49397	35.76	(41.37)
2010	161159	63153	39.18	27.84
2011	199395	79552	39.89	25.96
2012	207807	79207	38.11	(0.43)
2013	208730	70642	33.84	(10.81)
2014	220091	64036	29.09	(9.35)
2015	166250	44171	26.56	(31.02)
2016	159010	34692	21.81	(21.45)
2017	170391	40923	24.01	17.96
2018	173756	46725	26.89	14.17
2019	169894	40764	23.99	(12.75)
2020	145040	27575	19.01	(32.35)
2021	158356	40199	25.38	45.78

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الأقتصادي العربي الموحد والملاحق الإحصائية (2004 - 2022) صفحات متعددة

- النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة).

2 – مساهمة القيمة المضافة لفروع القطاع الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي :

جدول (2)
مساهمة القيمة المضافة لفروع القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004- 2021) مليون دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	نسبة مساهمتها في GDP(%)	معدل التغير السنوي(%)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية	نسبة مساهمتا في (GDP)(%)	معدل التغير السنوي(%)
2004	85352	32271	37.2	——	4209	6.7	——
2005	103071	45786	45.2	41.87	4596	4.2	9.19
2006	117288	53843	46.48	17.59	4533	3.9	(1.37)
2007	135630	59166	47.45	9.88	5321	4	17.38
2008	171020	77446	45.5	30.89	6819	3.8	28.15
2009	138130	42977	30	(44.51)	6420	4.2	(5.85)
2010	161159	56426	34.70	31.29	6727	3.13	4.78
2011	199395	72228	38	28.00	7324	4.8	8.87
2012	207807	71685	34.88	(0.75)	7522	4.9	2.70
2013	208730	62867	33.35	(12.30)	7775	3.68	3.36
2014	220091	55085	25	(12.37)	8951	4.1	15.12
2015	166250	36411	20	(33.90)	7760	4.3	(13.30)
2016	159010	27682	17.41	(23.97)	7010	4.4	(9.66)
2017	170391	32768	19.23	18.37	7339	4.3	4.69
2018	173756	39299	22.61	19.93	7426	4.22	1.18
2019	169894	33047	19.45	(15.90)	7717	4.54	3.91
2020	145040	20587	14.19	(37.70)	6988	4.81	(9.44)
2021	158356	33003	20.8	60.31	7197	4.5	2.99

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الأقتصادي العربي الموحد والملاحق الإحصائية (2004 - 2022) صفحات متعددة،

- النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة).

أ- الصناعات الاستخراجية: من خلال الجدول (2) نجد أن الصناعة الاستخراجية قد ساهمت بنسبة كبيره في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي ، حيث ارتفعت قيمتها المضافة من (32,271) مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى (77,446) مليون دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وسجلت أدنى قيمة لها عام 2009 حيث قدرت ب (27.682) مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمه (17.41 %) من الناتج المحلي الإجمالي، لتعود للارتفاع تدريجيا نتيجة تحسن أوضاع سوق النفط خلال الفتَّرة 2010 - 2012 بنسب مساهمه في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين (34.70 و 34.88 %) لتسجل مرة أخرى انخفاض ملحوظ خلال الاعوام 2014 و 2015 و2016 اذ قدرت قيمتها المضافة ب (55,085 و 36,411 و27,682) مليون دولار أمريكي على التوالي مقابل نسب مساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (25 و 20 و 17,41%) على التوالي وكان ذلك نتيجة لانخفاض انتاج النفط وما نجم عنه من تداعيات على الاقتصاد ككل ، وفي خلال الفترة 2017و 2018 كان هناك ارتفاع بسيط ومتذبذب أما في عامي 2019 و2020 نلاحظ هناك تراجع كبير في نسبة مساهمة القيمة

المضافة للصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي و بنسبة مساهمة (19,45 و 14,19%) على التوالي و كان سببه كوفيد 19 والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها، أما عام 2021 فكان هناك ارتفاع واضح في مساهمة القطاع الصناعي ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد- 19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد، لكن بالرغم من هذا الانخفاض الا أنه مازالت الصناعات الاستخراجية هي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي.

ب - الصناعة التحويلية : بالنسبة للصناعة التحويلية أظهرت الاحصائيات المبينة في الجدول (2) أن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى الأدنى مقارنة بما حققته الصناعات الاستخراجية، حيث كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من(2004- 2021)بنسب منخفضه تتراوح بين (3,1 – 6,7%) بشكل متذبذب، اذ حققت أقل نسبة عام 2010 بلغت (3,13 %)،وهذا ما يعكس الأداء المتدني للقطاع الصناعي الجزائري رغم وجود قناعات بألية تطوير قطاع الصناعة التحويلية انطلاقا من الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات السوق المحلية وتنمية الصادرات.

ثانيا- نسبة التشغيل في القطاع الصناعي :

يتضح من خلال الجدول (3) تزايد نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى اجمالي القوى العاملة حيث بلغت عام 2004 (8,74%) وكانت في تزايد حتى بلغت ذروتها عام 2011 بنسبة مساهمة (14,24%) من اجمالي القوى العاملة ، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه هناك انخفاض قليل في نسبة القوى العاملة بالقطاع الصناعي الى اجمالي القوى العاملة بدء من عام 2012 إلى عام 2019 وبشكل متذبذب، ويرجع هذا الإنخفاض الواضح إلى أن أكثر من (60 %) من المؤسسات التي مستّها عملية الخصخصة أو إعادة التأهيل هي مؤسسات صناعية ، مما انعكس سلبا على اليد العاملة في القطاع الصناعي ونلاحظ من الجدول أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي للسنوات 2009 - 2021 بقيت شبه ثابتة بمتوسط نسبة (13 %) .

جدول (3)

نسبة التشغيل في القطاع الصناعي في الجزائر للمدة (2004- 2021)(بالالاف)

السنة	اجمالي القوى العاملة	القوى العاملة بالقطاعات الأخرى	القوى العاملة بالقطاع الصناعي	نسبة القوى العاملة بالقطاع الصناعي إلى اجمالي القوى العاملة (%)
2004	5981	5458	523	8.74
2005	6222	5699	523	8.4
2006	6517	5992	525	8.05
2007	6771	6249	522	7.7
2008	7002	6472	530	7.56

12.6	1194	8278	9472	2009
13.73	1337	8399	9736	2010
14.24	1367	8232	9599	2011
13.12	1335	8835	10170	2012
13.04	1407	9381	10788	2013
12.59	1290	8949	10239	2014
12.99	1377	9217	10594	2015
13.5	1465	9380	10845	2016
13.75	1493	9366	10859	2017
13.5	1436	9565	11001	2018
12.85	1450	9830	11280	2019
12.67	1502	10355	11857	2020
12.93	1585	10675	12260	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر والتقرير الأقتصادي العربي الموحد - الملاحق الإحصائية (2004 - 2022) صفحات متعددة ، مؤشرات البنك الدولي - اجمالي القوى العاملة .

ثالثا - تكوين رأس المال الثابت :

بعض الاقتصادين يركزون على الاهمية الكبيرة لتكوين رأس المال في نجاح التنمية الاقتصادية، ويتم تجميع رأس المال عن طريق الاستثمار بشرط أن يكون هناك ادخارات حقيقية كافية لتلبية احتياجات الاستثمار ، ويتم ذلك عن طريق توجيه المدخرات للاستثمار بدلا من الاستهلاك .[1]

ويعد تكوين رأس المال الثابت طريقة دقيقة لقياس أثر الاستثمار، وهو يعرف :-

بانه كل إضافة إلى الأصول المعمره والتي تؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع، والمحافظة عليها وتجديدها، حيث أن الصفة المميزة لهذه الطاقات الإنتاجية هي أنها أصول معمرة دائمة الاستعمال، فهي لا تفنى باستخدامها في عملية إنتاجية أو بضع عمليات، وإنما تبقى لفترة زمنية تحددها الاعتبارات الفنية، وتساهم خلال هذه الفترة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات بشكل متجدد.

او يعّرف بانه الإنفاق الاستثماري لبلد معين في قطاع معين أو في كافة القطاعات الاقتصادية لغرض شراء السلع الرأسمالية ، حيث يضيف الاستثمار تدفقات إلى رصيد رأس المال الذي يشمل الإنفاق الاستثماري في المباني والإنشاءات والسلع الإنتاجية المستديمة بالإضافة إلى المخزون السلعي، وعلى هذا الأساس فإن تكوين رأس المال الثابت يمكن زيادته بزيادة إجمالي الناتج القومي، أو بمجرد زيادة الناتج للمؤسسات والوحدات الإنتاجية .[2]

ويشمل تكوين رأس المال الثابت بانه زيادة الأصول المادية الصافية التي تمتلكها المؤسسات في البلد، مع أخذ اهتلاك أو تراجع قيمة الأصول الموجودة بعين الاعتبار، من خلال استبعاد عمليات شراء الأراضي والمعاملات المالية والأصول القائمة واهتلاك الأراضي والأصول، وهو يعطي صورة مركزة عن الزيادة الفعلية في مجموع الأصول الصافية في البلد، ليقدم بذلك صورة أكثر موضوعية عن كافة الاستثمارات الجديدة .

[1] - مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص134

[2] - يحيى غني النجار ، امال عبد الامير شلاش ، التنمية الاقتصادية(نظريات ، مشاكل ، مبادئ ، سياسات)، جامعة بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1990 ، ص322- 323.

حيث يوضح الجدول (4) نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار الأجنبي المباشر في %GDP في الجزائر:

جدول (4)

نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2004- 2021) مليون دولار أمريكي

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة مساهمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في GDP(%)	اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في GDP(%)
2004	85352	20495.29	24.01	853.52	1.0
2005	103071	23085.77	22.39	1133.78	1.1
2006	117288	27110.11	23.11	1876.91	1.6
2007	135630	35532.38	26.19	1627.56	1.2
2008	171020	49987.66	29.22	2565.3	1.5
2009	138130	52464.62	37.98	2762.6	2.0
2010	161159	58491.15	36.29	2256.23	1.4
2011	199395	63345.78	31.76	2592.14	1.3
2012	207807	64388.34	30.98	1454.65	0.7
2013	208730	71702.26	34.35	1669.84	0.8
2014	220091	78714.85	35.76	1540.64	0.7
2015	166250	70137.64	42.18	(498.75)	(0.3)
2016	159010	68933.84	43.35	1590.1	1.0
2017	170391	69367.84	40.71	1192.74	0.7
2018	173756	70426.56	40.53	1390.05	0.8
2019	169894	65924.30	38.80	1359.15	0.8
2020	145040	56018.92	38.62	1160.32	0.8
2021	158356	56983.93	35.98	791.78	0.5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي(اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الاستثمار الأجنبي المباشر)، تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الأقتصادي الخاصة بإجمالي الناتج المحلي، والتقرير الأقتصادي العربي الموحد والملاحق الإحصائية لسنوات (2004 - 2022) صفحات متعددة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اجمالي تكوين رأس المال الثابت عام 2004 بلغ (20495.29) مليون دولار أمريكي وكان في حالة ارتفاع مستمرة ولكن بشكل متذبذب حتى بلغ اعلى قيمة عام 2014 قدرت ب(78714.85) مليون دولار أمريكي ثم بدء بالانخفاض بشكل قليل حتى عام 2019 بعد جائحة كارونا حيث كان هناك انخفاض ملحوظ حيث سجل ادنى نسبة عام 2004 بلغت (20495.29) مليون دولار أمريكي أما نسبة مساهمته فقد سجل ادنا نسبة مساهمة عام 2022 بلغت (22.39%) واعلى نسبة مساهمة كانت عام 2016 بلغت (43.35%)وبمتوسط نسبة مساهمة خلال الفترة (2004- 2021) بلغت (34.01%) ، أما اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر فكان في حالة

ارتفاع وانخفاض مستمرة خلال فترة الدراسة وبنسبة مساهمة متذبذبة حيث سجلت ادنى نسبة مساهمة عام 2015 حيث كانت سالب (0.3%) واعلا نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بلغت (2.0%).

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

أولا :نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية :

جدول (5)

نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية في الجزائر للمدة (2004-2021) مليون دولار أمريكي

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات(%)	إجمالي الاستيرادات	الاستيرادات الصناعية	نسبة الاستيرادات الصناعية لإجمالي الاستيرادات (%)
2004	32234	622	1.92	18170	17060	93.89
2005	46321	745	1.60	19851	18950	95.46
2006	54729	1079	1.97	21372	19653	91.95
2007	60174	979	1.63	27312	24791	90.76
2008	78129	1483	1.89	39364	36112	91.73
2009	45188	893	1.97	40724	37540	92.18
2010	57064	790	1.38	40488	37864	93.51
2011	73412	1495	2.04	47197	44150	93.54
2012	71889	1464	2.04	50401	45182	89.64
2013	64320	1559	2.42	51730	49113	94.94
2014	59973	2140	3.56	55685	55132	99.01
2015	34390	1776	5.16	49176	48910	99.45
2016	29087	1328	4.57	47133	46711	99.10
2017	34569	1501	4.34	48829	45624	93.43
2018	41115	1758	4.27	48292	45780	94.79
2019	35312	2068	5.85	44323	41341	93.27
2020	21925	1909	7.80	35421	34531	97.48
2021	38558	4500	11.67	37405	36892	98.62

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات الكلية للبنك الدولي، تقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الأقتصادي، والتقرير الأقتصادي العربي الموحد والملاحق الإحصائية لسنوات (2004 - 2022) صفحات متعددة .

1- **نسبة الصادرات الصناعية لاجمالي الصادرات**: لا يزال القطاع الصناعي في الجزائر ضعيف جدا ولا يساهم بشكل كبير في الصادرات بسبب الدور المسيطر لقطاع النفط ، حيث تشكل أكثر من (26 %) من إجمالي الصادرات الجزائرية وسنوضح ذلك أكثر من خلال الجدول (5) حيث نلاحظ أن نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات قد انخفضت عام (2004 – 2010) وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط والازمة المالية العالمية التي أثرت عليها، وابتداء من عام 2011 شهدت نسب متزايدة في

الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات حيث قدرت ب (2,04%) ثم استمرت بالتزايد حتى بلغت (11,67%) عام 2021 وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع.

2 – نسبة الاستيرادات الصناعية إلى اجمالي الاستيرادات :- تعتبر الاستيرادات وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي سواء كان عام أو خاص، وقد تكون هذه الاستيرادات ذات طبيعة استهلاكية أو استثمارية، وفي كل الأحوال تمثل الاستيرادات الجانب السالب في ميزان المدفوعات، حيث تتأثر بعوامل كثيرة ناتجة عن تطور حجم الطلب المحلي، والسياسة المتبعة من طرف الدولة وسنحاول من خلال الجدول (5) أن نحلل مدى مساهمة القطاع الصناعي في الاستيرادات، حيث ينتسب من خلال الجدول أن نسبة الاستيرادات الصناعية لإجمالي الاستيرادات تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى، وذلك بسب الإرتفاع و التطور في حجم الاستيرادات الذي ارتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط والسياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في البرامج التنموية التي اعتمدت فيها على حجم الاستيرادات ، وبرامج الإنفاق العام التي طبقتها الجزائر منذ عام 2021 حيث تم تلبية الطلب المترتب عن هذه البرامج من خلال الاستيراد ، لأن الجهاز الإنتاجي المحلي ضعيف وغير قادر على الإستجابة للطلب المتزايد الذي تولد على برامج الإنفاق العام.

ثانيا - مؤشر التركيزالسلعي للصادرات:

جدول (6)

مؤشر التركز السلعي للصادرات الصناعية في الجزائر للمدة (2004-2021)

مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الصناعية	مؤشر التركيز السلعي للصادرات الصناعية(%)
2004	32234	622	0.019
2005	46321	745	0.016
2006	54729	1079	0.19
2007	60174	979	0.016
2008	78129	1483	0.018
2009	45188	893	0.019
2010	57064	790	0.013
2011	73412	1495	0.020
2012	71889	1464	0.020
2013	64320	1559	0.024
2014	59973	2140	0.035

2015	34390	1776	0.051
2016	29087	1328	0.045
2017	34569	1501	0.043
2018	41115	1758	0.042
2019	35312	2068	0.058
2020	21925	1909	0.087
2021	38558	4500	0.116

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (5)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة المؤشر تتراوح بين الصفر والواحد، حيث سجلت عام 2004 نسبة مقدارها (0.019%) وسجلت في نهاية مدة الدراسة عام 2021 (0.116%) وهو يعني ان الجزائر تقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب أي أن تركيز الصادرات ارتفع حيث تمثل هذه الصادرات (الصادرات النفطية)، وكلما ارتفع تركيز الصادرات اصبح البلد ضعيف امام صدمات الطلب والأسعار وهذا يؤدي إلى زيادة تقلبات إيرادات التصدير .

ثالثا- مؤشر معدل التغطية: يحسب معدل التغطية بقسمة الصادرات الصناعية على الواردات الصناعية .

جدول (7)

مؤشر معدل التغطية في الجزائر للمدة من (2004- 2021)

مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الصناعية 1	الواردات الصناعية 2	مؤشر معدل التغطية (%) 2/1
2004	622	17060	3.64
2005	745	18950	3.93
2006	1079	19653	5.49
2007	979	24791	3.94
2008	1483	36112	4.10
2009	893	37540	2.37
2010	790	37864	2.08
2011	1495	44150	3.38
2012	1464	45182	3.24
2013	1559	49113	3.17
2014	2140	55132	3.88
2015	1776	48910	3.63
2016	1328	46711	2.84
2017	1501	45624	3.28

2018	1758	45780	3.84
2019	2068	41341	5
2020	1909	34531	5.52
2021	4500	36892	12.19

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (5)

نلاحظ أن معدل التغطية في القطاع الصناعي في سنة (2021) قد سجّل اعلى معدل يقدر ب (12.19%) ، بينما سّجلت معدلات تغطية ضعيفة تتراوح بين (2- 5.5 %) خلال الفتره من (2004 – 2020) ويعود هذا إلى أن الاقتصاد الوطني غير قادر على زيادة كمية الصادرات الصناعية وانتاج سلع جديدة تصدر للخارج تستطيع تغطية احتياجات القطاعات التصديرية التي يتم تلبيتها من الخارج عن طريق الاستيرادات .

رابعا- مؤشر القدرة على التصدير : يتم الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال قسمة الصادرات الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (8)

مؤشر القدرة على التصديرفي الجزائر للمدة (2004 – 2021)

مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الصناعيه	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القدرة على التصدير(%)
2004	622	85352	0.72
2005	745	103071	0.72
2006	1079	117288	0.91
2007	979	135630	0.72
2008	1483	171020	0.86
2009	893	138130	0.64
2010	790	161159	0.49
2011	1495	199395	0.75
2012	1464	207807	0.70
2013	1559	208730	0.74
2014	2140	220091	0.97
2015	1776	166250	1.06
2016	1328	159010	0.83
2017	1501	170391	0.88

2018	1758	173756	1.01
2019	2068	169894	1.21
2020	1909	145040	1.31
2021	4500	158356	2.84

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (5)و(4).

نلاحظ أن نسبة المؤشر سّجلت نسب متدنية تقدر بين (0.70- 2.84)خلال الفترة من (2004-2021) مما يدل على ضعف النشاط الصناعي في انتاج الصادرات الصناعية التي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي .

المبحث الثاني

العلاقة بين الصادرات الصناعية والاختلالات الهيكلية في الصين

المطلب الأول – مدخل في الاقتصاد الصيني:

أولا- تمهيد :

الاقتصاد الصيني يتميز بجملة من الخصائص والمقومات الضخمة جعلته يرسم طريقه بنجاح في السياسات التي اتخذها لتحقيق النمو والتطور حيث يمتلك الصين تقريبا خمس سكان العالم ، وكذلك تمتلك في باطنها على موارد كبيرة جعلتها تنتج غذاءها بنفسها، وتمتلك الصين ايضاً على موانئ هامة جعلتها تمارس تجارتها الخارجية بنشاط ومناطق اقتصادية خاصة حققت لها عوائد كبيرة وهذا ما جعل الصين من الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، كما حققت الصين إنجازات واسعة في التقدم الأقتصادي على المستوى العالمي حيث تخطو نحو الصعود والتقدم بخطوات سريعة، فقد حققت تغيرات هيكلية ضخمة والمؤشرات الاقتصادية جعلتها تمتلك حصة الاكبر من الاقتصاد العالمي ككل وخاصة التجارة العالمية، وكل هذه الإنجازات ساعد في تحقيقها إمكاناتها الطبيعية وخططها الاقتصادية المحكمة والمدروسة ، كما تعد التجربة الصناعية الصينية من التجارب المميزة ، إذ استطاعت الصين التحول إلى دولة صناعية ناهضة (تنافس الدول الصناعية الكبرى)، خلال فترة وجيزة هي أقل من نصف قرن، اذ تمكنت الصين من معالجة المشاكل التي كان اقتصادها يعاني منها من خلال اعتمادها إستراتيجية التصنيع للتصدير بدلاً من إستراتيجية إحلال الاستيرادات الصناعية، وحققت التفوق في مجال الصناعات المعدة للتصدير ضمن فترة قياسية تعد قصيرة في تاريخ الاستراتيجيات الصناعية . [1]

كما عملت الصين على الانتقال من تصدير المنتجات الأولية ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى السلع الصناعية ذات القيمة المضافة المرتفعة مرتكزة في ذلك على إستراتيجية تنمية الصادرات على جملة من آليات التنفيذ وعلى مراحل، كان أولها إصلاح التجارة الخارجية الذي تم وفق برامج وفترات متتالية يمكن إبراز عدة محطات مرت بها عملية الإصلاح الذي بدأت مسيرته عام(1978) بدور قوي للدولة في التخطيط للتجارة الخارجية، وتوفير الموارد اللازمة للاستيراد من خلال التصدير حيث كانت كل أنشطة التجارة الخارجية محتكرة ب (12) شركة فقط مسئولة عن تطبيق الخطة المركزية للدولة، و كانت عائدات التصدير تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي ، كما كانت الدولة مسئولة عن وضع خطة الواردات وتحديدها من المواد الغذائية والمواد الأولية والسلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلي ، واستمرت هذه السياسة حتى عام(1984)حيث بدأت الصين بالتوجه نحو تحرير نظام التجارة الخارجية، وإتباع نظام موجه نحو السوق بشكل تدريجي، تطبيق لا مركزية سعر الصرف وتوفير النقد اللازم للاستيراد ،إلغاء نظام الحصص ... الخ ، وقد أدى ذلك إلى نمو الصادرات بمعدلات

[1] - د . احمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين .. الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تاريخ قبول النشر 26/10/2019، ص548-551.

مطردة مستفيدة من أن المنتجات الصينية أرخص من المنتجات المماثلة لها وهذا الانخفاض في السعر يعود إلى تحسين الإنتاجية في هذه القطاعات مصحوبا بالجودة المطلوبة.[1]

حيث اعتمدت الصين إستراتيجية التصنيع للتصدير، كنموذج لتنمية الصادرات الصناعية، المعتمدة بدورها على وفرة الموارد الطبيعية، فضلا عن المساحة الكبيرة التي تمتلكها الصين، والتي بلغت (6,9 مليون كم2) مع وفرة الموارد البشرية ذات اجور المنخفضة في الصين، يعد عام1978 عام الإصلاحات الاقتصادية والتجارية واعتماد السياسية الخاصة لتنمية الصادرات الصناعية الصينية .شهدت الصين في الفترات السابقة نموا بمعدل (9,9%) في عام (1978) وصل معدل النمو في الاقتصاد الصيني (24%) خلال عام (2016). [2]

ثانيا : مقومات الاقتصاد الصيني : حققت الصين تغيرات هيكلية ضخمة ساعدها في التقدم الأقتصادي على المستوى العالمي حيث تخطو نحو الصعود والتقدم بخطوات سريعة، مما جعلها تمتلك حصة الأسد من الاقتصاد العالمي ككل وخاصة التجارة العالمية، وكل هذه الانجازات ساعد في تحقيقها إمكانياتها طبيعية وخطط اقتصادية محكمة ومدروسة، حيث يعتمد الاقتصاد الصيني على مجموعة من المقومات طبيعية واجتماعية لها دور كبير في تنمية الاقتصاد وفيما يلي بعض هذه المقومات .

1- المقومات الطبيعية:

تقع الصين في النصف الشمالي من النصف الشرقي للكرة الأرضية، و تكون في الجزء الشرقي من القارة الآسيوية وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي ،تبلغ مساحتها حوالي 9596960 كم ^{2} حيث تكون بالمرتبة الثالثة (بعد روسيا وكندا) في اكبر دول العالم مساحة ، وهي بذلك تغطي (7%) من مساحة الكرة الأرضية ،كما تطل الصين على البحر من الشرق و الجنوب الشرقي و تعتبر من بين أطول الدول من حيث الساحل حيث يبلغ طول ساحلها 18000 كم من الحدود الصينية في الشمال إلى الحدود الفيتنامية من الجنوب، حيث تحدها مجموعة من الدول وهي كوريا من الشرق و الفيتنام ولاوس وبورما من الجنوب و الهند وبهوتان وسيكيم ونيبال وباكستان وأفغنستان في الجنوب الغربي والغرب والاتحاد السوفياتي في الشمال الغربي والشمال الشرقي ومنغوليا الشعبية في الشمال واليابان عبر بحر الصين الشرقي والفلبين وبروني وماليزيا وإندونيسيا إلى الجنوب الشرقي والجنوب عبر بحر الصين الجنوبي، وتوجد في بحر الصين أكثر من (50000) جزيرة على مساحة (80000 كم 2) والصين دولة كثيرة الجبال فثلث سكانها في المناطق الجبلية وأكثر من نصف المحافظات تقع في المناطق الجبلية، ومن جهة أخرى تمثل الجبال والهضاب والمرتفعات(65%)من المساحة الدولة و (22 %)من مساحة آسيا، حيث من بين 14 جبلا في العالم تتجاوز (8000) متر فوق سطح البحر ويوجد في الصين

[1] - زكية مقري، آسية شنة، تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ظل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائرية: دراسة استطلاعية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، ديسمبر 2014 ، ص 70 .

[2] - قحطان ذياب سلمان، مصدر سابق، ص260.

أو على حدودها 9 منها وتتسم جبال الصين المشهورة بأهمية كبيرة فمنها منبع للأنهار والأخرى تشكل مصائف جيدة ومناظر فاتنة والبعض منها فيها آثار تاريخية والبعض الآخر يجلب متسلقي الجبال.[1]

أما السهول فتشكل (10 %) من مساحة الصين حيث سهل الشمال الشرقي يمثل أهم قاعدة للصناعة الثقيلة وسهل شمال الصين يمثل منطقة زراعية هامة حيث منتوجاته تتمثل في القمح والذرة والقطن والفول السوداني والتبغ، وسهل مجرى نهر اليانغستي الأوسط يسمى أرض السمك لما يوفره من سمك الجمبري والكستناء المائي ومن محاصيل هذا السهل القطن والأرز ويتميز هذا السهل بحالة اقتصادية متطورة ومواصلات سهلة وكثافة سكانية كبيرة ، كل هذه المميزات الجغرافية جعلت الصين تمتلك موارد مائية كبيرة تتمثل في البحيرات والأنهار حيث ، تصنف الصين في المرتبة السادسة عالميا من حيث مصادر المياه بامتلاكها أكثر من 5 آلاف نهر ، أما الاحتياطي الصيني من البترول يمثل (1.4%) من الإجمالي للعالم واحتياطي الصين من الفحم بلغ(114) مليون طن حيث يمثل (13) من الإجمالي العالمي، وتضم أكثر من (30000) نوع من النباتات الوعائية و حوالي (6300) نوع من الفقاريات و (3000) نوع من النباتات الطبية ومن جهة أخرى هذه المقومات كذلك جعلت الصين قبلة سياحية مشهورة عالميا.[2]

2 - المقومات الاجتماعية :

تضم الصين نسبة كبيرة من سكان العالم حيث نلاحظ تطور في عدد السكان الصين و ما جعلها أكبر دولة مكتظة بالسكان وتحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان حيث كانت عدد سكان الصين (1,299 مليار) في عام 2004 واصبح عدد سكان الصين (1,412) مليار نسمة عام (2021) حيث كانت نسبة سكان الصين تمثل (21,99 %) من سكان العالم عام(1990)، وفي عام (2000) كانت (20,88 %)، و في عام(2010) انخفضت النسبة إلى (19,54 %) ، واستمرت في الانخفاض لتسجل نسبة (18,67 %) عام (12017)و (18,53%)عام (2021).[3]

وما يميز سكان الصين هو زيادة نسبة التحضر أي أن أكثر من نصف سكان الصين يعيشون في المدن بسبب الهجرة نحو المدن وقد شجعت الصين هذه الحركة التي يقوم بها السكان قصد رفع الناتج الأقتصادي وزيادة معدل النمو الأقتصادي وفي المقابل واجهت السلطات تحديات كبيرة قي ذلك منها صعوبة إسكان عدد كبير من السكان وكذلك توفير مناصب عمل للذين كان في الريف وهذا ما كلف الصين إدخال إصلاحات كبيرة على نظام الرعاية الاجتماعية الذي كان معمول به، وقد تسبب هذا النزوح الريفي في حدوث مجموعة من المشاكل منها نقص كمية المياه وزيادة نسبة التلوث وغيرها من المشاكل، أما من حيث الجنس فيغلب على سكان الصين نسبة الذكور أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث في الصين، و هذا بسبب عدم التجانس و التوافق بين الجنسين عند الولادة، و مازاد من حدة هذه الظاهرة هو سياسة الطفل الواحد الذي طبقها "دينج أكسيانج" عام (1979)بسبب النمو الهائل للسكان

[1] - عبد الرحمن بن سانية، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ضل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013،ص115.

2- شيماء محمد جواد، أحمد رعد رمضان، الخصائص الطبيعية للصين، الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 93، 2016 ، ص 294.

[3] - عدد سكان الصين، متاح على : https://www.belaahol.com/nrws/world/ 7533

والمشاكل السياسية والبيئية التي كانت تعاني منها ، وكان لهذا القرارمفعول حيث استطاعت الدولة أن تمنع حوالي (400) مليون زيادة و واجهت الدولة بذلك مشكلة كبيرة وهي نقص عدد الشباب وهذا ما جعلها تتخلى عن هذه السياسة مع بداية(2015) حتى تستطيع زيادة تعداد القوة العاملة المتمثلة في الشباب .[1]

3- المناخ المؤسساتي:

تضم جمهورية الصين الشعبية ستة مؤسسات مركزية وهية المجلس الوطني الشعبي (APN) وهو أعلى مؤسسة في الدولة، ومجلس شؤون الدولة، واللجنة المركزية للجيش، والمجلس الأعلى للشعب، والحزب الاشتراكي ، والمؤسسات الإقليمية التي تكون مؤسسة على نظام ذي ثلاث مستويات وهي (المقاطعات: مقسمة إلى مناطق مستقلة ومجالس بلدية تدار من طرف الحكومة المركزية وهي بكين وشنغهاي تيانجيين وتشونغكينغ، ومناطق إدارية خاصة وهي هونغ كونغ وماكاو ،و الإقليم والمناطق المستقلة :هي تيبت ومنغوليا الداخلية مقسمة إلى مقاطعات، محافظات مستقلة ومقاطعات مستقلة ومدن كبرى ، المقاطعات والمقاطعات: المستقلة مقسمة إلى مدن، بلديات وبلديات تسكنها الأقليات) .[2]

ثالثا- الإصلاح الأقتصادي في الصين

ويمكن تقسيم مراحل الإصلاح إلى ثلاث مراحل : [3]

1- **المرحلة الأولى** (كانون الثاني 1978 - أيلول 1984): الإصلاح في الريف الصيني وحشد الطاقات، بتمكين المبادرة الفردية، والملكية الخاصة المقيّدة، وإلغاء نظام المزارع الجماعية.

2- **المرحلة الثانية** (تشرين الأول 1984 – كانون الأول 1991): الإصلاح في المدن والمناطق الحضرية، والتي اتسمت أيضا بتوسيع هامش الملكية الفردية، وتوسيع هوامش المنافسة المبنية جزئيا على آليات اقتصاد السوق.

3- المرحلة الثالثة (كانون الثاني 1992– حتى عام 2000): الإصلاح الشامل، بتحقيق الدمج الطبيعي بين نظام الملكية العامة واقتصاد السوق، في ظل سيطرة الدولة الإيجابية والفعالة، وتلعب آلية السوق داخل هذا النظام دورا أساسيا في توزيع الموارد، حتى يمكن إقامة نظام اقتصادي مدمج، يتمتع بالفاعلية والمستوى المرتفع. وبحلول شهر كانون الثاني (2000) ، تم دخول الإصلاح الأقتصادي في الصين مرحلة جديدة، بالانتقال من الإصلاح في المدن والمناطق الحضرية وإصلاح أساليب الاقتصاد الجزئي، إلى الإصلاح الشامل الذي يراعي مجمل عناصر العمليات الاقتصادية، وصولا إلى الانفتاح على العالم بالتصدير المتنامي.

---

[1] - أنطوان برونيه، جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومية للترجمة، القاهرة، مصر، 2016 ، ص 135

[2] - عبد الرحمان بن سانية، مرجع السابق، ص 117.

[3] - غوو كسيايونغي، التجربة الصينية والتنمية العربية، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2117، ص280-281.

رابعا: تطور الصناعة في الصين: التحول من الصناعة الثقيلة إلى الخفيفة والمتوسطة:

تمتلك الصين واحدة من أكبر الصناعات في العالم وقد شهد القطاع الصناعي في الصين تطوراً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية حيث كانت في السابق الصين تركز بشكل رئيسي على الصناعة الثقيلة مثل صناعة الصلب والأسمنت والألمنيوم ولكن في السنوات الأخيرة شهدت الصين تحولاً نحو الصناعات الخفيفة والمتوسطة مثل (صناعة الإلكترونيات والسيارات والملابس والأجهزة المنزلية) يعزى هذا التحول إلى عدة عوامل منها:[1]

1- التحول الأقتصادي: قامت الصين بتحويل اقتصادها من نموذج اقتصادي مبني على الصادرات والاستثمارات الحكومية إلى نموذج اقتصادي مبني على الاستهلاك المحلي والخدمات هذا التحول دفع الصناعات الخفيفة والمتوسطة إلى النمو بشكل أسرع.

2- التحسين التكنولوجي: قامت الصين بالاستثمار بشكل كبير في البحث والتطوير والتكنولوجيا مما ساهم في تحسين جودة المنتجات وتقليل التكاليف.

3- النمو السكاني: يتزايد عدد السكان في الصين وهذا يعني زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية مما يشجع الصناعات الخفيفة والمتوسطة.

4- الدعم الحكومي: قامت الحكومة الصينية بتقديم العديد من الدعم للصناعات الخفيفة والمتوسطة، مثل تقليل الضرائب وتوفير التمويل وتحسين البنية التحتية.

ومع الوقت من المتوقع أن يستمر التحول نحو الصناعات الخفيفة والمتوسطة في الصين وهذا سيشجع على تنويع الاقتصاد الصيني وتحسين جودة المنتجات المحلية

خامسا - هيكلية القطاع الصناعي في الصين :[2]

شهد القطاع الصيني في مطلع الخمسينيات من القرن المُنصرم تطوراً شرساً، وتحديداً بعد إعلان البلاد جمهورية شعبية رسمياً عام (1949)، فمرّت الصناعة الصينية بعدد من المراحل الإنعاشية والتنموية الشاملة، كما نالها نصيب من الإصلاح والانفتاح، دأبت الصين على تأسيس صورة أولية حول نظام

---

[1] - انظر في ذلك:

- احمد فاروق عباس ،التجربة التنموية في الصين- الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الازهر، مجلد 49، عدد3، 2019،ص 558.

- Gerard Greenfield and Apoleong , China,s Communist Capitalism: the Real world of market socialism , paper working ,p3.

-Arvind Virmani , Chinas socialist market economy : lessons succss, april 2005 , p23

[2] -انظر في ذلك :

- https://www.almaal.org/what-are-the-best-industries-in-china

- كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟ - العربية.نت | الصفحة الرئيسية نسخة محفوظة 2020-05-28 على موقع واي باك مشين.

- "China car exports up almost 50 percent in 2011". Inautonews.com. 20 يناير 2012. مؤرشف من الأصل في 2017-10-21. اطلع عليه بتاريخ 2014-01-05.

- https://www.erembusiness.com/economy/dsodilf2vd

الصناعة المتكاملة نسبياً، فظهر عدد من الصناعات الحديثة (كالصناعة الكيماوية الإلكترونية إلى جانب وجود صناعة البترول التقليدية) وتطوّرت بسرعة هائلة، كما تمكّنت أيضاً من تحقيق إنجازات في الصناعات النووية والفضائية المنبثقة عن صناعتي العلوم والتكنولوجيا العالية، في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، عاشت الصناعة فيها بزخم ونمو متسارع، وتمكنت البلاد من تسجيل نمو صناعي أكثر من 10% خلال الفترة ما بين (1979-2003) أصبحت الصين موطناً لعدد من الصناعات المهمة، ومنها(صناعة السيارات، ومعدات النقل المختلفة: كالقاطرات، والسكك الحديدية، والسفن، والمنتجات الاستهلاكية : كالأحذية، والألعاب، والإلكترونيات، وأجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية) وبذلك فإنها موطن صناعي عالمي، هناك فضل كبير للسياسي وقائد الحزب الشيوعي دينج شياو بينج فيما آلت إليه الصناعة الصنيية، ويعزى السبب في ذلك إلى السياسة التي انتهجها في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إذ أرسل عدداً من البعثات إلى الدول الغربية لغايات تعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة، وتمكنّت الصين من الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي البحت.

1- **الصناعات الغذائية في الصين**: يعد قطاع الصناعات الغذائية في الصين من أكبر الصناعات في العالم، وتشكل حوالي 10% من إجمالي الإنتاج الصناعي في الصين، ويشمل الصناعات الغذائية المختلفة مثل الحبوب والخضروات واللحوم والألبان والأغذية المعلبة والمعالجة ، حيث تعتمد صناعات الغذاء في الصين بشكل كبير على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية، كما استطاعت الصين من التحول إلى الزراعة العضوية وزيادة إنتاج الأطعمة الصحية والخالية من المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة لتحسين عمليات الإنتاج وتطوير المنتجات الجديدة والمبتكرة.

2- الصناعات المعدنية والآلات : تلقّت الصناعات المعدنية وبناء الآلات أولويّة عالية في الاقتصاد الصيني إذ ساهمت في حوالي خُمسيّ القيمة الإجمالية المُستخدمة في الإنتاج الصناعي، ويتركّز إنتاج الصين للصُلب في عدد محصور من المراكز المُنتجة، وتُعدّ أكبرها مدينة آنشان في إقليم لياونينغ كما تكمُن مشكلة تصنيع الصُلب في الصين في أن حاله كحال الكثير من الصناعات الصينية الأخرى المملوكة من قِبل الدولة، حيث يتمّ الاهتمام فيها لزيادة الإنتاج على حساب التنوّع والجود.

3- صناعة السيارات : تطورت صناعة السيارات في الصين بعد التركيز الوطني الكبير عليها في تسعينيات القرن العشرين، حيث استطاعت الشركات الصينية في ذلك العقد مضاعفة إنتاجها من السيارات بمقدار ثلاثة أضعاف، وعلى الرغم من توقّف استهلاك السيارات في الصين عام 2005م، إلّا

أن هذا الإنتاج كان مُوجّهاً للتصدير إلى الأسواق الخارجية، حيث أن غالبية المواطنين الصينيين كانوا يعانون من فقر لا يسمح لهم بشراء السيارات التي ينتجونها، كما استطاعت الصين مع هذا الإنتاج الضخم احتلال مرتبة ثالث أكبر مصنع للسيارات في العالم، الأمر الذي قد يكون مفاجئاً للبعض كونها لم تحصل على الشهرة التي حقّقتها السيارات السويدية او اليابانية أو الألمانية، حيث كان عام 2019 من أكثر الأعوام تحديًا بالنسبة لصناعة السيارات العالمية ، حيث تشهد الأسواق الرئيسية في جميع أنحاء العالم انخفاضًا في المبيعات ومع ذلك احتفظت الصين بمكانتها كأكبر سوق لسيارات الركاب في العالم في النصف الأول من عام 2019 ، بلغ إنتاج ومبيعات السيارات في الصين 12.13 مليون و 12.32 مليون وحدة على التوالي وفي الوقت الحالي انتجت الصين اللدائن الحرارية والزجاج المقوى ، الذي يتميز بمقاومته للشد ويكون أخف وزنًا في تصنيع وحدات السيارات من أجل الحصول على مكونات أفضل في صناعة السيارات.

4- صناعة الطاقة : تُعتبر الصين الدولة الرائدة في إنتاج الكهرباء منذ عام (2011م)، حيث تجاوز إنتاجها حينذاك ضعفيّ إنتاج الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى إنّها تُنتج معظم الكهرباء من الفحم، حيث تحتوي الصين على ثالث أكبر احتياطي منه في العالم، وتُعتبر أيضاً رابع أكبر مُنتج للنفط في العالم، حيث بلغ إنتاجها للنفط عام(2002م) ما يُقارب (1.3) مليار برميل، وعلى الرغم من هذا الإنتاج الهائل للنفط، إلّا أن الصين مازالت تُعاني من نقص الموارد النفطية فيها، ويرجع ذلك لكونها الدولة الأكثر استهلاكاً له في العالم، الأمر الذي يدفعها لاستيراد النفط لتلبية الطلب المحلّي، كما استطاعت الصين أيضاً تحقيق أكبر إنتاج من كهرباء الطاقة المتجددة، وهذا بسبب وجود العديد من مزارع الرياح الواقعة في أراضيها، والتي تُساهم في إنتاج طاقة الرياح، فإن قطاع الطاقة في الصين يشهد تحولات كبيرة نحو الاعتماد على الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، ولكنه يواجه تحديات كبيرة في مجال التلوث البيئي والاعتماد على الفحم. ومن أجل تحسين هذا القطاع وتمكينه من النمو والتنمية المستدامة.

5- الصناعات الكيميائية في الصين: يعتبر قطاع الصناعات الكيميائية في الصين من أكبر الصناعات في العالم، ويشمل العديد من الصناعات مثل البتروكيماويات والأدوية والأسمدة والبلاستيك والمطاط. ويحتل الصين موقعًا مرموقًا في هذا القطاع، حيث تمتلك الصين تكنولوجيا متقدمة وموارد طبيعية وفيرة في هذه الصناعات، كما أن الصين تسعى إلى تحويل قطاع الصناعات الكيميائية إلى صناعة أكثر صداقة للبيئة، حيث تستثمر بشكل كبير في تطوير التكنولوجيا النظيفة وتطبيق المعايير الصارمة لحماية البيئة.

6- صناعة الأقمار الصناعية :أن الأقمار الصناعية في الصين تتمتع بشهرة واسعة بعد أن قامت بتصنيع أقمار تشانغ آه وهي الأكثر شهرة وتوهج في الفضاء، وقد ساعدت الأقمار الصينية كثيرًا في استكشاف الكون مما شجع القائمين في هذا المجال على تطوير الأقمار.

7- الهواتف والأجهزة الذكية :من أهم الصناعات في الفترة الأخيرة في الصين هي الهواتف الذكية والمحمولة، حيث إنه وبعد اختفاء هيمنة نوكيا بدأت تظهر شركة مثل موتورولا وشركة لينوفو، وغيرها من الشركات مثل أوبو وأصبحت تمتلك أكثر من ثلثي السوق الأجنبية.

8- الأجهزة المنزلية: في السنوات الأخيرة بدأ العديد من الناس يحتاجون إلى ما يمكن أن يساعدهم في تسهيل حياتهم اليومية ويعمل على مساعدتهم في الأعمال المنزلية، مما أدى إلى حدوث ثروة تكنولوجيا في عالم الأجهزة المنزلية.

9- المنتجات الاستهلاكية: لقد حرصت الصين على صناعة مجموعة متنوعة من المنتجات الاستهلاكية مثل الألعاب والأحذية والعديد من الأدوات التي يمكن استخدامها في المنزل، حتى تكون موجودة في كل منزل حول العالم، وهذا ما استطاعت القيام به الآن.

10- صناعة السفن : الصين حاليًا من الدول التي استطاعت أن تستحوذ على 33% حيث إنها قامت بإنشاء مجموعة من السفن الخاصة بالشحن، وحرصت أن تقوم بالتنويع بين أحجام السفن مثل بناء الصغير والبسيط منها والذي يمكن استخدامه بشكل شخصي.

المطلب الثاني - تحليل مؤشرات القطاع الصناعي في الصين من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

أولا - القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي : ان القطاع الصناعي يتميز بمرونته العالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة كما أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي تكون ذات تقنية عالية ومرتفعة باستمرار.

1- **القيمة المضافة للقطاع الصناعي :**

جدول **(9)**

مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (2004- 2021) مليون دولار أمريكي

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القطاع الصناعي		معدل التغير السنوي (%)
		القيمه المضافة	نسبة مساهمته في GDP(%)	
2004	1955346.81	897508.3	45.90	ـــــ
2005	2285961.2	1074917.9	47.08	19.76
2006	2752118.6	1308835.9	47.55	21.76
2007	3550327.6	1664541.6	46.88	27.17
2008	4594336.8	2158013.9	46.97	29.64
2009	5101691.1	2344591.7	45.95	8.64
2010	6087191.7	2830412.1	46.49	20.72
2011	7551545.11	3513680.4	46.52	24.14
2012	8532185.6	3875573.03	45.42	10.29
2013	9570470.6	4227918.5	44.17	9.09
2014	10475642.8	4513482.5	43.08	6.75
2015	11061573.2	4517694.7	40.84	0.09
2016	11233314	4446215.5	39.58	(1.58)
2017	12310491.2	4905939.8	39.85	10.33
2018	13894907.5	5514473.6	39.68	12.40
2019	14279968.5	5510269.3	38.58	(0.07)
2020	14687743.6	5558256.6	37.84	0.87
2021	17820459.3	7001796.2	39.29	25.97

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من البنك الدولي للسنوات (2004-2021) متاح على الموقع (data.albankaldawli.org)

من خلال الجدول رقم (9) يتضح أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي حقق قفزة نوعية من خلال نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي اذ بلغت القيمة المضافة سنة (2004)حوالي (897508.3) مليون دولار بنسبة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب(45.90%) حيث استمر بالارتفاع خلال السنوات 2005 و 2006 لترتفع نسبة المساهمة إلى (47.08، 47.55 %) على التوالي حيث بلغت هذه النسبة ذروتها، ثم انخفضت نسبيا خلال السنوات اللاحقة، حتى عامي 2019 و 2020 حيث سجلت ادناه نسبة مساهمة للقيمة المضافة للقطاع الصناعي بلغت (38.58، 37.84 %) وهذا كان سببه تأثر الاقتصاد الصيني بجائحة كورونا كوفيد - 19 والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها وعمليات الاغلاق وضعف عمليات التصدير والاستيرادات بين الدول ، أما عام 2021 فكان هناك

ارتفاع واضح في مساهمة القطاع الصناعي حيث بلغت القيمة المضافة (7001796.2) مليون دولار وبنسبة مساهمة (39.29) ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد- 19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد، حيث يمكن القول أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي ساهمت بشكل كبير في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي للصين.

2 – مساهمة فروع القطاع الصناعي الصيني في الناتج المحلي الإجمالي: ويشمل

جدول (10)

مساهمة القيمة المضافة (للصناعة الاستخراجية و التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (2004- 2021)

مليون دولار أمريكي

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	نسبة مساهمتها في% GDP	معدل التغير السنوي (%)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية	نسبة مساهمتها GDP (%) في	معدل التغير السنوي(%)
2004	1955346.81	272284.8	13.92	——	625223.5	31.97	——
2005	2285961.2	341263.2	14.92	25.33	733654.7	32.09	17.34
2006	2752118.6	415709.4	15.10	21.81	893126.5	32.45	21.73
2007	3550327.6	514826.5	14.50	23.84	1149715.1	32.38	28.72
2008	4594336.8	682340.3	14.85	32.53	1475673.9	32.11	28.35
2009	5101691.1	732649.2	14.36	7.37	1611942.5	31.59	9.23
2010	6087191.7	906079.4	14.88	23.67	1924333.1	31.61	19.37
2011	7551545.11	1092293.2	14.46	20.55	2421387.2	32.06	25.82
2012	8532185.6	1185496.2	13.89	8.53	2690076.8	31.52	11.09
2013	9570470.6	1292558.7	13.50	9.03	2935359.8	30.67	9.11
2014	10475642.8	1329265.1	12.68	2.83	3184217.4	30.39	8.47
2015	11061573.2	1315184.5	11.88	(1.05)	3202510.2	28.95	0.57
2016	11233314	1293086.9	11.51	(1.68)	3153128.6	28.06	(1.54)
2017	12310491.2	1445582.6	11.74	11.79	3460348.2	28.10	9.74
2018	13894907.5	1645990.9	11.84	13.86	3868482.7	27.84	11.79
2019	14279968.5	1686847.5	11.81	92.48	3823421.8	26.77	(1.16)
2020	14687743.6	1697558.4	11.55	6.35	3860698.2	26.28	0.97
2021	17820459.3	2092783.7	11.74	23.28	4909012.5	27.54	27.15

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي للسنوات (2004-2021) متاح على الموقع (data.albankaldawli.org)

أ- الصناعات الاستخراجية : من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية لها نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة تتراوح بين (11.51، 15.10 %) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ، حيث كانت قيمتها المضافة(272284.8) مليون دولار أمريكي عام(2004)وبنسبة مساهمة بلغت (13.92%) من الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت

خلال عامي (2005,2006) لتبلغ ذروتها ثم تعود لتنخفض بشكل تدريجي إلى نهاية الفترة وذلك لأن انفتاح الصين على الخارج مارس تأثيرا بارزا على هيكلة الصادرات والواردات الصينية من حيث السلع، حيث أصبحت حصة المواد الأولية فيها تشكل نسبة قليلة جدا، بينما ارتفعت حصة المواد المصنعة بسبب الاستراتيجية التي اتبعتها الصين وهي (التصنيع من أجل التصدير).

ب- الصناعة التحويلية : أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الصين احتلت المرتبة الأولى عالميا لمدة(11) عامًا متتالية منذ عام 2010 حيث إنها تمثل ما يقرب من(30)في المائة من الحصة العالمية باعتبارها دولة لديها أكثر الأنظمة الصناعية شمولية في العالم، فإن الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج أكثر من (40 ٪) من بين(500) منتج صناعي رئيسي في العالم، من عام 2012 إلى عام(2020)ارتفعت القيمة المضافة الصناعية للصين من (20.9)تريليون يوان إلى (31.3)تريليون يوان والتي من بينها زادت القيمة المضافة للصناعة التحويلية من (16.98)تريليون يوان إلى(26.6) تريليون يوان وزادت حصتها في العالم من(22.5٪)إلى ما يقرب من (30٪)، زيادة القدرة التنافسية الدولية للصناعة التحويلية للصين بشكل كبير: تظهر الإحصاءات من وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات أن الصناعة الصينية بها (41)فئة رئيسية و(207)فئة متوسطة و(666)فئة فرعية، مما يجعلها الدولة الوحيدة في العالم التي تضم جميع الفئات الصناعية المدرجة في التصنيف الصناعي للأمم المتحدة. في عام 2020 كانت الصين أكبر منتج في العالم لأكثر من (220)منتجًا صناعياً.[1]

من خلال الجدول رقم(10) نلاحظ ارتفاع القيمه المضافة للصناعة التحويلية حيث سجلت عام 2004 قيمة مقدارها (625223.5) مليون دولار حيث استمرت القيمة المضافة للصناعة التحويلية تسجل قيم مرتفعة إلى نهاية فترت الدراسة حيث بلغت عام 2021 (4909012.5) مليون دولار أما نسبة المساهمة فكانت تتراوح بين (26.28- 32.45%) حيث سجلت اعلى نسبة مساهمة عام 2006 مقدارها (32.45%) وشهد ادنى نسبة مساهمة عام 2020 بلغت (26.28%) وهذا كان سببه تأثر الاقتصاد الصيني بجائحة كورونا كوفيد - 19 والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها وعمليات الاغلاق وضعف عمليات التصدير والاستيرادات بين الدول أما عام 2021 فكان هناك ارتفاع في نسبة مساهمة مقدارها (27.54) ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد- 19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد.

ثانيا- نسبة التشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي الصيني: أن التغيرات الاقتصادية في الصين بسبب التحول الهيكلي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لها تأثير عميق على سوق العمل في البلد وهذا يؤثر على كيفية توظيف العمال ،وكذلك أدى إلى ظهور اقتصاد جديد في ظواهر سوق العمل مثل البطالة والتوظيف ، ولقد أدى الإصلاح الشامل للدولة والقطاعات الجماعية إلى خفض عدد الشركات المملوكة للدولة مما أدى إلى انخفاض في التوظيف في هذه القطاعات، وفي عام 2005 تم التخلص من العمالة في قطاع الدولة مصحوبة بخلق فرص عمل في القطاع الخاص، حيث تشير

[1]- متاح على الموقع : http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0916/c31659-9897138.html

الإحصاءات إلى أنه في السنوات الأخيرة حوالي(80-90٪) من العمال المسرحين انضموا إلى الأعمال التجارية الخاصة والصغيرة أو يعملون لحسابهم الخاص [1].

وكذلك سياسة الباب المفتوح التي جلبت الاستثمار الأجنبي (FDI) استوعبت العمالة الفائضة التي تم تسريحها من القطاع الزراعي بعد ما زاد الطلب على العمال غير المهرة ، وخففت الحكومة تدريجياً قيود الهجرة إلى المدينة لتولد حركة العمالة المهاجرة نمواً اقتصادياً سريعاً ، إذ زادت الهجرة من الريف إلى الحضر من (25) مليون شخص عام 1990 إلى (170) مليوناً عام 2016 فزادت نسبة القوى العاملة في الحضر من (23.7%) عام 1978 إلى (55.9%)عام 2018 وهو ما جعل نسبة الحضر من السكان ترتفع إلى (62.5%) عام 2021 بعد ما كانت تبلغ (17.92%) عام 1978 حسب تقديرات البنك الدولي للسكان ونسب المناطق الحضرية من تقرير الامم المتحدة لافاق التحضر في العالم . [2]

ويمكن توضيح نسبة تشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي من خلال الجدول ادناه :

جدول (11)

نسبة التشغيل القوى العاملة في القطاع الصناعي في الصين للمدة (2004 - 2021) بالألاف

السنة	اجمالي القوى العاملة	القوى العاملة بالقطاعات الأخرى	القوى العاملة بالقطاع الصناعي	نسبة القوى العاملة بالقطاع الصناعي إلى اجمالي القوىالعاملة (%)
2004	762251057	594555825	167695232	21.99
2005	769371812	584722578	184649234	23.99
2006	774287037	580715278	193571759	24.99
2007	776045127	566512943	209532184	26.99
2008	776378230	566756108	209622122	26.99
2009	775599063	558431326	217167737	27.99
2010	774058132	549581274	224476858	28.99
2011	778323480	544826436	233497044	30
2012	778937997	545256598	233681399	29.99
2013	779042510	545329757	233712753	30
2014	780062420	546043694	234018726	30
2015	780709584	554303805	226405779	28.99
2016	780524312	554172262	226352050	28.99
2017	778674707	560645790	218028917	27.99
2018	776278514	558920531	217357983	27.99
2019	775321104	565984406	209336698	26.99
2020	751446327	541041356	210404971	27.99
2021	780370660	561866876	218503784	27.99

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي للسنوات (2004-2021) متاح على الموقع (data.albankaldawli.org).

2- Milan Vodopivec & Minna Hahn Tong, China:improving unemployment insurance, Social Protection and Labor. ،the World Bank, July 2008, Ibidem,10p.

1- ***Bob Gregory and x in meng , Rural – to – Urban Migrants and migrants labour Market per for mance , ANU press , 2018, p395.***

ثالثا - نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي:

أن معظم الاستثمارات الأجنبية في الصين تتركز في قطاع الصناعة نظراً للعائد الضخم الذي يولده القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى بسبب التكنولوجيا المتطورة التي تنقلها الشركات الأجنبية إلى الصين وكذلك نظراً للإجراءات التي قامت بها الصين لتغيير الهيكل القطاعي للاستثمارات الأجنبية لصالح الاستثمار في القطاعات الموجهة للتصدير و العالية التقنية وهذا ما جعل الاستثمارات تتجه نحو الصناعة، ساهمت الاحجام الكبيرة من تدفقات (FDI) الوافدة إلى الصين من تكوين رأس المال وخلق فرص العمل وتوسيع الصادرات ونقل التكنولوجيا ، مما كان له اثاراً كبيرة على نموها الأقتصادي والتغيرات الهيكلية . [1]

وكذلك حسنت الاستثمارات الأجنبية الصادرات بإدخال التكنولوجيا العالية حيث يعزز القدرة التكنولوجية للصين من خلال ثلاث طرق أولها ملئ الثغرات التكنولوجية والثانية إدخال تكنولوجيا جديدة ومتطورة والثالثة تحث على تحسين التكنولوجيا القائمة، فالشركات المستثمرة في الصين ذات التكنولوجية العالية أدخلت معها مهارات عالية [2]

جدول (12)

نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت و الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (2004- 2021) مليون دولار أمريكي

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في GDP(%)	اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في GDP(%)
2004	1955346.81	818257.8	41.84	68117.3	3.48
2005	2285961.2	922297.3	40.34	104108.7	4.55
2006	2752118.6	1098379.8	39.91	124082.04	4.50
2007	3550327.6	1437250.4	40.48	156249.3	4.40
2008	4594336.8	1941981.4	42.26	171534.7	3.73
2009	5101691.1	2313935.04	45.35	131057.1	2.56
2010	6087191.7	2833962.4	46.55	243703.4	4
2011	7551545.11	3523560.2	46.66	280072.2	3.70
2012	8532185.6	3944025.5	46.22	241213.9	2.82
2013	9570470.6	4440597.8	46.39	290928.4	3.03
2014	10475642.8	4800345.4	45.82	268097.9	2.55
2015	11061573.2	4782449.8	43.23	242489.3	2.19
2016	11233314	4788916.4	42.63	174749.6	1.55
2017	12310491.2	5295148.2	43.01	166083.8	1.34

[1] - كريمة فرحي ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا و مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، .2013،ص361.

[2] - Ning Zhang,Foreign Direct Investment in China Determinant and Impacts, thes Doctor of Philosophy in Management Studies ,the University of Exeter, Britain ,September, 2011,p16

2018	13894907.5	6085062.9	43.79	235365.1	1.69
2019	14279968.5	6176244.3	43.25	187169.8	1.31
2020	14687743.6	6369585.9	43.36	253095.6	1.72
2021	17820459.3	7687799.3	43.14	344074.9	1.93

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي للسنوات (2004-2021) متاح على الموقع (data.albankaldawli.org)

من خلال الجدول في أعلاه نلاحظ ارتفاع اجمالي تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ عام 2004 (818257.8) مليون دولار أما عام 2021 فقد بلغ (7687799.3) مليون دولار ، أما نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة متقاربة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (39.91- 46.66%) وبشكل متذبذب بين اخفاض وصعد بشكل قليل جدا وهذا يدل على أن اجمالي تكوين رأس المال الثابت يتاثر بشكل مباشر بالناتج المحلي الإجمالي في الصين ويزداد مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولكن بنسبة شبة ثابتة كل سنة ،وايضاً يمكن ملاحظة أن الاستثمار الأجنبي في الصين استمر في الارتفاع بسبب سياسات الجذب التي تمارسها الصين قصد الحصول على أكبر عدد ممكن من الاستثمارات وكذلك المعطيات والخصائص المتوفرة في الاقتصاد الصيني مثل الأجور المنخفضة للعمالة وتوفر المواد الخام جعله يستقبل هذا الكم الهائل من الشركات الأجنبية خلال الفترة من (2004-2008) حيث بلغت (68117.3 -171534.7) مليون دولار على التوالي بعدها شهدت الازمة المالية العالمية انخفاضاً في التدفقات الداخلة إلى الصين لتبلغ (131057.1) مليون دولار عام 2009 ثم ارتفعت ولكن بشكل متذبذب إلى نهاية فترة الدراسة ، وقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004- 2021) تتراوح بين (1.3- 4.5%) بشكل متفاوت حيث سجلت ادنا نسبة مساهمة عام 2019 بلغت (1.3%) وهذا كان سببه تأثر الاقتصاد الصيني بجائحة كورونا كوفيد - 19 والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها وعمليات الاغلاق وضعف عمليات التصدير والاستيرادات بين الدول واعلى نسبة عام (2015، 2016) وبنسبة مساهمة بلغت (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

أولا :نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات ونسبة الاستيرادات الصناعية الى اجمالي الاستيرادات :

جدول (13)

نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية في الصين للمدة (2004-2021) مليون دولار أمريكي

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات (%)	إجمالي الاستيرادات	الاستيرادات الصناعية	نسبة الاستيرادات الصناعية لإجمالي الاستيرادات (%)
2004	607356.9	552694.8	91	556182.5	480719.7	86.43
2005	773337.4	711470.4	91.99	648710.9	564741.5	87.05

87.11	681974.3	782808.7	92	912388.5	991726.6	2006
86.30	819890.8	950016.7	92.99	1169987.8	1258051.4	2007
86.16	990087.6	1149043.7	93	1393027.01	1497878.5	2008
84.75	883613.9	1042531.3	93.99	1186901.5	1262661.2	2009
86.56	1239986.3	1432422.4	73.85	1222233.9	1654823.3	2010
86.20	1579104.7	1825413.6	93	1865867.3	2006308.9	2011
85.52	1661946.7	1943205.3	93.99	2044565.1	2175069.3	2012
84.43	1789607.6	2119392.3	93.99	2213008.5	2354264.4	2013
80.70	1808719.7	2241276.2	94	2315056.3	2462825.8	2014
78.20	1566562.3	2003260.8	94	2220371.4	2362097.2	2015
77.17	1500635.6	1944490.58	93.99	2067976.4	2199974.9	2016
78.79	1740272.4	2208518.89	94	2278763.2	2424216.02	2017
79.45	2037369.3	2564121.8	93	2469716.5	2655609.1	2018
79.86	1993646.8	2496153.3	92.99	2444915.2	2628941.1	2019
84.17	1998911.6	2374737.3	93.99	2566091.4	2729884.5	2020
85.77	2653132.3	3093278.3	93.99	3340861.2	3554107.7	2021

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من البنك الدولي للسنوات (2004-2021) متاح على الموقع (data.albankaldawli.org)

1- **نسبة الصادرات الصناعية لأجمالي الصادرات:** يمكن توضيحها من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تطورت اجمالي الصادرات بشكل كبير بسبب تبني صانعوا القرارات السياسية والاقتصادية حيث كانت هناك افكار وسياسات بعد عملية الاصلاح والانفتاح ادت إلى تحسن تجارة الصادرات بشكل اكبر نتيجة الحصول على ارباح عالية من دول اجنبية بصادرت كبيرة الحجم وبتكاليف ضئيلة، وهذا الفارق ادى إلى تطور كبير وطويل الامد في زيادة حجم الصادرات وتطورها، وكما هو موضح في الجدول بأن حجم الصادرات اخذت منحى متصاعد منذ العام 2004 والتي سجل اجمالي الصادرات فيها من (607356.9) مليون دولار وتوالت الزيادات بشكل كبير حتى وصلت إلى (3554107.7) مليون دولار في العام 2021 ، مع الابقاء على معدلات نمو متساوية بعض الشيء، وكذلك نلاحظ تطور الصادرات الصناعية بشكل واضح خلال فترة الدراسة حيث بلغت عام 2004 (552694.8) مليون دولار وبنسبة مساهمة مقدارها (91%) واستمرت بالارتفاع حتى بلغت عام 2021 (3340861.2) مليون دولار وبنسبة مساهمة (93.99%) متقاربة تقريبا خلال فترة الدراسة ، ويمكن إرجاع سبب التطور في قيمة الصادرات الصينية في هذه الفترة إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الصينية والاستراتيجية التي تبنتها قصد تطوير صادراتها وبلوغ مراتب هامة في الاقتصاد العالمي.

2 - نسبة الواردات الصناعية إلى اجمالي الواردات: ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (13) هو ارتفاع ملحوظ في قيمة الاستيرادات الصينية خلال الفترة(2004 - 2021) حيث كانت قيمة الاستيرادات في بداية الفترة(480719.7) مليون دولار واستمرت في التزايد حتى نهاية الفترة لتسجل (2653132.3)

مليون دولار عام 2021 رغم هذه الزيادة في الاستيرادات إلا أن الزيادة في الصادرات كانت أكبر منها وهذا ما جعل الميزان التجاري يحقق فائض ويمكن إرجاع سبب هذه الزيادة في الواردات إلى خطط التنمية الاقتصادية و التنمية الصناعية خاصة التي شهدتها الصين خلال هذه المرحلة والتي تستوجب توفر مدخلات كافية للعملية الإنتاجية لضمان الإنتاج الكافي لتوفير متطلبات السوق المحلية و توجيه الفائض للتصدير حيث كانت اغلب الاستيرادات هي من المواد الاولية التي تساهم في عملية التصنيع .

ثانيا- مؤشر التركيزالسلعي للصادرات:

جدول (14)
مؤشر التركيز السلعي للصادرات في الصين للمدة من (2004- 2021)

مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الصناعية	مؤشر التركيز السلعي للصادرات الصناعية
2004	607356.9	552694.8	0.91
2005	773337.4	711470.4	0.91
2006	991726.6	912388.5	0.92
2007	1258051.4	1169987.8	0.92
2008	1497878.5	1393027.01	0.93
2009	1262661.2	1186901.5	0.93
2010	1654823.3	1222233.9	0.73
2011	2006308.9	1865867.3	0.93
2012	2175069.3	2044565.1	0.93
2013	2354264.4	2213008.5	0.93
2014	2462825.8	2315056.3	0.94
2015	2362097.2	2220371.4	0.94
2016	2199974.9	2067976.4	0.93
2017	2424216.02	2278763.2	0.94
2018	2655609.1	2469716.5	0.93
2019	2628941.1	2444915.2	0.92
2020	2729884.5	2566091.4	0.93
2021	3554107.7	3340861.2	0.93

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول رقم (13)

حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما انخفضت قيمة المؤشر قل تركيز الصادرات أما إذ بلغت قيمة المؤشر الواحد فهذا معناه أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب أي أن تركيز الصادرات ارتفع ، وكلما ارتفع تركيز الصادرات اصبح البلد ضعيف امام صدمات الطلب والأسعار وهذا يؤدي إلى زيادة تقلبات إيرادات التصدير.

ثالثا- مؤشر معدل التغطية: يحسب معدل التغطية بقسمة الصادرات الصناعية على الواردات الصناعية

جدول (15)
مؤشر معدل التغطية في الصين للمدة من (2004- 2021)

مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الصناعية	الواردات الصناعية	مؤشر معدل التغطية (%)
2004	552694.8	480719.7	114.97
2005	711470.4	564741.5	125.98
2006	912388.5	681974.3	133.78
2007	1169987.8	819890.8	142.70
2008	1393027.01	990087.6	140.69
2009	1186901.5	883613.9	134.32
2010	1222233.9	1239986.3	98.56
2011	1865867.3	1579104.7	118.15
2012	2044565.1	1661946.7	123.02
2013	2213008.5	1789607.6	123.65
2014	2315056.3	1808719.7	127.99
2015	2220371.4	1566562.3	141.73
2016	2067976.4	1500635.6	137.80
2017	2278763.2	1740272.4	130.94
2018	2469716.5	2037369.3	121.22
2019	2444915.2	1993646.8	122.63
2020	2566091.4	1998911.6	128.37
2021	3340861.2	2653132.3	125.92

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول رقم (13)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التغطية في القطاع الصناعي في عام (2007) قد سجلت اعلى معدل يقدر ب (142.70%) بينما يسجل معدلات تغطية ضعيفة بلغت (98.56%) عام 2010 كما نلاحظ أن على طول فترة الدراسة أن مؤشر يسجل نسب متفاوتة ومتقاربة ومرتبطة بشكل مباشر بالناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على أن الاقتصاد الصيني قادر على زيادة كمية الصادرات الصناعية وانتاج سلع جديدة تصدر للخارج تستطيع تغطية احتياجات القطاعات التصديرية التي يتم تلبيتها من الخارج عن طريق الاستيرادات مقارنة باقتصاد الدول النامية .

رابعا- مؤشر القدرة على التصدير : يتم الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال قسمة الصادرات الصناعية على النتائج المحلي الإجمالي.

جدول (16)
مؤشر القدرة على التصدير في الصين للمدة (2004 – 2021)

مليون دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الصناعيه	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القدرة على التصدير(%)
2004	552694.8	1955346.81	28.26
2005	711470.4	2285961.2	31.12
2006	912388.5	2752118.6	33.15
2007	1169987.8	3550327.6	32.95
2008	1393027.01	4594336.8	30.32
2009	1186901.5	5101691.1	23.26
2010	1222233.9	6087191.7	20.07
2011	1865867.3	7551545.11	24.70
2012	2044565.1	8532185.6	23.96
2013	2213008.5	9570470.6	23.12
2014	2315056.3	10475642.8	22.09
2015	2220371.4	11061573.2	20.07
2016	2067976.4	11233314	18.40
2017	2278763.2	12310491.2	18.51
2018	2469716.5	13894907.5	17.77
2019	2444915.2	14279968.5	17.12
2020	2566091.4	14687743.6	17.47
2021	3340861.2	17820459.3	18.74

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول رقم (13) و (12)

نلاحظ أن نسبة مؤشر القدرة على التصدير في الاقتصاد الصيني تسجل نسب مرتفعة بالنسبة الاقتصاد الدول النامية تقدر بين (17.77- 32.95%)خلال الفترة من (2004-2021) مما يدل على قوة النشاط الصناعي في انتاج الصادرات الصناعية التي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل الايجابي .

ملخص الفصل

كشفت الدراسة ضعف الاقتصاد الجزائري وأن المشاكل التي يعاني منها هي مشاكل هيكلية عميقة، وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع النفطي، بحيث يشكل نسبة(90%) من صادرات الدولة، وضعف أداء باقي القطاعات على رأسها الصناعة التحويلية التي تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد ، حيث نجد أن الجزائر تمتلك قدرات هائلة تمكنها من التخلص من التبعية لقطاع النفط، وتعتبر الصادرات الصناعية المصدر المستدام الذي تستطيع من خلاله تجنب تعرضها للصدمات النفطية، كما تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الجزائري، وذلك لصغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التمويل واستخدام التكنولوجيات الحديثة وعدم تطويرها محليا، وهو الأمر الذي جعل أغلب الصناعات التحويلية تعتمد على استيراد المواد النصف مصنعة وتركيبها وتعبئتها دون اللجوء إلى الإنتاج الحقيقي المبني على استغلال الموارد الطبيعية والموارد الزراعية وتحويلها إلى منتجات تامة الصنع.

أما الصين فنرى انها استخدمة إستراتيجية فعالة في تنمية صادراتها اعتمدت فيها على سياسات مختلفة منها الاستهداف الجغرافي تمثل في المناطق الاقتصادية الخاصة حيث كانت هذه الأخيرة كنوافذ على الاقتصاد العالمي وساهمت في جذب الاستثمارات والتكنولوجية الحديثة فكان هدف الصين من إنشاء هذه المناطق هو الإسراع في تصدير السلع المصنعة وتحقيق الاندماج بين العلم والصناعة والتجارة أما استهداف رأس المال فكان من خلال تشجيع الحكومة الصينية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تقديم التسهيلات والحوافز قصد جذب أكبر عدد ممكن منها لتحقيق حجم أكبر من المنافع التي تقدمها هذه الاستثمارات على صعيد التجارة الخارجية والتشغيل وجذب التكنولوجيا العالية والأهم من ذلك هو جذب العملة الصعبة، ومن جانب سياسة الاستهداف السلعي سعت الصين لتحقيق هذه السياسة وفق مجموعة من الآليات ساعدت على تكثيف الإنتاج وتسهيل تصريف منتجاتها للأسواق الخارجية، حيث يعتبر قطاع التصدير في الصين ذات أهمية كبيرة وخاصة الصادرات الصناعية الصينية والتي تعتبر الوسيلة الرئيسية للنمو الأقتصادي الصيني لذلك فان تطور قطاع الصادرات بشكل عام وقطاع الصادرات الصناعية بشكل خاص حقق قيمة مضافة صناعية عالية ،حيث ادة إلى تسريع النمو الصناعي الصيني في الاجلين المتوسط والبعيد فضلا عن تحقيق توسع في حجم الانتاج الصناعي للصين والذي يعد جزء من النمو الأقتصادي وذلك من خلال إعادة توظيف الارباح في القطاعات الصناعية وتوسيع الصادرات الصناعية ومن ثم ادة إلى زيادة التراكم رأس المال الثابت

الذي ادى إلى زيادة الصادرات الصناعية للصين، تساهم الصادرات في تحسين التصنيع في الصين وتزيد من نسبة اليد العاملة في التصنيع وهذا ما يرفع من نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات ، وكذلك في زيادة إنتاج واستهلاك الطاقة في الصين .

الفصل الثالث

تطور الصادرات الصناعية وانعكاساتها على الاختلالات الهيكلية في العراق

المبحث الأول

تطور الصادرات الصناعية في العراق

المطلب الأول / هيكل وطبيعة الاقتصاد العراقي

تمهيد

يأتي العراق بالمرتبة الثالثة ضمن الدول المصدرة للنفط (أوبك) من حيث أحتياطي النفط ، كما يأتي بالمرتبة الثامنة فيما بين دول المنظمة المذكورة من حيث احتياطي الغاز، والى جانب النفط والغاز فأن العراق غني بالكبريت والفوسفات والملح وحجر الكلس والزنك والحديد والنحاس والبوكسايت، علماً أن المسوحات الجيولوجية لهذه المعادن الفلزية لم تكتمل بعد، ولا يستخرج اي منها لأغراض تجارية بالوقت الحاضر لذلك تعد غالبيتها بمثابة احتياطي لايستهان به وخزين يمكن الاستفادة منه لتلبية متطلبات الأجيال القادمة ، فضلا عن الاراضي التي تصلح لتطوير الانتاج الزراعي ولاقامة مشاريع تنمية مختلفة .[1]

إن هيكل الاقتصاد العراقي ازداد تشوها بعد اكتشافه وتصديره للنفط،حيث كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة منخفضه ، وحيث كان العراق قبل اكتشاف النفط دولة زراعية وأن الأغلبية العظمى من سكانه يعمل في هذا النشاط ، ولكن ارتفعت أهمية عائدات النفط من خلال اعتماد الدولة على تلك العائدات في تمويل موازناتها العامة ولم تعد تعتمد على جباية الضرائب ، كما تراجعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي وتنامت النشاطات الخدمية الهامشية ذات الطبيعة الاستهلاكية وذلك على حساب الأنشطة الإنتاجية غير النفطية ومن ثم فقد تنامت الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، مما أدى إلى تعميق حدة الاختلالات الهيكلية، حيث يعاني اقتصاده من الاختلالات الهيكيلية في مختلف الجوانب الإقتصادية، وذلك بسبب السياسات الإقتصادية الخاطئة والحروب المتتالية والعقوبات الإقتصادية التي فرضت عليه.[2]

أن الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) وفي ظل غياب سلطة القانون وانتشار العنف والبحث عن المال بشتى الوسائل غير المشروعة وهروب رؤوس الاموال المحلية اصبح مدمرا ، فضلا عن مجموعة ضغوط خارجية اقتصادية و سياسية و عسكرية أدت إلى تدمير البنى التحتية والإنتاجية بالكامل للاقتصاد العراقي وبالتالي تعميق الاختلالات في هيكله الأقتصادي من خلال الاعتماد الشديد على

[1]- محمد علي زيني، الإقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك، بغداد، 2009 ، ص 96.

[2] - شيماء رشيد، مصدر سابق، ص104.

القطاع النفطي الذي لم يوجه عوائده ناحية التنمية الاقتصادية ، على الرغم من اعداد خطط تنموية تستهدف زيادة الاستثمارات في قطاعات الهيكل الأقتصادي ، الا أن ذلك لم يسهم في احداث تغيير حقيقي في ذلك الهيكل .[1]

أن كل ذلك يتطلب وجود قطاع بديل ومكّمل للنفط ألا وهو تطوير قطاع الصناعة الذي يقود البلد ناحية التغيير الحقيقي للهيكل الأقتصادي من حيث كونه القطاع الرائد والهام من خلال تشابكاته الامامية والخلفية مع القطاع النفطي والزراعي والخدمي ، من خلال عدد من الاجراءات الضرورية التي تعمل في سبيل الارتفاع بنسبة مساهمة القطاع الصناعي بشكل عام والتحويلي بشكل خاص ، والعمل على تذليل العقبات أمامه من أجل تحقيق هذا الهدف وبالتالي معالجة الاختلالات الهيكلية والتشغيلية ،وزيادة تنافسية الاقتصاد العراقي أمام اقتصاديات العالم الخارجي ، ومعالجة نسب الاختلال في إسهامات القطاعين العام والخاص .[2]

ومن المعلوم أن الاقتصاد العراقي يتميز بطبيعته الريعية بنحو عام إذ يتبنى نمط الاعتمادية على النفط وخاصة أن العوائد النفطية تغذي الميزانية العامة للحكومة العراقية بالقسط الأكبر من الموارد المالية وتسهم في بناء الأحتياطي المالي للاقتصاد الوطني.

إن الاقتصاد العراقي حاله حال بقية اقتصاديات الدول النامية التي تكون منكشفة على العالم الخارجي والسبب يعود في ذلك إلى خصائصه الاقتصادية والجغرافية ، حيث يمثل النفط الجزء الاكبر من صادرته كما يعود الممول الأول في ايراداته وناتجه المحلي الإجمالي ، وان مجموع ما يحصل علية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والرأسمالية هومن عائداته النفطية فهو كبقية الدول النامية تحتل التجارة الخارجية فيه أهمية بالغة بصورة عامة والايرادات النفطية بصورة خاصة [3] .

أولا: مقومات الاقتصاد العراقي

أن الاقتصاد العراقي يمتلك العديد من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية، ويمكن التركيز على أهم الامكانيات الإقتصادية العراقية والمتمثلة بالآتي:

[1] - م.م علي طالب حسين، سبل الارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية لتصحيح اختلال هيكل الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى، العدد 48، 2021،ص 124.

[2] - م.م علي طالب حسين، مصدر سابق،ص125.

[3] محمد علي حميد ، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية ، مجلة جامعة كربلاء ، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، اذار 2007 ، ص148 .

1- الموارد الطبيعية : العراق هو دولة تحتوي على ثروات هيدروكاربونية سهلة الاستخراج وبكلف اقتصادية مربحة، وحجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط يقارب(145) مليار برميل، أما غير المؤكد فتصل بعض التقديرات إلى سقف(215) مليار برميل أو ما نسبته (11 %) من الاحتياطي العالمي، أما الغاز الطبيعي فاحتياطي العراق منه يقارب (3000) مليار متر مكعب، أو نحو(1.7%) من الاحتياطي العالمي وهو ما يجعله بالمرتبة التاسعة عالميا [1].

يعد العراق من الدول الغنية في مواردها النفطية وتشكل نسبة مساهمة النفط فيه تقريبا (70- 80 %) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد في تمويل موازنته بما يزيد عن(90 %) من تلك الايرادات[2].

2- الموارد البشرية : يعد السكان قوة انتاجية تسهم (عن طريق عملها وخبرتها ومهارتها وقدرتها على التنظيم وادارة العملية الإنتاجية) في استغلال الموارد او عنصر من عناصر الإنتاج (حتى في حالة كون الموارد او العنصر محدوداً)، لغرض المساهمة في السلع والخدمات، وبالكيفية التي تلبي الاحتياجات المتزايدة لعموم المجتمع، وبذلك تكون نافعة من خلال مساهمتها في زيادة الطلب والانتاج على الموارد العاطلة غير المستغلة[3].

فبالنسبة للعراق يعد دولة نامية نفطية تعتمد على موردها الناضب، وتشهد تزايد في عدد سكانها، فأن هذا العدد المتزايد من السكان يشكل قوة استهلاكية تشبع احتياجاتها المتزايدة والمتجددة من الإيرادات التي يوفرها المورد الناضب، وذلك على حساب الجزء الذي فشل الإقتصاد في تحويله نحو عملية التنمية الإقتصادية [4].

أن هذه المقومات التي تتوفر لدى الإقتصاد العراقي حالياً، وما يتوفر لديه من موارد إقتصادية وبشرية ومادية وطبيعية ورأسمالية وتقنية تهيئ له امكانية إعادة بناء اقتصاده على أسس مادية راسخة ومتينة تؤهله في البدء بعملية تنمية إقتصادية واجتماعية متطورة ومستدامة تؤدي به لمستويات معيشة مرتفعة ومتناسقة مع المجتمعات الأخرى من حيث الامكانيات والمقومات [5].

---

[1]- محمد علي حميد مجيد، الدور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة الغر ي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد -11، جامعة الكوفة، 2009 ، ص 52 - 53 .

[2]- فريد جاسم حمود القيسي، العنف في العراق (دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، الطبعة الاولى، دار ومكتبة البصائر، المركز العلمي العراقي، بغداد، 2012 ، ص 140.

[3]- لورنس يحيى صالح، التكاليف الإقتصادية للانفجار السكاني في الدول النامية، الصين حالة دراسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012 ، ص 102.

[4]- حنان عبد الخضر هاشم، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الإقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد18 ، 2011 ، ص 84 .

[5] - عبد المنعم السيد علي، العراق دراسات في السياسة والإقتصاد، الطبعة الاولى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006 ، ص 87 .

4- المؤشرات الإقتصادية : ومن المؤشرات الاقتصادية العامة في العراق هي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، اذ ارتفع من مستوى(33.3)مليار دولار عام 2005 إلى (69.5)مليار دولار عام 2007 ، ووصل إلى نحو(121)مليار دولار عام 2010 ، ونحو(196.4) مليار دولار عام 2014،و (**209.9**) مليار دولار عام 2021 [1].

وهو ما يبين أن الاقتصاد العراقي ينمو بمعدلات جيدة، جعل العراق ينتقل من المرتبة (123) عام 2003 إلى المرتبة (49) عالميا عام 2014 ، كما يبلغ عدد سكانه نحو(41) مليون نسمة، وفق تقديرات عام 2021 [2].

ولكن الاقتصاد العراقي فيه نقاط ضعف، حيث يمكن تحليل مقومات هذا الاقتصاد على نحو الاتي[3]:-

أ - انه اقتصاد ريعي أي يعتمد بمعدلات عالية في تكوين الناتج المحلي بنحو(70 %) وفي تغطيه نفقات الموازنة العامة (نحو أكثرمن 90 %) على ريع النفط
ب - أن انعدام البنية التحتية والصناعية للعراق أما انها مدمرة أو انها غير موجودة.
ت - أن العراق قد دخل عام 2023 وهو يواجه مشكلات غير اقتصادية في اصلها الا أن لها تاثيرات اقتصادية وهي: كلفة الحرب على الأرهاب، وتفشي الفساد، والحاجة لادارة ملف التوسع في الجهاز التنفيذي.
ث - ما زال العراق مثقل بديون وفوائد ديون وتعويضات كبيرة، وارتفعت بعد العام 2014 نتيجة لجوء العراق إلى الاقتراض لتمويل الانفاق اللازم لادارة الدولة العراقية.
ج - ضعف في الادخار وفي تكوين رأس المال الثابت .[4]

ثانيا : مراحل نمو الاقتصاد العراقي

أن اخفاقات فرص النمو والتنمية المستدامة في العراق منذ اكثر من ثلاثة عقود يتطلب الوقوف على معرفة المشكلة التنموية في البلد والاسس والمقومات الفعلية التي يقف عليها مسار البناء المادي والبشري ومستوى تقدمهما ونموهما الحقيقي في البلاد ، حيث نجد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي وتدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي ،

[1]- احصاءات البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي، السنوات (2005-2021).
[2]- وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق - 2012 ، التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكا ن والتنمية والاهداف الانمائية الالفية، بغداد، 2012 ، ص 75 .
[3]- Mano Sakayan, Anthony H. Cordesman, War and the Iraqi Economy, Washington, CSIS, September 2015, pp: 3-4

[4] - سمير عباس النصير ي، ازمة الاقتصاد العراقي التحديات وفرص الاصلاح، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، http://iraqieconomists.net/ar .

حيث لايزال النشاط الاستثماري الحكومي لقطاعات الدولة الاقتصادية يهيمن على نسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات الكلية فضلا عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في البلاد .

المرحلة الأولى(1970 -1980): [1]

تمكن العراق خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة للاستثمارات الكبيرة التي حققت انجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والزراعية إضافة إلى قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان، حيث سجّلَ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة ارتفاعا في معدل نموه بنسبة (12.1 %) فقد ارتفع من (6197.2) مليون دينار عام 1970 ليصل إلى (19416.6) مليون دينار عام 1980 ، وارتبط ذلك بوفرة عوائد النفط حيث ارتفعت أسعار النفط عالميا من (1.3) دولار للبرميل عام 1970 إلى (11.26) دولار للبرميل عام 1974 (نتيجة لاندلاع حرب عام 1973مع إسرائيل) وارتفعت قيمة النفط الخام المصدر بعد استكمال عمليات تأميم النفط لتصل إلى (12107.8) مليون دولار عام 1978 والى (26245.5) مليون دولار عام 1980.

المرحلة الثانية (1980-1990): [2]

ونتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران إذ انخفضت قيمة النفط الخام المصدر من (26245.5) مليون دولار عام 1980 إلى (9009.3) مليون دولار عام 1984 ، لتبلغ (9932.6) مليون دولار عام 1990 ،أما خطة التنمية الاقتصادية للفترة (1981-1985) فقد حققت معدل نمو سالب بلغ (15.7- %) بسبب استنزاف الموارد لصالح الحرب وتراجع عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة مما دفع بالدولة إلى استيراد المشروعات الكثيفة لرأس المال إضافة إلى استخدام العمالة العربية ، الأمر الذي شكل ثقلا على ميزان المدفوعات ، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي عام 1980(15578.9) مليون دينار لينخفض إلى(14273.7) مليون دينار عام 1990 ، اي بنسبة انخفاض(0.9 - %) ، فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه

---

[1] - انظر في ذالك:

- أحمد بريهي علي، اقتصاد العراق دراسات في استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الأيام للنشر، عمان، 2013، ص85.

- محمد علي زيني، الإقتصاد العراقي الماضي والحاضر و خيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك، بغداد، 2009 ، ص 81.

[2]- انظر في ذالك:

- أديب قاسم شندي، الإقتصاد العراقي.. إلى أين، الطبعة الأولى، دار المواهب للطباعة، بغداد،2011، ص 24.

- احمد ابريهي علي، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، مصدر سابق ذكره، ص 128.

*بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،للفترة (1980- 1990)متاح على الموقع التالي:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=IQ>

الفترة (3.1 %) وهي اعلى من معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والبالغة (1.4 %)* ، وهذا يعكس حالة التدهور الأقتصادي التي يعيشها البلد ، فيما تراجعت نسبة تكوين رأس المال الثابت بالاسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 1990 إلى (11 %) قياسا ب عام1980 حيث كانت (24 %).

المرحلة الثالثة(1990-2000):[1]

دخل العراق حرباً جديدة مع دول الخليج عام (1990) أدت إلى تدهور الإقتصاد العراقي المتمثل بالموارد البشرية والمادية والبنى التحتية ومؤسساته الإقتصادية، مما أعاد العراق فعلاً إلى مرحلة ما قبل التصنيع ،الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعاشي فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته ، فيما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (30672.9) مليون دينار عام 1990 إلى (42506.4) مليون دينار عام 2000 ، اي بنسبة نمو (3.3 %) ، ونتيجة لدخول العراق حرب الخليج الثانية فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع صادرات النفط الخام على اثر فرض العقوبات الاقتصادي وكانت خسارة العراق كبيرة آنذاك ، فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام 1991 (276.3) مليون دولار ،إلا انه بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء)عام 1996 ،ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر إلى (4609.3) مليون دولار عام 1997 ،فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا ملحوظا بعد عام 1997 وذلك لانتعاش القطاعات غير النفطية فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي (14273.7) مليون دينار عام 1990 ليصل إلى (16606.2) مليون دينار عام 2000 ، اي بمعدل نمو (1.5 %)فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (3%) وتراجع معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي إلى (0.6%) وبلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 (6.6%) باسعار 1988 مقابل (12.1 %)عام 1990.

[1] - انظر في ذالك:
- عبد المنعم السيد علي، الإقتصاد العراقي: إلى اين، تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد مئتان وثمانية وعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998 ، ص 6.
- أديب قاسم شندي، الإقتصاد العراقي.. إلى أين، مصدر سبق ذكره ،ص25-26.

المرحلة الرابعة (2000-2021):[1]

وبعد عام 2003 كانت الزيادات الكبيرة في الإيرادات النفطية مبعثاً للتفاؤل والأمل للشعب العراقي بعد سنوات الحصار المؤلمة، ولكن سرعان ما تلاشت كل تلك الآمال وصدم المواطن بأزمة مالية ولم يلحظ المواطن أي تحسن في الخدمات العامة بل ازدادت سوءا، وتدنى مستوى المعيشة وارتفعت مستويات الفقر وخلقت تباينات كبيرة بين دخول الفئات الاجتماعية وتجاوزت تلك التباينات الأفراد لتصل إلى التباين بين المستويات المعيشية لمحافظات عن محافظات أخرى .

أما الأداء المالي للحكومة العراقية فقد اتسم بالضعف ولاسيما في السنوات 2009- 2014، ولم يستطع العراق بناء منظومة مالية من خلال استغلال الارتفاع الكبير في أسعار النفط طيلة ما يقرب من عقد ونصف من الزمن، علما بأنه حقق إيرادات كبيرة لم يذكر التاريخ سبقا لها؛ بل بالعكس اتجهت الحكومة للمزيد من الإنفاق لتقود بالنهاية إلى عجز نسبته (5.8%)من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن سجلت بعض السنوات فوائض خجولة بلغت(4%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان هذا في سنة 2012 ، وتراكمت بالمقابل استحقاقات الشركات الأجنبية النفطية التي كانت الحكومة قد تعاقدت معها ضمن اتفاقات غير مفصح عنها مما قاد الحكومة لدفع(6.8) مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 لتلك الشركات الأجنبية ودفع(2.3) تريليون دينار لمتعاقدين محليين وقد شكل هذا ما نسبته (1%) من الناتج المحلي الإجمالي .

المطلب الثاني : الصناعة العراقية بعد عام 2003

أولا - الواقع الصناعي العراقي بعد 2003:

يعد القطاع الصناعي الركيزة العلمية لتطوير المجتمع والقاعدة المادية لتشغيل الايدي العاملة ، إلا أن هذا القطاع الأقتصادي الصناعي في العراق عانى من تحديات ولاسيما بعد العام (2003) وفي جميع المنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص[2] ، إذ عانت الصناعة العراقية بعد الاحتلال الامريكي في عام (2003) من عمليات كبيرة من النهب والتدمير ، وأصبحت غالبيتها ذات انتاجية واطئة وشكلت ثقلا ماليا على الدولة العراقية إذ توقفت بشكل تام أو جزئي بحدود

---

[1] - انظر في ذلك :
- تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات(2009 – 2022).
- فارس كريم بريهي، الاقتصاد العراقي.. فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون ،2011، ص24.

[2]- سلام فاضل علي ، التحليل المكاني لمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني الصناعي في العراق ودورها في تنمية القطاع الصناعي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية العدد الثاني - انساني ، 2015، ص 233.

(192) شركة انتاجية حكومية تشمل حوالي (200) معمل وينتسب اليها قرابة (250) الف عامل بين مهندس وإداري وفني ، والدولة العراقية تتحمل أعباء دفع الرواتب لهذا العدد الكبير من العاطلين في تلك المعامل المتوقفة عن العمل، فضلا عن توقف العديد من المصانع ومعامل القطاع الخاص وذلك بسبب غياب الدعم الحكومي وسياسة الاغراق السلعي من خلال التوسع في الاستيراد ، ففي الوقت الذي استورد العراق في العام (2007) بحوالي مليار دولار منها (5) مليون (طن اسمنت مستورد) فان الدولة العراقية تمتلك (14) مصنعا للأسمنت إجمالي انتاجها (17) مليون طن ، فضلا عن (300) معملا للطابوق أغلقت تماما بسبب اشباع السوق بالمنتج الأجنبي المستورد المنافس في الاسعار[1].

وفي عام (2004) بلغ حجم الطبقة العاملة (6679058) عامل ليصل بعد ذلك العدد نتيجة زيادة عدد السكان إلى (8827667) عامل عام (2013) ، أي أن هذا الحجم قد زاد بنسبة تقترب من (25%) خلال المده أعلاه، حيث تشغل المعامل الحكومية أكثر من (65%) من هذا العدد بقليل ، في حين أن (35%) كانوا يعملون في القطاع الخاص ، وشكل الرجال (87%) من مجموع القوى الصناعية العاملة. [2]

وفي عام (2011) بلغ عدد المنشات الصناعية الكبيرة للقطاع (عام ، مختلط ، خاص) ، (546) منشاة ، (85) منشاة عامة و(12) مختلط و (449) خاص ، وبلغ عدد المشتغلين في كل القطاعات (18509) الف عامل، أما المنشات الصناعية المتوسطة فقد بلغ عددها لنفس العام (159) منشاة ، وعدد المشتغلين (2431) الف عامل ، في حين كان عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (47281) ، وعدد المشتغلين بأجر أو من دون أجر (145385) الف عامل .[3]

وفي عام (2013) بلغ عدد المنشات الصناعية الكبيرة في كل العراق (746) منشأة ، والمتوسط (408) منشاة والصغيرة (38081) منشاة وعدد العاملين في جميع تلك الصناعات (516261) الف ، وتقدر الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالاسعار الثابتة في عام (2007) لغاية عام (2013) بحوالي (1.5%) [4].

2- فلاح جمال معروف ، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية و الاقتصادية - دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار دجلة للنشر والتوزيع - عمان الاردن ، الطبعة العربية ،2016 ، ص 229-231.

[2] - سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.

[3]- جمهورية العراق - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية (2012-2013) ، الاحصاء الصناعي ، ص(26-33) .

[4]- جمهورية العراق - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،5 201، ص 27-31.

وبعد سيطرة الجماعات الارهابية في العام (2014) على محافظات ذات قاعدة صناعية مهمة ، ولاسيما في مجال الصناعات المتقدمة كصناعة الاسمدة الفوسفاتية وصناعة الاسمنت والصناعة النفطية ، إذ توقفت تلك المشاريع عن العمل في محافظة الانبار ونينوى ، وتدمير بعض خطوطها الإنتاجية بفعل التخريب المعتمد أو بفعل العمليات العسكرية إذ كانت تشغّل أكثر من(40)الف عامل ، اصبحوا عاطلين عن العمل ، كما تعرض الاقتصاد العراقي لخسائر كبيرة لفقدانه المساهمة الإنتاجية لتلك المشاريع والتي تقدر بنحو (11847471) مليار دينار ، وتمثل تلك القيمة نسبة (30%) مما انتجته المنشاة الصناعية الصغيرة على مستوى العراق ، باستثناء اقليم كردستان[1].

وفي عام (2014) كان عدد المنشأت الصناعية (44554) توزعت إلى (657) منشاة صناعية كبيرة تشغّل أكثر من (30) عاملا في المصنع ، وقد يصل من يعمل فيه أكثر من(1000) عامل حيث يبلغ عدد العاملين فيها (201254) عامل ، و(218) منشاة صناعية متوسطة تشغل من (9- 29) عامل يبلغ عدد العاملين فيها (3357) عامل، و(43669) منشأة صناعية صغيرة تضم أقل من (9) عامل ويبلغ عدد العاملين فيها (146210) عاملا. [2]

وفي العام (2017) بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة (1091) منشاة ، كان عدد المنشآت العاملة منها (574) منشاة ، في حين بلغ عدد المنشآت المتوقفة (517) منشأة فيما بلغ عدد الايدي العاملة في القطاع الصناعي (114497) عاملا لنفس السنة ، وكان قيمة الانتاج (6937474) مليار دينار لسنة (2017) مقابل (4867000) مليار دينار السنة (2016) ، وسبب الارتفاع بنسبة (425%) يعود إلى زيادة انتاج شركة الاتحاد للصناعات الغذائية (صناعة السكر) وخط انتاجي جديد للزيوت النباتية وارتفاع الانتاج في مصفى الجنوب بسبب دخول خط انتاجي جديد ، كما أن مؤشرات نتائج الاحصاء الصناعي للمنشات الصناعية الكبيرة العاملة حسب القطاع لسنة (2017) ، تبين أن عدد المنشات الصناعية للقطاع العام (41) منشأة يعمل بها (60587) عاملا ، وفي القطاع المختلط (10) منشاة ، يعمل بها (2550) عاملا ، وفي الخاص (493) منشأة يعمل بها (24894) عاملا ، أما في الصناعات التحويلية فكان عدد الأيدي العاملة (114120) عاملا يتوزعون على الصناعات الغذائية (199) مشروع ويضم (12087) عاملا ، وصناعة المشروبات (24) مشروع يضم (3258)عاملا ، وصناعة المنسوجات (7) مشروع يضم (8795) عاملا ، وصناعة المواد الكيمياوية

3- احمد عمر الراوي، رؤى تحليلية للواقع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية - بغداد ، الطبعة الأولى ، 2019 ، ص 29-30.

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية السنوية للعام 2012 - 2013 ، جداول القوى العاملة ، ص 11-15.

(10) مشروع يضم (9823) عاملا ، وصناعة المنتجات الصيدلية الأساسية (6)مشروع تضم (4812) عاملا [1] .

وتتوزع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي على الفروع الصناعية بنسب مختلفة ، إذ تشغل الصناعات الاستخراجية والتعدينية حوالي (18%) من العمال الصناعيين ، وتقدر ب (14%) من قيمة الناتج الصناعي الكلي ، خاصة الصناعات التي اعتمدت اساساً على استخراج وتصنيع النفط والكبريت والصخور الفوسفاتية والصناعات الانشائية ، وفي الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية في خور الزبير إذ يؤمن عملا لـ (17%) من القوى العاملة في قطاع الصناعة ، أما الصناعات النسيجية ذات الكثافة العمالية العالية فهي تشغل (15%) من العمال في القطاع الصناعي ، وفي الصناعات الغذائية وصناعة التعليب التي شغلت حوالي (14%) من العمال الصناعيين ، وكان باقي القوى العاملة الصناعية قد توزعَّت على انشطة الصناعات الهندسية والمعدنية والخفيفة والخدمات الصناعية وبنسب متقاربة كانت بمجموعها تشكل (36%)من القوى العاملة الصناعية الاستخراجية وهي سبعة مصانع وتضم (3115) عامل. [2]

وفي الصناعات الغذائية يوجد (7603) مصنع وتضم (27030) عامل ، وفي صناعة الملابس والمنسوجات يوجد (4870) مصنع وتضم (34386) عامل ، والصناعات الجلدية يوجد (67) مصنع وتضم (4264) عامل ، والصناعات الكيميائية يوجد (85) مصنعا وتضم (22148)عاملا ، والصناعات الانشائية يوجد (3606) مصنعا وتضم (82150) عاملا ، وصناعة الآلات والاجهزة الكهربائية يوجد (8) مصنعا وتضم (15621) عاملا ، وصناعة الأثاث يوجد (12512) مصنعا وتضم (233306) عاملا. [3]

ويسيطر القطاع الصناعي العام بعد العام (2003) على معظم فروع التصنيع في العراق كالصناعات الرأسمالية والصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية ، إذ تقوم وزارة الصناعة والمعادن بتوجيه وتنمية النشاط الصناعي والمعدني من خلال ادارة (61) شركة مملوكة للدولة تضم أكثر من (230) معملاً في المجالات الصناعية التخصصية المختلفة أما عدد المشاريع الصناعية للقطاع الصناعي الخاص في العراق فهي أكثر من (40) الف مشروع والمسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقية حيث توقفت بنسبة (90) إلى (95%) بعد العام (2003) ، ففي العراق اليوم (18000) مشروع صناعي

1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة التراكمي ، 2017 ، مديرية الاحصاء الصناعي ، 2018 .

2- سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 234.

3- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، جداول متفرقة ، 2014. .

خاص كاملة التأسيس لكن معظمها متوقف عن الانتاج أو تعمل بطاقات إنتاجية متدنية غير اقتصادية في مجالات متعددة ، كما يوجد (14000) مشروع صناعي تحت التأسيس ، ولو تم تشغيل مجمل هذه المعامل لوفّرت الالاف من فرص العمل للعاطلين ولوفرت الكثير من المنتجات الصناعية وقلّلت الاستيرادات من الخارج، إذ لا تزال مساهمة القطاع العام الصناعي لا تتجاوز (12%) من الناتج الإجمالي المحلي ، كما أن هناك حوالي (60%) من شركات القطاع الصناعي المختلط متوقفة عن العمل البالغ عددها (19) شركة مهملة ، وتواجه شركات القطاع المختلط الذي تساهم الدولة بنسبة لا تقل عن (25%) من رأسمالها فيما يساهم القطاع الخاص بالنسبة المتبقية ، نفس المشاكل والمعوقات التي تواجه الشركات العامة للدولة من توفر المعدات وافتقارها للتكنولوجيا الحديثة في الانتاج. [1]

ثانيا : معوقات الصناعة العراقية

واجهت الصناعة العراقية العديد من المعوقات والتحديات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي اثر على دور قطاع اقتصادي مهم في رفد الدخل القومي العراقي بموارد مهمة بعد العام (2003) يمكن ايجاز اهمها بالأتي :

1- المعوقات السياسية والأمنية : شهد العراق وعبر عقود من الزمن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني ، فالحرب العراقية - الايرانية لثمان سنوات أدت إلى خسائر جسيمة بالموارد البشرية والمادية ، فضلا عن اخراج العراق من السوق النفطية الدولية ، وفي عام (1991) شهد العراق حرباً من قبل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اثر دخول القوات العراقية لدولة الكويت إذ قصفت فيها معظم المشاريع الصناعية ، ثم فرضت الامم المتحدة عقوبات اقتصاديه أستمر أكثر من ثلاثة عشر عاما انتهت باحتلال العراق عام 2003 ، مما شلّ معظم النشاط الأقتصادي ولاسيما النشاط الصناعي الأمر الذي ادى لخسارة الكثير من الكوادر البشرية المؤهلة بسبب خروجها خارج العراق ، وعدم توفر الاستثمارات المالية الكبيرة التي تحتاجها الصناعة العراقية وخاصة النفطية. [2]

كما أدى الاحتلال الامريكي إلى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي ، وخاصة القطاع الصناعي من خلال تدمير المنشات الصناعية ومراكز الابحاث ومستلزمات الانتاج التي تعرضت إلى اعمال النهب

[1]- سلام فاضل علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 235.
[2]- احمد عمر الراوي، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية - جامعة بغداد ، العدد 64 ، 2011، ص 216 .

والتخريب ، واستهداف الكفاءات والخبرات العراقية من العلماء ورجال الاعمال الوطنيين والمستثمرين بالقتل والتهديد والتهجير والإقصاء.[1]

2- المعوقات الاقتصادية والإدارية :

أ- سياسة الاغراق السلعي والسياسة الضريبية : إذ تزايدت سياسة الاغراق السلعي على السلع المستوردة بشكل كبير وواسع وتحديد الضرائب الجمركية بعد العام 2003 بنسبة (5%) لكافة السلع المستوردة أثّر بشكل كبير على عمل الصناعة في العراق، فالسلع المصنعة وطنياً اصبحت غير قادرة على منافسة السلع المستوردة بسبب ارتفاع تكاليف انتاج السلع المحلية من أجور العاملين والتزود بالطاقة الكهربائية فضلاً عن توقف معظم المنشات الإنتاجية عن العمل بعد العام (2003)[2] ، وعدم التزام الوزارات المختلفة بشراء المنتجات العراقية وتوجهها إلى الاستيراد لأسباب مختلفة ، فضلا عن عدم التزام الاقليم بتطبيق السياسة العامة الاقتصادية والمالية والضريبية المتبعة في المركز والتي أدت إلى خلق مشاكل للصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني بشكل عام .[3]

ب- تخلف بيئة الاعمال والبنى التحتية الداعمة للصناعة : إذ يعاني العراق من ضعف جميع العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ذات التأثير على بيئة الاعمال والتي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني والاصلاح الأقتصادي والبنية التحتية للخدمات وملكية الأرض ، فضلا عن عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات انشاء الصناعات المختلفة ، مع تدهور جميع وسائل النقل والمواصلات (بري ، بحري ، نهري ، وجوي) ، ونقص كبير في انتاج وتوفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للأغراض الصناعية والانقطاعات الفجائية التي تصل إلى الانقطاع الكامل وضعف البنية التحتية المعرفية الشاملة الشبكات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وكذلك البنية التحتية الخاصة بالمعايير والمقاييس والجودة. [4]

ت- انخفاض الأنفاق الاستثماري : إذ لا يزال الانفاق الاستثماري الصناعي منخفضا بسبب الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2003 إذ أدى الوضع الأمني المتدهور إلى هروب رؤوس الأموال خارج البلاد، وارتفاع النفقات العسكرية بسبب الارهاب ، وارتفاع النفقات التشغيلية بسبب الفساد الكبير الذي

---

[1] - علي الوائلي ، تدني القطاع الصناعي الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط:
https allWEIAY.H.COM/CATEGON/REPORTS.

3- هيثم عبد القادر الجنابي ، بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 70 ، 2013، ص255.

[3]- مدحت كاظم القريشي، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته ، مصدر سابق .

[4]- جمهورية العراق، رئاسة الوزراء ، هيئة المستشارين ، مصدر سابق ، ص14.

استشرى في جميع مفاصل الدولة العراقية، مما أنعكس سلبيا على الاستثمار بشكل عام، وعلى الاستثمار الصناعي بشكل خاص.[1]

ث- الفساد الاداري والمالي : إذ ظهر الفساد بشكل كبير من خلال الهدر بمليارات الدولارات التي اتاحتها سلطة الاحتلال، مما أدى إلى عدم توفر الامكانيات المادية للنهوض وتطوير الانتاج للشركات الصناعية كماً ونوعاً للدخول في منافسة البضائع المستوردة التي غزت السوق العراقية بدون قيود. [2]

ح- البيروقراطية الادارية : إذ كانت الأساليب البيروقراطية المعقدة طاردة للمستثمر ولاسيما المستثمر المحلي الذي يعاني من ضعف قدراته المالية ، وخاصة الأساليب المتبعة من قبل معظم دوائر الدولة ابتداء من دائرة التنمية والمساعدات العامة في وزارة الصناعة إلى هيئات الاستثمار في المحافظات إلى دوائر البلدية والبيئة والصحة وتوزيع المنتجات النفطية إلى الضريبة .

خ- التهميش القسري للقطاع الخاص الصناعي : وهذا يتعارض مع توجهات الحكومة وتطلعات اصحاب المصالح في هذا القطاع، وخاصة التخصيصات المالية في الموازنات السنوية من حيث التفاوت الكبير في الأولويات بين القطاعات الاقتصادية المكونة للموازنة ، فقطاعات الأمن والطاقة تحظى بنسبة تبلغ (20 %) رغم انها لاتساهم بشكل كبير في زيادة الانتاج ، في حين أن قطاعات رئيسية ومهمة كالزراعة والاسكان والنقل لا تحظى بتخصيصات مالية كبيرة ، وهي قطاعات مساهمة في تشكيل الانتاج ، وتفعيل مجمل حركة القطاع الصناعي الخاص ، فضلا عن الافتقار للبيئة التشريعية المساندة للقطاع الصناعي الخاص والتي تتماشى مع توجه العراق صوب اقتصاد السوق .[3]

ثالثا- هيكلية القطاع الصناعي في العراق :

يعاني الواقع الصناعي العراقي من اوضاع مترديه ، إذ اضحى هذا القطاع عائقا امام نمو وتطور الاقتصاد العراقي وذلك بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها اقتصاد العراق الريعي ، فضلا عن السياسات الاقتصادية العامة الخاطئة مما أدى إلى تراجع نمو القطاع الصناعي العراقي الذي يعاني من تهالك المعدات والآلات الإنتاجية في الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، وتدني الانتاج بدرجة لا

1ـ منعم أحمد خضير ، عثمان عواد محمد ، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 47، 2019، ص121.

2- محمد مزعل الراوي ، محمد جاسم الريشاوي ، التقييم الاقتصادي لواقع المشاريع الصناعية العامة ومقارنتها بالمشاريع المختلطة والخاصة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2004 - 2017) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية - جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 48، 2019 ، ص348.

3- كريم عبيس حسان العزاوي ، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ،العدد 1 ،2015 ص (143- 144).

تستطيع بعض الصناعات من انتاج (1%) من أجمالي طاقة انتاجها ، وإن اغلب موظفي هذا القطاع يتقاضون رواتب من وزارة المالية العراقية من دون أي انتاج يذكر ، الأمر الذي شكل عبئاً ثقيلا على الموازنة العراقية التشغيلية ، ورافق ذلك محدودية دور القطاع الخاص في النهوض بالواقع الصناعي العراقي لأسباب تتعلق بظروف العراق بعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي [1] ، وتشمل هيكلية القطاع الصناعي في العراق:[2]

1- **التعدين والمعادن (الصناعة الاستخراجية)** : وتشمل الصناعة النفطية والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات وهذ الصناعة مرتّ بفترات متعاقبة من التذبذب الصناعي من الوفرة إلى الشحة ومن الاهتمام إلى الاهمال جراء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من جراء الحروب والعقوبات الاقتصادية واعمال النهب والتخريب خلال الحرب الأخيرة ، وان تدهور الأوضاع الاقتصادية جعل النفط يقف في المقدمة باعتباره الممول الوحيد لميزانية الدولة التشغيلية والإنمائية مما يتطلب من الحكومات العراقية مسؤولية اتخاذ قرارات مهمة لإبعاد التدهور الأقتصادي من خلال اعمار وتأهيل الحقول النفطية وتطوير الحقول الجديدة واستكمال برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط واستغلال الغاز الطبيعي في أوسع القطاعات الاقتصادية وبناء معامل تكرير جديدة للاستهلاك المحلي والتصدير وتدريب وتأهيل ملاك نفطي جديد وتشجيع القطاع الخاص المحلي، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط العامة اللازمة لإدارة وتنمية النفط والغاز والثروات المعدنية . [3]

٢- **الصناعات التحويلية** : أن الحكومات العراقية لم تهتم في بداية الجهود التنموية في أوائل الخمسينيات من القرن المنصرم إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية ، إذ أن مجلس الاعمار كان قد أخذ بتوصيات الخبراء آنذاك والتي أجمعت على ضرورة الاستثمار في القطاع الزراعي ورفع كفاءته باعتبار أن العراق بلد زراعي أساسا ويتمتع بأفضلية نسبية كبيرة في مجال الانتاج الزراعي، لذلك فإن صرف الأموال والجهود على قيام صناعات محلية ماهو إلا تبديدا لموارد البلاد وإضرارا بازدهاره وتقدمه لانه لا يستطيع على منافسة المصنوعات الأجنبية المستوردة إلا في وجود سياسة حمائية قوية ، وعليه فان الجهود الحقيقية لتطوير الصناعات المحلية لم تعمل إلا بعد عام 1958 إذ ارتفع رأسمال

---

[1]- ناجي ساري فارس ، واقع وافاق القطاع الصناعي العراقي، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 36 ، 2018 ، ص 103.

[2] - ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة 1990 - 2008 ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 1 ، 2014 ، ص 179.

3- عبد الرزاق خلف محمد الطائي ، الصناعة النفطية العراقية الواقع والطموح، مجلة دراسات اقليمية – جامعة الموصل ، العدد 26 ، 2012، ص 341-342.

المصرف الصناعي وفتح له (14) فرعا جديدا في مدن مهمة ، وبدأت الصناعات الناشئة بالحصول على مساعدات وحماية حكومية أكثر[1] .

وتشمل الصناعات التحويلية في العراق ما يأتي : [2]

أ- **الصناعات الغذائية** : ومنها صناعة الالبان في مصانع اربيل ونينوى والبصرة وبابل و قضاء ابي غريب غرب بغداد وجميع إنتاجه لا يسد سوى (15%) من الاكتفاء الذاتي بسبب عدم قدرته على منافسة المنتوج المستورد ، فضلا عن توقف بعض تلك المعامل بسبب الحروب المتكررة التي شهدها العراق، كما عملت الحكومة العراقية بعد العام 2003 أن تعيد وتؤهل هذه الصناعة حيث قامت بتأهيل بعض المشاريع والمعامل في مركز الديوانية وشراء انواع جديدة من الابقار لزيادة الانتاج من الحليب ، وما زالت الحكومة العراقية تخطط لزيادة الإنتاج إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في العام 2016 حوالي (20%) من الاكتفاء الذاتي ، فضلاً عن صناعة الزيوت النباتية ويوجد أربعة معامل في بغداد واربعة في ميسان وتعاني هذه المعامل من انتاج قليل و نوعية غير جيدة بسبب ضعف الادارة والفساد إذ ما قورن بالمستورد التركي والإيراني ، كما تعد صناعة السكر من الصناعات المتميزة كما في محافظة نينوى الذي يعتمد على البنجر السكري الذي يزرع في سهل نينوى والجزيرة والذي لا يكفي لسد حاجة المعمل سوى ثلاثة أو أربعة اشهر مما يدفع المعمل إلى استيراد السكر الاصفر من الخارج وتصفيته والمعمل الثاني في السليمانية والثالث في ميسان الذي ينتج السكر بالاعتماد على مادة قصب السكر واعيد تأهيل المعمل وتوسيعه في عام 2015 وهو يسد(15%) من اكتفاء الذاتي في العراق ، والمعمل الرابع في محافظة بابل الذي افتتح عام 2015 وبطاقة انتاجية تقدر بمليون طن سنويا فضلا عن صناعة التعليب ومصانع تصفية المياه وصناعة المشروبات الغازية .

2- **الصناعة النسيجية والجلدية** : وتشمل الفروع الصناعية المتمثلة بصناعة الغزل والنسيج وصناعة الغزل والنسيج الصوفي وصناعة الغزل والنسيج الحريري وصناعة الجلود وصناعة الالبسة الجاهزة وصناعة البساط والسجاد.

3- **صناعة مواد التشييد والبناء** : وتشمل صناعة الاسمنت وهي من أكبر الصناعات في العراق ، إذ هناك أكثر من(13) معملا منتشرا في اغلب محافظات العراق ، كما هناك معملان قيد الانشاء في

4- محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 114 - 115

[2]- انظر في ذلك :

- https://m.facebook.com/1q964/posts/785316142219122/?_rd

- صبحي احمد الدليمي ،التوزيع المكاني للصناعات الانشائية الكبيرة في محافظة الانبار ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ،جامعة الانبار ، 2003 ، ص 103.

محافظة المثنى في بادية السماوة ، والعراق قد حقق اكتفائه الذاتي في اذار 2016 ، إذ بلغ الانتاج حوالي (5. 19) مليون طن .

4- الصناعات الكيماوية : وتشمل عدة فروع منها صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير صناعة الغاز المسال و الاسمدة الكيماوية و المنظفات والورق والزجاج والأدوية والبطاريات .

5- الصناعات المعدنية والكهربائية الأساسية: وتشمل و الحديد والصلب وله مجمع صناعي متكامل في البصرة ، وهذا المجمع لا يكفي لسد حاجة العراق إلا بحدود(30%) من حاجة العراق مما دفع العراق لبناء مجمعات أخرى في كربلاء ومن خلال شركة يابانية استثمارية تنتج (20%) من الاكتفاء الذاتي ، والمجمع الثالث في محافظة واسط ينتج حوالي (20%) من انتاج العراق ، وسوف تقوم شركة ايرانية ببناء معمل ضخم في النجف الاشرف الذي سوف يستوعب الاف من الايدي العاملة العراقية في المجمع أو طرق النقل ، فضلا عن صناعة المحولات الكهربائية و الاجهزة الكهربائية البسيطة وصناعات أخرى .

المطلب الثالث : الأختلالات الأقتصادية الهيكلية الرئيسة في الأقتصاد العراقي

اولا - الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج : وهو يعني (سيادة وهيمنة الأنتاج الأولي المتمثل في النشاطات الأقتصادية الأستخراجية مقابل قصور وتدني ومحدودية النشاطات الأقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات التحويلية المخصصة بالأساس للأستهلاك المحلي) حيث يعتبر من المسائل المهمة في التوجه نحو سياسات إقتصادية ومنهج اقتصادي يقلل من الأعتماد على المورد النفطي وتنشيط القطاعات الأقتصادية الأخرى بالشكل الذي يعزز البنية الأساسية في بقية القطاعات الأقتصادية الإنتاجية ، ومع تزايد الأعتمادية على المصدر النفطي حتى أصبحت الصفة الريعية تهيمن على طبيعة الأقتصاد العراقي وصفة ملازمة للأختلالات الأقتصادية الهيكلية فيه.[1]

وقد ترتب عن جراء هذه الظاهرة الأقتصادية السلبية بروز مجموعة من الظواهر الأقتصادية والأجتماعية والسياسية السلبية مثل النزعة الأستهلاكية المفرطة التي يتم تأمينها عبر الأستيرادات الخارجية ومن تم تسرب الجزء الكبير من الريع النفطي إلى الخارج هذا إلى جانب الأختلال الأقتصادي

[1] - محمد حسين كاظم الجبوري ، إستخدام التخطيط في معالجة الأزمات الأقتصادية ، حالة الحصار الأقتصادي في العراق للمد 1990 – 1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأدارة والأقتصاد ،جامعة كربلاء، 2005 ، ص130 .

في التوازن بين الأدخار والأستثمار والأختلال بين الأستهلاك العام والخاص فضلاً عن تداعيات وأثار التبعية على الأقتصاد الوطني . [1]

جدول(17)

الأختلال الأقتصادي في هيكل الأنتاج في العراق للمدة (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي%	القطاع النفطي	معدل النمو السنوي للقطاع النفط (%)	الأهمية النسبية للقطاع النفط (%)	قطاع الصناعة التحويلية	معدل النمو السنوي للقطاع الصناعة التحويلية (%)	الأهمية النسبية للقطاع الصناعة التحويلية (%)
2004	24700	-	20362	_	82.43	514	_	2.1
2005	36243	46.73	28872	41.79	79.65	814	58.36	2.2
2006	54846	51.32	36149	25.20	65.91	1004	23.34	1.9
2007	74235	35.35	46820	29.51	63.06	1445	43.92	1.9
2008	107672	45.04	72571	55	67.40	2193	51.76	2.04
2009	94291	(12.42)	48189	(33.59)	51.10	2906	32.51	3.1
2010	117138	24.23	62880	30.48	53.68	3128	7.63	2.7
2011	157454	34.41	99485	58.21	63.18	5290	69.11	3.4
2012	185945	18.09	109113	9.67	58.68	5934	12.17	3.2
2013	234638	26.18	108441	(0.61)	46.21	5491	(7.46)	2.3
2014	228781	(2.49)	100654	(7.18)	43.99	4288	(21.90)	1.9
2015	157015	(31.36)	56205	(44.16)	35.79	3628	(15.39)	2.3
2016	157839	0.52	57358	2.05	36.34	3754	3.47	2.4
2017	175683	11.30	75351	31.37	42.89	4078	8.63	2.3
2018	211146	20.18	102044	35.42	48.3	4623	13.36	2.2
2019	215268	1.95	97151	(4.79)	45.1	4994	8.02	2.3

[1] - أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية ومضلة التنمية ، مدخل الى دراسة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ، 1982 ، ص 73.

2020	175134	(18.64)	53367	(45.06)	30.47	4992	(0.16)	2.3
2021	209924	19.86	92880	74.04	44.24	4008	(19.71)	1.9

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، النشرة الإحصائية العراقية للسنوات (2004 - 2021) صفحات متعددة .
- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية للسنوات (2004- 2021) صفحات متعددة.
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الأقتصادي للسنوات (2003- 2021) صفحات متعددة.
*** النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن معدلات نمو منخفضة (سالبة).**

ونلاحظ من الجدول أعلاه التزايد المستمر لأسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي وأهميته بنحو عام بأستثناء الأعوام التي إنخفض فيها سعر النفط في الأسواق النفطية العالمية وكذلك في فترة الحرب على الأرهاب وبخاصة في الأعوام (2014) ، (2015) ، (2016) ثم يعود ليرتفع خلال عامي (2017,2018) ولكن بعد جائحة كارونا 2019 بدء بالانخفاض بسبب الاجراءات الدولية المشددة لمواجهة الجائحة ، وفي عام 2021 نلاحظ هناك ارتفاع واضح بسبب تخفيف الاجراءت الخاصة بكوفيد 2019 ،حيث أدت هذة التقلبات في إسهامات القطاع النفطي إلى حصول إختلال إقتصادي في هيكل الأنتاج المحلي، أما قطاع الصناعة التحويلية فنلاحظ انه عانى الأهمال الشديد خلال فترة الدراسة وإشتدت حالة تدهوره في جميع الأعوام بعد عام 2003حتى وصلت نسبة إسهامه في الناتج المحلي إلى نسبة متدنية جداً تتراوح بين (1.9 – 3.4 %) خلال فترة الدراسة والأسباب التي تقف وراء هذا الضعف والتدهور الشديد فيه هي فشل السياسات الأقتصادية في رفع مستوى الصناعة التحويلية .

ثانيا- الأختلال الأقتصادي في هيكل الموازنة العامة للدولة

أن دراسة الموازنة العامة للدولة تعتبر من الدراسات الأقتصادية المهمة من أجل بلوغ الأهداف الأقتصادية المنشودة وخاصة مع تضخم حجم الموازنات العامة للدولة من جهة وتأثيراتها على التوازن الأقتصادي من جهة أخرى.

- **الهيكل الأقتصادي للموازنة العامة للدولة في العراق**: تعد الموازنة العامة للدولة في العراق الأداة المركزية لتوجيه الأقتصاد العراقي ويستلزم الأمر النظر إليها في ضوء الظروف الأجتماعية والأقتصادية بوصفها الأداة السياسية التي من شأنها المساعدة في توجيه الأقتصاد لتحقيق النمو الأقتصادي ورفع الدخل للمواطنين وتقليص البطالة وإن إعداد الموازنة العامة وصياغتها تعد من المستلزمات والأمور المهمة كونها تبرز الألتزام المالي الحقيقي تجاه القطاعات الأقتصادية وتوزيع النفقات بين مختلف أوجه الأنفاق العام أما من حيث العوائد فتقدم الموازنة العامة الفرضيات بخصوص

هيكلية العوائد المالية الممكنة التحقيق والتغيرات المالية والأقتصادية التي ينبغي تبنيها لتحقيق وتحسين مصادر التمويل الجديدة.[1]

أن ديمومة وإستمرارية الأعتمادية على الإيرادات النفطية المتأتية من الصادرات النفطية إنما يعني ديمومة وإستمرارية الأختلال الهيكلي المزمن في الأقتصاد العراقي وتكريس الطابع الريعي له سيما وأن الأسعار النفطية في السوق النفطية العالمية إتسمت بالتناوب بين الأرتفاع والأنخفاض للأعوام(2004 - 2021) مما يؤثر وبشكل مباشر على الإيرادات النفطية غير أننا نلاحظ عدم وجود قرارات لأتخاذ الترتيبات اللازمة لتعويض التقلب في الأسعار النفطية وتقليل الأعتمادية إذ تعرضت تخصيصات النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة جراء ذلك إلى تقلب يضر بالعملية التنموية ويؤثر بنحو سلبي على المناخ الأقتصادي للأقتصاد العراقي وبما أن مشروع الموازنة العامة للدولة يعد في السنة السابقة للسنة اللاحقة فإن مستوى قيمة الصادرات النفطية المتمثلة بالأيرادات النفطية في وقت إعداد الموازنة يؤثر في حجم التخصيصات اللازمة للنفقات العامة.

جدول(18)

الموازنة العامة للدولة (النفقات العامة- الإيرادات العامة) في العراق للمدة (2004-2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة(%)	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات العامة(%)	الفائض والعجز
2004	21989	-	21412	-	577
2005	27002	22.79	17583	(17.88)	9419
2006	32709	21.13	25385	44.37	7324
2007	41486	26.83	26738	5.32	14748
2008	63748	53.66	41155	53.91	22593
2009	47035	(26.21)	44784	8.81	2251
2010	59981	27.52	59944	33.85	37
2011	92996	55.04	67314	12.29	25682
2012	102759	10.49	90176	33.96	12583
2013	97633	(4.98)	102168	13.29	(4535)
2014	90383	(7.42)	99432	(2.67)	(9049)
2015	62165	(31.22)	70963	(28.63)	(8798)

[1]- نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 - 2007 ، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية الأدارية، كلية الأدار والأقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد 13 ، 2009 ، ص 6.

2016	45189	(27.30)	62242	(12.28)	(17053)
2017	65501	44.94	63866	2.60	1635
2018	90161	37.64	68421	7.13	21740
2019	91005	0.93	71956	5.16	19049
2020	53012	(41.74)	63819	(11.30)	(10807)
2021	75229	41.90	70931	11.14	4298

المصدر:1- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2021) ، صفحات متعددة.
2- ربيع خلف صالح وزينب أحمد محمد ، قياس وتحليل أثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل الموازنة العامة في العراق ، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية ، المجلد 20 ، العدد 78 ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص 257-256.
3- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم توحيد الحسابات ، للسنوات(2004 – 2021) صفحات متعددة.
*** النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة).**

نلاحظ من خلال الجدول السابق بعد عام 2003 و بعد رفع العقوبات الأقتصادية الدولية عن العراق و إرتفاع كمية الصادرات النفطية وإرتفاع أسعار النفط في السوق النفطية العالمية هذا ادى إلى تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الموازنات العامة على مدار المرحلة بأستثناء الأعوام التي إتسمت فيها الموازنات العامة بوجود الأختلال بين النفقات والأيرادات العامة مثل العام (2006 ، 2007) وخاصة فيما يتعلق بأنخفاض معدلات النمو السنوي للنفقات العامة إلى جانب وجود فائض في الموازنة العامة، وذلك بسبب أحداث العنف الطائفي. [1]

غير أن الإيرادات العامة إرتفعت من بداية مدة الدراسة حتى بلغت عام 2008(63748) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي بلغ (53.66%) وإرتفعت النفقات ايضاً حتى بلغت (41155) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (53.91%) وذلك بسبب الأرتفاع الكبير يسعر النفط في السوق العالمية الذي بلغ (147) دولار وبلغ الفائض في الموازنة العامة (22593) مليون دولار امريكي في العام نفسه، ومن ثم انخفضت الايرادات عام 2009 ومن ثم بدات بالارتفاع الى عام 2012 ومن ثم انخفضت مجددا حتى عام 2018 وكذلك الحال بالنسبة للنفقات العامة ولكن بمعدلات نمو سنوية بدرجة أقل الأمر الذي أدى إلى حصول عجز في الموازنة العامة مثلما تشير البيانات، والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط من جهة والحرب على الأرهاب من جهة أخرى وتعرض بعض الخطوط النفطية إلى التخريب والسرقة والتهريب.[2]

[1] - نجم عبد عليوي ، مصدر سابق، ص 99.
[2] - د. كامل كاظم بشير الكناني ،ارجوحة التنمية في العراق ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2013 ، ص 99.

وسّجلت الإيرادات العامة إرتفاعاً من جديد بلغ (90161) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي بلغ(37.64%) مقابل النفقات العامة التي بلغت (68421) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي (7.13%) وهو أقل بكثير من معدل النمو للأيرادات العامة، ونتيجة لذلك إرتفع الفائض في الموازنة العامة بنحو كبير بلغ (21740) مليون دولار امريكي وذلك عام 2018 والسبب في ذلك يعود إلى إرتفاع سعر النفط إلى (70) دولار، كما نلاحظ انخفاض الإيرادات العامة والتي بلغت (53012) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ(41.74-%) مقابل النفقات العامة التي بلغت (63819) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (11.30-%) وبلغ العجز في الموازنة العامة (10807-) مليون دولار امريكي عام 2020 وذلك بسبب جائحة كارونا 2019،ثم عاد ليرتفع عام 2021 فقد بلغت الإيرادات العامة (75229) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي بلغ(41.90%) مقابل النفقات العامة التي بلغت (70931) مليون دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي (11.14%) وبلغ الفائض في الموازنة العامة (4298)وذلك بسبب تخفيف أجراءات جائحة كورونا 2019، ولقد أخذت الموازنة العامة في العراق طابع (الموازنة التوسعية التي تتضخم بنودها بتضخم العوائد النفطية والأنكماشية التي تنكمش بنودها بأنكماش هذه العائدات).[1]

ثالثاً - الأختلال الأقتصادي في هيكل التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية لأقتصاد أي دولة في العالم إذ تتفاعل مع مختلف القطاعات الأقتصادية للأقتصاد الوطني وأيضاً تتفاعل مع إقتصادات الدول الأخرى عبر عمليات التبادل التجاري الخارجي بواسطة العمليات التصديرية والأستيرادية الخارجية ويحضى هذا القطاع بأهمية خاصة وكبيرة في مجمل النشاط الأقتصادي وتتضح هذه الأهمية عبر ما توفره الصادرات الخارجية من عملات أجنبية وما تسهم به في تمويل الأستيرادات الخارجية لتلبية متطلبات عمليات النمو والتنمية المستدامة، إذ أن إرتفاع حجم الصادرات الخارجية لبلد معين يؤدي إلى إرتفاع العوائد المالية من العملات الأجنبية ومن ثم تنشيط النمو الأقتصادي داخل البلد، أما عند إرتفاع حجم الأستيرادات الخارجية وخاصة الأستهلاكية منها فإن ذلك يؤدي إلى إستنزاف الموارد المالية الأمر الذي ينعكس بنحو سلبي على النمو الأقتصادي.[2]

1- مفهوم التجارة الخارجية: فالمقصود بالتجارة الخارجية هي (عملية التبادل الخارجي للسلع والخدمات بين الدول أو المؤسسات التجارية أو بين الأشخاص على المستوى الدولي أو هي المعاملات

[1] أحمد بريهي العلي، الأقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، البنك المركزي العراقي، 2011 ، ص 5.
[2]- محمد ذياب، التجار الدولية في عصر العولمة، ط 1،دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2010 ، ص9.

التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة بأنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال التي تتم بين وحدات سياسية مختلفة أو بين دول ومنظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة).[1]

2- الأهمية الأساسية للتجارة الخارجية : تلعب التجارة الخارجية دوراً متميزاً في الحياة الأقتصادية والأجتماعية إذ يمكن عبر هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والمظاهر والأشكال الواضحة في علاقة تلك الدولة بالدول الأخرى ويتمثل هذا الدور للتجارة الخارجية في الفقرات الآتية كما موضح في الجدول ادناه:

جدول (19)

الاختلال الأقتصادي في هيكل التجارة الخارجية في العراق للمدة (2004 - 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنة	الصادرات الكلية (x)	معدل النمو السنوي للصادرات الكلية %	الأستيرادات الكلية (m)	معدل النمو السنوي للأستيرادات الكلية %	العجز و الفائض (x- m)	معدل نمو الفائض أو العجز %
2004	17700	-	21302	-	(3602)	-
2005	19000	7.34	23532	10.46	(4532)	25.81
2006	27200	43.15	20892	(11.21)	6308	(239.18)
2007	37900	39.33	21516	2.98	16384	159.73
2008	62000	63.58	35496	64.97	26504	61.76
2009	46400	(25.16)	41511	16.94	4889	(442.11)
2010	51400	10.77	43915	5.79	7485	53.09
2011	79600	54.86	47632	8.46	31968	327.09
2012	94391.6	18.58	50155	5.29	44236.6	38.37
2013	89741.9	(4.92)	33383.7	(33.43)	56358.2	27.40
2014	84506.1	(5.83)	37064.5	110.02	47441.6	(15.82)
2015	49402.5	(41.53)	41644.1	12.35	7758.4	(83.64)
2016	43774	(11.39)	48594.9	16.69	(4820.9)	(162.13)
2017	60022.4	37.11	31572.9	(35.02)	28449.5	(690.12)
2018	85181.8	41.91	36952.7	17.03	48229.1	69.52
2019	83101	(2.44)	20903.3	(43.43)	62197.7	28.96
2020	47893.5	(42.36)	15398	(26.33)	32495.5	(47.75)

[1]- رشاد العصار وآخرون، التجار الخارجي، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2000 ، ص 1.

2021	83834.9	75.04	13967.0	(9.29)	69867.9	115.00

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية، نشرات إحصائية، للسنوات (2004- 2021) صفحات متعددة .
- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2021) ، صفحات متفرقة
*** النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة)**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بعد العام 2003 إرتفعت الصادرات والأستيرادات بنحو كبير ولكن كان ارتفاع الاستيرادات اكبر من الصادرات خلال عامي (2004- 2005) حيث بلغت الصادرات (17700، 19000) مليون دولار امريكي على التوالي أما الاستيرادات فقد سجلت (21302 ، 23532) مليون دولار امريكي على التوالي لذلك كان هناك عجز في الميزان التجاري بلغ (3602- ، 4532-) مليون دولار امريكي على التوالي ، وهو يعبر عن تزايد الطلب المحلي على السلع والحاجات والسبب في ذلك يعود إلى إتباع سياسة الباب المفتوح وإطلاق حرية التحويل الخارجي للقطاع الخاص في ظل غياب رؤية ستراتيجة للتطور والتنمية وهكذا تحول العراق إلى ثنائية شديدة الريعية في تمويل التجارة الأستيرادية ذات الطابع الأستهلاكي وجعل العراق حاضنة للنزعة الأستهلاكية.[1]

ولكن بعد عام 2005 نلاحظ هناك ارتفاع واضح في الصادرات بالنسبة للاستيرادات خلال الاعوام (2006- 2007- 2008) بسبب ارتفاع اسعار النفط حيث سجل الميزان التجاري فائض خلال هذة المدة ، واستمر ارتفاع الصادرات والاستيرادات بنسب متفاوتة مع وجود فائض في الميزان التجاري حتى عام 2019 بعد جائحة كارونا واجراءاتها المشددة حيث كان هناك انخفاض واضح بالصادرات عام 2020 ليسجل عجز في ميزان التجاري ومن ثم ارتفعت الصادرات عن الاستيرادات خلال عام 2021 ليسجل فائض في الميزان التجاري بسبب تخفيف الاجراءات الخاصة بجائحة كارونا.

[1]- مظهر محمد صالح قاسم، الأقتصاد الريعي المركزي ومأزق انفلات السوق، رؤية في مشهد الأقتصاد العراق الراهن، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2013 ، ص 3 .

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات القطاع الصناعي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

يتكون القطاع الصناعي في العراق من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، حيث أن الصناعات الاستخراجية تعتمد على ما يملكه أي بلد من موارد طبيعية ، أما الصناعات التحويلية فيتوقف نشاطها وتنوعها على قدرة البلد التصنيعية، من خلال عدة عوامل مشتركة كان تكون سياسة الدولة الصناعية و التطور التكنولوجي ومجال الأبحاث العلمية وتوفر العنصر البشري .

أولا- القيمة المضافة للقطاع الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي :

1- القيمة المضافة للقطاع الصناعي :

الجدول (20)

مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القيمه المضافة للقطاع الصناعي	نسبة مساهمته في GDP(%)	معدل التغير السنوي(%)
2004	24700	20876	84.53	
2005	36243	29686	81.85	29.67
2006	54846	37153	67.81	25.15
2007	74235	48265	64.96	29.91
2008	107672	74764	69.44	54.90
2009	94291	51095	54.2	(31.66)
2010	117138	66008	56.38	29.18
2011	157454	104748	66.58	58.68
2012	185945	115047	61.88	9.83
2013	234638	113932	48.51	(0.96)
2014	228781	104942	45.89	(7.89)
2015	157015	59833	38.09	(42.98)
2016	157839	61112	38.74	2.13
2017	175683	79429	45.19	29.97
2018	211146	106667	50.5	34.29

2019	215268	102145	47.4	(4.23)
2020	175134	58359	32.77	(42.86)
2021	209924	96888	46.14	66.02

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحدة والملاحق الإحصائية (2004 - 2022) وصفحات متعدده .
- النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة) .

من خلال الجدول (20) نجد أن القطاع الصناعي بعد 2003 حقّق قفزة نوعية من خلال نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة بحيث كان في تصاعد ولكن بشكل متذبذب اذ بلغت القيمة المضافة سنة 2004 حوالي (20876) مليون دولار و بنسبة مساهمتة في الناتج المحلي الإجمالي تقدر ب (84.53%) ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2012 قدرت ب (115047) مليون دولار أمريكي أي ما يقارب (61.88%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبدء بالانخفاض سنة 2014 إلى ما قيمته (104942) مليون دولار أمريكي وبنسبة (45.89%) من الناتج المحلي، وكان هذا الانخفاض في الناتج الصناعي نتيجة لاحتلال داعش لبعض محافظات العراق وسوء الاوضاع الامنية وانفاق اغلب الإيرادات لشراء معدات الحرب ضد داعش ،واستمر بالانخفاض للأعوام (2015- 2016-2017) ليسجل قيم تتراوح مابين (59833- 61112- 79429) مليون دولار على التوالي وبنسبة مساهمة ضئيلة في الناتج المحلي تراوحت مابين(38.09- 38.74- 45.19 %) على التوالي ويعود هذا الانخفاض إلى التَّراجع الكبير الذي شهدته أسعار النفط في الاسواق العالمية ، الا أنه بدأ يسجل مستويات مرتفعة بعد القضاء على داعش وتحرير كل المحافظات العراقية وارتفاع اسعار النفط عالميا حيث نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة عام (2018) ليسجل قيمة مقدارها(106667) مليون دولار، وعاد لينخفض عام (2019-2020) حيث سجلت قيم تتراوح ما بين (102145-58359) مليون دولار على التوالي وبنسب مساهمة قدرت (47.4- 32.77) على التوالي وهذا كان سببه كوفيد (19) والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها ، لكن بحلول عامي (2021) كان هناك ارتفاع واضح في مساهمة القطاع الصناعي ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد- 19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد حيث سجل قيمة مضافة قدرت ب(96888) مليون دولار وبنسبة مساهمة بلغت (46.14%) .

2- القيمة المضافة لفروع القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي):

جدول (21)

مساهمة القيمة المضافة لفروع القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	نسبة مساهمته في GDP(%)	معدل التغير السنوي(%)	القيمة المضافة للصناعة التحويلية	نسبة مساهمته في GDP(%)	معدل التغير السنوي(%)
2004	24700	20362	82.43	_	514	2.1	_
2005	36243	28872	79.65	41.79	814	2.2	58.36
2006	54846	36149	65.91	25.20	1004	1.9	23.34
2007	74235	46820	63.06	29.51	1445	1.9	43.92
2008	107672	72571	67.40	55	2193	2.04	51.76
2009	94291	48189	51.10	(33.59)	2906	3.1	32.51
2010	117138	62880	53.68	30.48	3128	2.7	7.63
2011	157454	99485	63.18	58.21	5290	3.4	69.11
2012	185945	109113	58.68	9.67	5934	3.2	12.17
2013	234638	108441	46.21	(0.61)	5491	2.3	(7.46)
2014	228781	100654	43.99	(7.18)	4288	1.9	(21.90)
2015	157015	56205	35.79	(44.16)	3628	2.3	(15.39)
2016	157839	57358	36.34	2.05	3754	2.4	3.47
2017	175683	75351	42.89	31.37	4078	2.3	8.63
2018	211146	102044	48.3	35.42	4623	2.2	13.36
2019	215268	97151	45.1	(4.79)	4994	2.3	8.02
2020	175134	53367	30.47	(45.06)	4992	2.3	(0.16)
2021	209924	92880	44.24	74.04	4008	1.9	(19.71)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية الموحدة والملاحق الإحصائية (2004 - 2022) وصفحات متعدده .

- مؤشرات البنك الدولي ، متاح على الموقع data.alpank aldawli.org للسنوات (2004-2021) صفحات متعددة.

- النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة) .

أ- القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية : من خلال الجدول (21) نجد أن الصناعة الاستخراجية قد ساهمت بنسبة كبيره في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي ، حيث ارتفعت قيمتها المضافة من (20362) مليون دولار أمريكي عام 2004 إلى (72571) مليون دولار عام (2008) نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، وسجلت أدنى قيمة لها عام (2009) حيث قدرت ب (48189) مليون دولار أمريكي بنسبة مساهمه (51.10 %) من الناتج المحلي الإجمالي، لتعود للارتفاع تدريجيا نتيجة تحسن أوضاع سوق النفط خلال الفتَرة (2010 - 2012) بنسب مساهمه في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت ما بين (53.68% ، 63.18 %) لتسجل مرة أخرى انخفاض ملحوظ خلال الاعوام (2014 و 2015 و2016) اذ قدرت قيمتها المضافة ب (100654 ، 56205 ،57358) مليون دولار أمريكي على التوالي مقابل نسب مساهمه في الناتج المحلي الإجمالي (43.99% ، 35.79 % ، 36.34%) على التوالي وكان ذلك نتيجة لاحتلال داعش لبعض محافظات العراق وسوء الاوضاع الامنية وانخفاض انتاج النفط وما نجم عنه من تداعيات على الاقتصاد ككل ، وفي خلال الفترة(2017، 2018) كان هناك ارتفاع بسيط ومتذبذب أما في عامي (2019 و2020) نلاحظ هناك تراجع كبير في انتاجية القطاع الصناعي حيث كانت بنسبة مساهمة (45.1% ،30.47%) على التوالي و كان سببه كوفيد 19 والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها، أما عام (2021) فكان هناك ارتفاع واضح في مساهمة القطاع الصناعي ويعود هذا التطور أساساً إلى تخفيف الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة والقيود التي فرضت لمجابهة جائحة كوفيد- 19 وبرامج إعادة تنشيط الاقتصاد، لكن بالرغم من هذا الانخفاض الا أنه مازالت الصناعات الاستخراجية هي المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي .

ب- القيمة المضافة للصناعة التحويلية: من خلال الجدول (21) نجد أن نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى الأدنى مقارنة بما حققته الصناعات الاستخراجية، حيث كانت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2004 - 2021) بنسب منخفضه تتراوح بين (1.9، 3.4%) بشكل متذبذب، اذ حققت أقل نسبة بلغت (1.9%) وهذا ما يعكس الأداء المتدني للقطاع الصناعي رغم وجود قناعات بألية تطوير قطاع الصناعة التحويلية انطلاقا من الفرص الواسعة التي يوفرها هذا القطاع لتنويع مصادر الدخل وتلبية احتياجات السوق المحلية وتنمية الصادرات.

ثانيا- نسبة التشغيل في القطاع الصناعي :

جدول (22)

نسبة التشغيل في القطاع الصناعي في العراق للمدة (2004- 2021)

بآلالاف

السنة	اجمالي القوى العاملة	القوى العاملة بالقطاعات الأخرى	القوى العاملة بالقطاع الصناعي	نسبة القوى العاملة بالقطاع الصناعي إلى اجمالي القوى العاملة (%)
2004	6679058	5343247	1335811	20
2005	6897082	5517666	1379416	20
2006	6967997	5574398	1393599	20
2007	6932361	5545889	1386472	20
2008	7077686	5662149	1415537	20
2009	7347180	5877744	1469436	20
2010	7588942	6071154	1517788	20
2011	7854695	6283756	1570939	20
2012	8207067	6483583	1723484	21
2013	8827667	6973857	1853810	21
2014	9385898	7414860	1971038	21
2015	9709072	7670167	2038905	21
2016	10025430	7920090	2105340	21
2017	10020634	7916301	2104333	21
2018	10390616	8208587	2182029	21
2019	10698395	8451733	2246662	21
2020	10663335	8424035	2239300	21
2021	10683686	8440112	2243574	21

المصدر: البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، متاح على الموقع data.alpank aldawli.org للسنوات (2004-2021).

- التقارير الاقتصادية العربية الموحدة والملاحق الإحصائية (2004 - 2022) وصفحات متعدده .

يتضح من خلال الجدول (22) تزايد نسبة العاملين في القطاع الصناعي إلى اجمالي القوى العاملة خلال مدة الدراسة و بشكل منخفض جدا من (20%) عام 2004 إلى (21%) عام 2021 من اجمالي القوى العاملة ، ويرجع ذلك بسبب توقف اغلب المعامل الصناعية بعد عام 2003 وكذلك عدم وجود توجه حقيقي من قبل الحكومة الجديدة في اعادة المعامل المتوقفه أو إنشاء مشاريع جديدة تعمل على امتصاص القوى العاملة رغم توفر الامكانيات المادية والبشرية والموارد الطبيعية ، كما نلاحظ أن نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي بالنسبة إلى القوى العامله في القطاعات الأخرى لا تتناسب مع متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي التي تبلغ تقريبا من (50-60%) مقارنة مع القطاعات الأخرى التي تبلغ متوسط نسبتها حوالي (40-50%) من الناتج المحلي الإجمالي حسب البيانات الواضحة في الجداول (20 - 21).

ثالثا- نسبة تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (23)

نسبة تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنه	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت في (%)GDP	اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في (%)GDP
2004	24700	1966.28	7.96	202.54	0.82
2005	36243	6917.36	19.08	373.30	1.03
2006	54846	11524.41	21.01	329.08	0.6
2007	74235	6002.19	8.08	816.59	1.1
2008	107672	19479.51	18.09	1507.41	1.4
2009	94291	11513.54	12.21	1320.07	1.4
2010	117138	22438.27	19.15	1171.38	1
2011	157454	31842.11	20.22	1731.99	1.1
2012	185945	32705.56	17.58	2975.12	1.6
2013	234638	47201.27	20.11	(2346.38)	(1)
2014	228781	47888.00	20.93	(10295.15)	(4.5)
2015	157015	43389.98	27.63	(7065.68)	(4.5)
2016	157839	24283.59	15.38	(5997.88)	(3.8)
2017	175683	27305.98	15.54	(4743.44)	(2.7)
2018	211146	32219.14	15.25	(4434.07)	(2.1)

2019	215268	46175.98	21.45	(2798.48)	(1.3)
2020	175134	14056.13	8.02	(2802.14)	(1.6)
2021	209924	17120.91	8.15	(2729.01)	(1.3)

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي والملاحق الإحصائية (2004 - 2022) صفحات متعددة.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2004 - 2022).
- البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، المجاميع الإحصائية السنوية (2004-2020) صفحات متعددة.
*** النسب المحصورة بين قوسين تعبر عن نسب انخفاض (سالبة).**

يوضح الجدول أعلاه نسبة كل من اجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجل اجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 (16.92%)، وهذا يدل على ضعف مساهمة تكوين رأس المال الثابت، في حين سجل الاستثمار الأجنبي المباشر (0.82%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر على ضعف مساهمة الاستثمارات الاجنبية في الإقتصاد العراقي، وفي عام (2005- 2006) نلاحظ هناك ارتفاع في نسبة مساهمة اجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (19.12- 21.01%)على التوالي أما نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت متذبذبة حيث بلغت (1.03- 0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي ،ولكن تراجعت مساهمة تكوين رأس المال الثابت والاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي بعد عام 2007 واستمرت الحالة في عدم الاستقرار بين صعود وانخفاض إلى عام 2021 بسبب عدم استقرار الوضع الامني والاقتصادي في العراق حيث نلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد عام 2014 سجّلت نسب سالبة .

و يرى بعض الاقتصادين الاهمية الكبيرة لتكوين رأس المال في نجاح التنمية الاقتصادية، ويتم تجميع رأس المال عن طريق الاستثمار بشرط أن يكون هناك ادخارات حقيقية كافية لتلبية احتياجات الاستثمار ، ويتم ذلك عن توجيه المدخرات للاستثمار بدلا من الاستهلاك . [1]

[1] - مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص134 .

رابعا- الصادرات الصناعية والاستيرادات الصناعية :

جدول (24)
نسبة الصادرات الصناعية ونسبة الاستيرادات الصناعية في العراق للمدة (2004- 2021)
مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات الصناعية	نسبة الصادرات الصناعية لإجمالي الصادرات (%)	اجمالي الاستيرادات	الاستيرادات الصناعية	نسبة الاستيرادات الصناعية إلى اجمالي الاستيرادات (%)
2004	17700	17300	97.74	21302	8783.7	41.23
2005	19000	18400	96.84	23532	20524	87.21
2006	27200	26600	97.79	20892	19550	93.57
2007	37900	37200	98.15	21516	19814	92.08
2008	62000	61100	98.54	35496	32496	91.54
2009	46400	45600	98.27	41511	39939	96.21
2010	51400	51200	99.61	43915	41988	95.61
2011	79600	79400	99.74	47632	45590	95.71
2012	94391.6	94097.6	99.68	50155	47594	94.89
2013	89741.9	89402.5	99.62	33383.7	28454	85.23
2014	84506.1	84303.4	99.76	37064.5	32492	87.66
2015	49402.5	49211.3	99.61	41644.1	39351.4	94.49
2016	43774	43683.7	99.79	48594.9	46605.4	95.90
2017	60022.4	59730.5	99.51	31572.9	29137.3	92.28
2018	85181.8	84156.4	98.79	36952.7	34139.3	92.38
2019	83101	79836	96.07	20903.3	18128.6	86.72
2020	47893.5	44128.2	92.13	15398	13836.3	89.85
2021	83834.9	79651.8	95.01	13967.0	10663.8	76.34

المصدر: من عمل الباحث بلاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية ،البنك المركزي العراقي للسنوات (2004-2012) صفحات متعددة.
- التجارة الخارجية ،الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات العراقية للسنوات (2014-2021) صفحات متعددة .
- مؤشرات البنك الدولي للسنوات (2014-2021) صفحات متعددة متاح على الموقع data.alpank aldawli.org.

1- نسبة الصادرات الصناعية لاجمالي الصادرات:

من خلال الجدول (24) نلاحظ أن نسبة مساهمة صادرات القطاع الصناعي المتمثل بفرعية الاستخراجي والتحويلي يشكل النسبه الاعلى من خلا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة صادرات القطاع الصناعي عام 2004 حوالي (97.74%) من الصادرات الكلية حيث استمرت هذه النسبة بين صعود وانخفاض بشكل قليل جدا خلال مدة الدراسة وذلك بسبب الاوضاع الامنية التي حصلت في العراق وكذلك جائحة كوفيد 19 والاجراءات المشددة التي فرضت في وقتها وتقلبات اسعار النفط دوليا ، حيث كانت نسبة المساهة عام 2021 تقدر ب(95.01%) من الصادرات الكلية ، كما نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن الصادرات الصناعية تكون بنسب اعلى من بقية الصادرات حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية خلال عام 2004 (17300) مليون دولار وبنسبة مساهمه في الصادرات الكلية بلغت (97.74%) في حين ارتفعت قيمتها في عام 2008 لتبلغ (61100) مليون دولار وبنسبة بلغت (98.54%) من الصادرات الكلية ثم انخفضت عام 2009 لتبلغ (45600) مليون دولار وبنسبة مساهمه في الصادرات الكلية بلغت (98.27%) وذلك بسبب التأثر بالأزمة العالمية التي حصلت آنذاك والتي اثرت على الطلب العالمي وانخفاض الطلب على النفط من قبل الدول الكبرى مما اثر سلبا على الصادرات الصناعية وانخفاض نسبتها عما كانت عليه ثم عاودت بالارتفاع عام 2010 حيث بلغت الصادرات الصناعية (51200) مليون دولار وبنسبة مساهمه في الصادرات الكلية بلغت (99.61%) نتيجة التراخيص الممنوحة للشركات الأجنبية المستثمرة للنفط فضلا عن انشاء محطات بحرية للتصدير أدت إلى زيادة في نسبة المبيعات وعليه ازدادت نسب الصادارت الكلية واستمرت بالارتفاع حتى عام 2014 حيث شهدت انخفاضا واضحاً بسبب احتلال عصابات الأرهابيه لمناطق واسعة في المحافظات الغربية حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية (84303.4) مليون دولار وبنسبة مساهمه في الصادرات الكلية بلغت حوالي (99.76%)أما فيما بعد فقد استمرت بالانخفاض والارتفاع بشكل متذبذب بسبب عدم استقرار أسعار النفط كما هو الحال في عام 2018 حيث شهدت الصادرات الكلية ارتفاعاً بسبب ارتفاع أسعار النفط ، وفي عام 2019 انخفضت قيمة الصادرات عما كانت علية في العام الذي قبله بسبب انخفاض أسعار النفط والذي أدى بدوره إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية وبالتالي الصادرات الكلية بسبب جائحة كارونا واستمر الانخفاض حتى عام 2021 حيث نلاحظ ارتفاع الصادرات الصناعية بسبب تخفيف الاجراءت المتخذه بسبب جائحة كارونا .

2 – نسبة الاستيرادات الصناعية إلى اجمالي الاستيرادات :-

تعد الاستيرادات وسيلة لتغطية العجز في تلبية الطلب المحلي سواء كان عام أو خاص، وقد تكون هذه الاستيرادات ذات طبيعة استهلاكية أو استثمارية، وفي كل الأحوال تمثل الاستيرادات الجانب السالب في ميزان المدفوعات، حيث تتأثر بعوامل كثيرة ناتجة عن تطور حجم الطلب المحلي، والسياسة المتبعة من طرف الدولة ،و من خلال الجدول (24) نلاحظ أن نسبة الاستيرادات الصناعية لإجمالي الاستيرادات تميزت بالارتفاع المستمر من سنة لأخرى، وذلك بسب الإرتفاع و التطور في حجم الاستيرادات الذي ارتبط بالتزايد المستمر في أسعار النفط ،كما أن الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية التي استجدت بعد عام 2003 عملت على العديد من التغيرات وخصوصا في جانب الاستيرادات حيث تم توسيع نطاق الاستيرادات من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على الاستيرادات والعمل على توحيدها حيث بلغت بنسبة(5%)من قيمة السلع المستوردة ، وان من اهم الظروف التي ساعدت على زيادة نسبة الاستيرادات هو اتجاه الحكومة إلى زيادة المخزون السلعي من السلع والبضائع الأجنبية وذلك بسبب حاجة المستهلك العراقي لها خاصة بعد توقف الاستيرادات منذ بداية التسعينات بسبب الحصار الأقتصادي الذي فرض آنذاك أما بالنسبة للعوامل الخارجية التي تمثلت بارتفاع أسعار النفط الخام فقد ادت إلى ارتفاع قيمة الصادرات العراقية وبالتالي زيادة الميول إلى الانفاق على الاستيرادات .

ومن خلال بيانات الجدول رقم (24) يتضح أن كمية الاستيرادات الصناعية عام 2004 بلغت (8783.7) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الاستيرادات الكلية قدرها (41.23%) وازدادت في عام 2005 إلى (20524) مليون دولار وبنسبة من الاستيرادات الكلية حوالي (87.21%) واستمرت بالارتفاع حتى عام 2012 حيث بلغت (47594) مليون دولار وبنسبة من الاستيرادات الكلية حوالي (94.89%)ثم تناوبت بين الارتفاع والانخفاض بنسب متفاوتة حتى عام 2021 بسبب الوضع الداخلي للبلد آنذاك (حرب داعش وتقلبات اسعار النفط وجائحة كارونا).

خامسا- تطبيق بعض مؤشرات الصادرات الصناعية:

1- مؤشر التركيزالسلعي للصادرات:

جدول (25)

مؤشر التركيز السلعي للصادرات في العراق للمدة (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الصناعية	مؤشر التركيز السلعي للصادرات الصناعية
2004	17700	17300	0.97
2005	19000	18400	0.96
2006	27200	26600	0.97
2007	37900	37200	0.98
2008	62000	61100	0.98
2009	46400	45600	0.98
2010	51400	51200	0.99
2011	79600	79400	0.99
2012	94391.6	94097.6	0.99
2013	89741.9	89402.5	0.99
2014	84506.1	84303.4	0.99
2015	49402.5	49211.3	0.99
2016	43774	43683.7	0.99
2017	60022.4	59730.5	0.99
2018	85181.8	84156.4	0.98
2019	83101	79836	0.96
2020	47893.5	44128.2	0.92
2021	83834.9	79651.8	0.95

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (24)

حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، فكلما انخفضت قيمة المؤشر قَّل تركيز الصادرات أما إذ بلغت قيمة المؤشر الواحد فهذا معناه أن البلد يقوم بتصدير سلعة واحدة فحسب أي أن تركيز

الصادرات ارتفع ، وكلما ارتفع تركيز الصادرات اصبح البلد ضعيف امام صدمات الطلب والأسعار وهذا يؤدي إلى زيادة تقلبات إيرادات التصدير.

2- مؤشر معدل التغطية: يحسب معدل التغطية بقسمة الصادرات الصناعية على الواردات الصناعية كما موضح في الجدول (26):

جدول (26)

مؤشر معدل التغطية في العراق للمدة من (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنوات	الصادرات الصناعية	الاستيرادات الصناعية	مؤشر معدل التغطية (%)
2004	17300	8783.7	196.9
2005	18400	20524	89.6
2006	26600	19550	136.1
2007	37200	19814	187.7
2008	61100	32496	188
2009	45600	39939	144.2
2010	51200	41988	121.9
2011	79400	45590	174.2
2012	94097.6	47594	197.7
2013	89402.5	28454	314.2
2014	84303.4	32492	259.4
2015	49211.3	39351.4	125.1
2016	43683.7	46605.4	93.7
2017	59730.5	29137.3	204.9
2018	84156.4	34139.3	246.5
2019	79836	18128.6	440.4
2020	44128.2	13836.3	318.9
2021	79651.8	10663.8	746.9

المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (24)

نلاحظ أن معدل التغطية في القطاع الصناعي عام (2021) قد سّجل اعلى معدل يقدر ب (746.9%) بينما سّجلت معدلات تغطية ضعيفة للأعوام من (2005-2016) حيث بلغت (89.6 - 93.7) كما سّجلت معدلات تغطيه متوسطة في باقي السنوات (2004-2020) تتراوح بين (121.9- 440.4 %) ويعود هذا إلى أن الاقتصاد الوطني غير قادر على زيادة كمية الصادرات الصناعية وانتاج سلع جديدة تصدر للخارج تستطيع تغطية احتياجات القطاعات التصديرية التي يتم تلبيتها من الخارج عن طريق الاستيرادات .

3- مؤشر القدرة على التصدير : يتم الحصول على نسبة هذا المؤشر من خلال قسمة الصادرات الصناعية على النتائج المحلي الإجمالي

جدول (27)

مؤشر القدرة على التصدير في العراق للمدة (2004- 2021)

مليون دولار امريكي بالأسعار الجارية

السنوات	الصادرات الصناعيه	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر القدرة على التصدير(%)
2004	17300	24700	70.04
2005	18400	36243	50.76
2006	26600	54846	48.49
2007	37200	74235	50.11
2008	61100	107672	56.74
2009	45600	94291	48.36
2010	51200	117138	43.7
2011	79400	157454	50.42
2012	94097.6	185945	50.6
2013	89402.5	234638	38.1
2014	84303.4	228781	36.84
2015	49211.3	157015	31.34
2016	43683.7	157839	27.67
2017	59730.5	175683	33.99
2018	84156.4	211146	39.85
2019	79836	215268	37.08
2020	44128.2	175134	25.19
2021	79651.8	209924	37.94

المصدر:من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (23-24).

نلاحظ أن نسبة المؤشر سّجلت نسب متدنية بين (25.19- 70.04)خلال المدة من (2004-2021) مما يدل على ضعف النشاط الصناعي في انتاج الصادرات الصناعية التي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي .

سادسا: الاجراءات المتخذة لتفعيل مساهمة القطاع الصناعي (خاصة الصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي

أن بقاء الاختلالات في القطاع الصناعي كما هي سيبقي الاقتصاد العراقي غير قادر عن تحقيق تنمية حقيقة في بنيته الاقتصادية وتحسين الوضع الاجتماعي فلا بد من السعي لتغيير الهيكلية الاقتصادية في العراق عبر دعم اهم مرتكز تقوم علية الاقتصادات المتمثل بقطاع الصناعة التحويلية من أجل تحقيق التحولات الايجابية المتمثلة بالآتي :

1- تقليل استنزاف وهدر الموارد الاقتصادية المتوفرة في الوقت الحالي والمتأتية من عوائد النفط من خلال توجيهها ناحية تحقيق التنويع الأقتصادي عبر استثمار هذه العوائد في القطاع الصناعي وتوجيه للقطاع المنتج الحقيقي الا وهو القطاع الصناعي التحويلي الذي يحول الموارد المالية والطبيعية إلى موارد اقتصادية حقيقية تضيف قيمة مضافة للاقتصاد العراقي .[1]

2- اعطاء فرصة للشراكة بين القطاع الصناعي الخاص والعام بنسبة متفاوتة في الاستثمارات ، حسب الصناعات التي ترغب الحكومة أن يستمر فيها ، كما لابد أن يرافق الاستثمار الخاص المحلي في القطاع الصناعي التحويلي استثمارات حكومية او اجنبية في البنية التحتية للبلد من أجل احداث التغيير اللازم للوصول إلى التنمية الاقتصادية .

3- القطاع الصناعي يزيد الصادرات السلعية ثم زيادة الموارد المتحصلة من العملات الاجنبية ، ويخفض من الاعتمادية على الاستيرادات السلعية من الخارج ، بما سينعكس بالايجاب على وضع الميزان التجاري بشكل خاص ، ووضع ميزان المدفوعات بشكل عام .[2]

ولابد أن يعمل القطاع الصناعي التحويلي في اطار قانوني داعم ومساند له بما يهيء البيئة الملائمة لعمل القائمين في الصناعة ، فيعالج الإطار القانوني الاغراق السلعي للمنتوجات ويقدم الدعم للمنتوجات المحلية (خاصة وان العراق يمتلك ميزة تنافسية في جانب الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية) ووضع تشريعات قانونية منظمة لعمل القطاع الصناعي العام والخاص والشركة بينهما ، لتعمل على تحفيز القطاع الصناعي من خلال وضوح الصورة امام المستثمرين عن توجه الحكومة في اعتمادها الية السوق من عدمه، وليس ما موجود حاليا من عدم وضوح الصورة في هذا الجانب حيث التضارب بين ما هو معلن من اعتماد هذه الآلية عبر المواد الدستورية وقانون الاستثمار لعام 2006، وبين ما

[1] - حنان عبد الخضر هاشم ،التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي بين الضرورات والاثار المستقبلية، دراسة مقارنه ، مجلة االكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط ، العدد 22، 2016، ص158-159.

[2] - علي نبع صايل الصبيحي ،واحمد وهيب حسين ، السياسات الكلية في العراق خلال الفترة (1990- 2010) والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي- دراسة مقارنه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية . م 4 ، العدد 7، 2011، ص81-82.

هو موجود على ارض الواقع من تشوهات في توجه الحكومة وعدم السماح لعمل القطاع الصناعي الخاص بصورة مريحة بسبب العراقيل الاجرائية المعرقلة لعمله ، ووجود نظام للرواتب محفز للنشطين اقتصاديا في التوجه للعمل في بالقطاع العام وعدم رغبتها في العمل بالقطاع الخاص . [1]

كما يجب ان تتجه الحكومة نحو حزمة من الاجراءات الموجهة للارتقاء بواقع الصناعة التحويلية ، التي تكون وفق خطة ستراتيجية جديدة تستهدف القطاع الصناعي وانشطته والجهات المالكة للصناعات الفرعية والرئيسية ، عبر اتباع حزمة من هذه الاجراءات منها ما يلي :[2]

1- الاجراءات التكنولوجية والفنية : الواقع التكنولوجي والفني في القطاع الصناعي التحويلي في العراق متقادم، كما أن المشتغلين فيه يعانون من ضعف المهارات وعدم خضوعهم للتدريب المستمر ، الامر الذي اثر على الانتاج الصناعي وانتاجية المشتغلين في هذا القطاع لذلك لابد من وجود عدد من الاجراءات الكفيلة بتحسين هذا الواقع عبر دعم التكنولوجيات الحديثة واستقدامها لتحقيق الميزة التنافسية للمنتجات الصناعية .

من خلال الاتي :-

أ- العمل على نقل تكنولوجيا المتطورة للعراق بشكل يتناسب مع إستراتيجية التنمية الاقتصادية ، ودراسة افضل البدائل التكنولوجية المتاحة بما تتلائم مع ظروف العراق وواقع قطاعه الصناعي ، ومنح القطاع الخاص الحوافز لجلب تكنولوجيا الحديثة ومن مناشئها الاصلية .

ب_ تدريب الكوادر الفنية الموجودة بالقطاع الصناعي العام وتوفير فرص تدريب العاملين في القطاع الصناعي الخاص بما يؤدي إلى رفع كفاءة العاملين بالقطاعين لتشغيل التكنلوجيا الحديثة المستقدمة من الخارج الامر الذي يزيد من مستويات الانتاج والانتاجية بالقطاع الصناعي ككل.

ت_ تشجيع اقامة الورش الصناعية المحلية من أجل الصيانة وتصليح المكائن والمعدات بما يوفر على البلد استقدام الكوادر المتخصصة بهذا المجال فيوفر العملات الاجنبية المقدمة لقاء هذه الخدمات.

---

[1] - احمد خليل حسن واخرون ، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في العراق وسبل تعزيزها ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، العدد 8، 2002، ص5.

[2] - انظر في ذلك:

- يحيى غني النجار ، رياض جواد كاظم ، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها ، رؤية مستقبلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 50 ، 2017،ص 11_12.

- حمد الكساسبة ، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الاردن ، بحث مقدم لمؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الاردنية ، والموسوم ب:الاقتصاد الاردني : المشكلات والافاق ، الاردن ، 1994، ص475-479.

- يحيى غنى نجار ، رياض جواد كاظم ، مصدر سابق ، ص15.

- عمار خلف العيثاوي ، مستقبل القطاع العام في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة : نماذج مختارة (مصر وسوريا)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ،2003، ص60.

ث_ العمل على انشاء مراكز للدراسات والابحاث المتخصصة بالجانب الصناعي التي مهمتها تطوير التكنولوجيات والمنتوجات الداخلة بالمجال الصناعي ووضع الحلول للمشكلات التي تواجهها المنشات الصناعية .

ج_ تقديم الحوافز المادية والمعنوية للمخترعين في جانب الصناعة بما يعزز روح الابتكار والاختراع لديهم لمساندة الجهات المسجّلة لبراءات الاختراع عبر تسهيل مهمة التسجيل وتقليل الحلقات الروتينية لهذا الامر.

2- الاجراءات النقدية : عمل القطاع الصناعي يتطلب وجود استقرار نقدي عبر سياسة البنك المركزي العراقي في تخفيض معدلات التضخم ،التي تتحقق من خلال الاجراءات الاتية :

أ- تحقيق الاستقرار في صرف العملة الاجنبية الامر الذي يعزز من الاستثمارات بالصناعة ويهيئ البيئة الملائمة لذلك .

ب- توفير الاحتياطيات الاجنبية الملائمة لتحقيق الاستقرار النقدي في الاجلين القصير والمتوسط ، بما يدعم المسيرة التنموية الاقتصادية عن تامين الاستيرادات من التقنيات الحديثة والمستخدمة في العملية الصناعية .

ت- تشجيع الصادرات السلعية عبر تقديم قروض وسلف للقطاع الصناعي باسعار فائدة تشجيعية ، وبما يوفر السيوله النقدية للمستثمرين بهذا القطاع ، ودعم البنك المركزي للجهاز المصرفي لتوجية المدخرات ناحية القطاعات المنتجة ، وتشجيع اقامة المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل المتوسط والطويل الاجل بغية تشجيع الاستثمارات الصناعية .

3- الاجراءات الحكومية : على الحكومة المساهمة في تنشيط الاستثمارات بالانشطة الصناعية من خلال الاجراءات الاتية :

أ- زيادة الانفاق في تدعيم البنية التحتية للبلد بما يساهم في تخفيض تكاليف الانتاج الصناعي .

ب- تخفيض الرسوم الكمركية على مستلزمات الانتاج الداخلة بعملية التصنيع ، واعفاء جزئي او كلي للارباح والمداخيل الناشئة من انتاج وبيع المنتوجات الصناعية .

ت- تقديم المنح والمساعدات النقدية للمستثمرين الصناعيين ، من أجل تحفيزهم بالولوج للاستثمار الصناعي .

ث- توفير التمويل اللازم للمنشات الصناعية الصغيرة من خلال انشاء صندوق تمويلي برعاية الحكومة بهدف زيادة انتاج هذه المنشات .

ج- تحفيز اقامة المدن الصناعية الخاصة من خلال السماح للمستثمرين المحليين والاجانب بالتملك في اراضي من أجل الاستثمار الصناعي . وتحرير التجارة عبر المدن الصناعية الحرة من أجل بيع وشراء السلع بحرية ويحقق ذلك تنافسية مع الصناعات الاجنبية .

ح- تحفيز اقامة حاضنات الاعمال التجارية لدعم القطاع الخاص، والمنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي يستبشر بها النجاح والتقدم ، وتقديم دعم الجامعات والمراكز البحثية لهذه الحاضنات ، بما يساعد المنشات الصناعية على توظيف البحث العلمي والتكنولوجي بالمجال الإنتاجي .

4- اجراءات تحفيزية للاستثمار الأجنبي : أن من مصادر تمويل الانشطة الصناعية في الوقت الحاضر مصدر الاستثمار الأجنبي بوصفه مكملاً للاستثمار المحلي ، بسبب القدرات والامكانات الكبيرة التي يملكها المستثمرون الاجانب من اموال وتكنولوجيات متقدمة ، والتي تسهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المحلية . لذلك يتطلب اتخاذ اجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمار الأجنبي منها :

أ- تشجيع الاستثمارات الصناعية التي تحقق نقل وتوطين التكنولوجيات ، ومن ثم استخدامها في توليد تكنولوجيا محلية ، يتم ذلك من خلال قيام المستثمرين الاجانب بتقليد التكنولوجيا وهندستها محليا ،والعمل على اكتساب طرق حديثة في ادارة الانتاج والتسويق و العمل على نقل تكنولوجيات تخفض من التنافسية مع المنتجات الصناعية الاجنبية.

ب- تبسيط الاجراءات الروتينية الادارية امام المستثمرين الاجانب ، ومنحهم ميزات في التملك والانتاج في القطاع الصناعي .

ت- تحفيز الجهاز المصرفي في التعامل مع المستثمرين الاجانب ، والعمل على دمج المصارف المحلية مع الاسواق المالية والمصرفية العالمية .

5- الاجراءات المخصصة للقطاع الصناعي العام : بعد توجه الفلسفة الاقتصادية في العراق ناحية اتباع الية السوق وضعف اداء القطاع الصناعي العام فان موضوع خصخصة هذا القطاع بات مطروحا بقوة ،من خلال بيع نسب من ملكية المنشات الصناعية العامة للقطاع الخاص المحلي او الأجنبي ، من أجل تحسين اداء هذه المنشات في السوق السلعي ، وتحسين مستوى المنافسة عبر اعادة هيكلة القطاع الصناعي باتجاه زيادة اسهام القطاع الصناعي الخاص ، هذه العملية تحتاج إلى عدد من الشروط لغرض تطبيقها من اهمها تهيئة الراي العام عبر القيام بحملات توعوية اعلامية من أجل توضيح المفاهيم والاهداف من الخصخصة وتهيئة البيئة الاقتصادية عبر عدد من الاجراءات التي تم تحديدها سابقا مثل قوانين الملكية الخاصة والاستثمار بالأنشطة الصناعية وتوفير الاجهزة المناسبة لادارة سياسة الخصخصة لتقوم بتحديد المنشات المراد خصخصتها والاسلوب المناسب لذلك توفير الخبرات اللازمة لتنفيذ الخصخصة وتوفير القواعد من البيانات التي يرغب المستثمر الحصول عليها .

من الجدير بالذكر أن خطة التنمية الوطنية (2018_2022) وضعت ضمن هدفها الخامس اعادة هيكلية المنشات الصناعية العامة عبر خصخصتها ودعت الخطة إلى أن تتم الخصخصة وفق معايير تجعل من اداء المنشات خارج نطاق الدولة لها اكثر جدوى اقتصاديا من بقائها ضمن ملكية الدولة فيمكن بيع اصول المنشات العامة وانشطتها الصناعية بنسب متفاوتة وفق عقود متعددة ومختلفة تحدد

ادارة وملكية هذه المنشات لذا طالبت الخطة بالشروع بأعادة هيكلية المنشات العامة المملوكة للوزارات العراقية عبر "خارطة الطريق" ودراسة حالة كل منشاة بشكل مستقل وحسب كل حالة فتستند عملية اعادة تقسيم اصول كل منشاة إلى وزارة المالية من ثم تحويل المنشاة إلى شركة مساهمة استنادا على قانون الشركات العامة ذي الرقم 22 لعام 1997 علية فأنه يمكن اتباع اسلوب الخصخصة للقطاع الصناعي العام عبر الاساليب الاتية :[1]

أ_ اعطاء التملك الجزئي لأسهم المنشات من قبل ادارة المنشاة العامة وللعاملين فيها وتقديم تسهيلات ائتمانية لهم مقابل ضمانات تتمثل بأصول المنشاة .

ب_ طرح جزء من اسهم المنشات الصناعية في السوق المالي ليساهم القطاع الخاص بشراكة نسبية في المنشات المعدة للخصخصة.

ت_ ضم المشروعات الصناعية المربحة والمتشابهة في الانشطة الصناعية ثم تحويل ملكيتها جزئيا او كليا للقطاع الخاص المحلي او الأجنبي وبيع المنشات الصناعية العامة غير المجدية اقتصاديا بشكل اجمالي للقطاع الخاص واعطاء الفرصة للعاملين في الاستمرار بالعمل في هذه المنشات تحت الادارة الخاصة الجديدة او الانتقال لمنشآت عامة اخرى او التقاعد.

ملخص الفصل

ان الاقتصاد العراقي يتاثر بالصدمات والتقلبات الخارجية بشكل كبير جدا وذلك الانه يعتمد في تمويل نفقاته على القطاع النفطي بنسبة الكثر من (95%) وهو يمثل الصناعة الاستخراجية اما باقي القطاعات فتكاد تكون معدومة في مساهمتها في تمويل النفقات العامة على الرغم انه نلاحظ الناتج المحلي الاجمالي سجل قيم مرتفعة خلال مدة الدراسة حيث سجل عام 2004 (24700) مليون دولار امريكي وفي عام 2021 بلغ (209924) مليون دولار امريكي ولكن في المقابل نلاحظ ارتفاع النفقات ايضا بسبب انهيار البنى التحتية للبلاد لانه يعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الامني بحيث لايستطيع تلبية احتياجات المجتمع العراقي رغم ان السلطة الحاكم تعمل على وضع سياسات واستراتيجيات من اجل النهوض بواقع الاقتصاد العراقي لما يمتلكة من موارد تاهله لان يكون دوله صناعية متطورة بمرور الزمن من خلال الاستفادة من التجربة الصينية في جلب التكنولوجية المتطورة في كل المجالات التي تخدم القطاع الصناعي بشكل عام والصناعة التحويلية بشكل خاص لمالها من دور في معالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي حيث نرى ان نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة يتراوح بين (1.9- 3.4%) وهي نسبة منخفظة جدا ،لذلك يجب

[1] - انظر في ذلك:
- جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية (2018 -2022) ، وزارة التخطيط ، 2018، ص101-102.
- يحيى غني نجار ،و رياض جواد كاظم ، مصدر سابق ، ص18 .

اعادة المصانع والمشاريع الصناعية المتوقفة الى العمل وانشاء مصانع جديد اخرى نستطيع من خلالها معالجت او الحد من بعض الاختلالات الهيكلية والاستفادة من الموارد الطبيعية التي يمتلكها البلد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا- الاستنتاجات

استناداً إلى ما تقدم توصل الباحث إلى الاستنتاجات الاتية :

1- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات واضحة ، منها اختلال هيكل النفقات العامة والمتمثله بانعدام التوافق الصحيح بين فرعيها الاستثماري والتشغيلي من جهة ، واختلال كل فرع منها والمتمثل في عدم توزيع تخصيصاته بالشكل الأمثل الذي يتلائم مع النظرية الاقتصادية ويخدم العملية التنموية فضلا عن الاختلال في هيكل الإيرادات والمتمثل في الاعتمادية الشديدة على الربع النفطي .

2- بعد عام 2003 نلاحظ ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في العراق حيث سجل عام 2004 (20876) مليون دولار أمريكي بينما سجل عام 2021 (96888) مليون دولار أمريكي حيث هذة الزيادة ناتجة عن زيادة انتاجية الصناعة الاستخراجية (متمثلة باستخراج النفط) بسبب رفع الحصار المفروض على العراق ورفع الحظر المفروض على تصدير النفط بينما نلاحظ أن الصناعة التحويلية في نفس المدة ارتفعت من (514- 4008) مليون دولار أمريكي ولكن نسبة ساهمتها مقارنة بالصناعة الاستخراجية قليلة جدا، وهو نفس الحال ينطبق على الجزائر بينما نلاحظ الصين انها حققت تطور كبير في القطاع الصناعي حيث سجل ارتفاع من (897508.3- 7001796.2) مليون دولار بسبب اعتمادهم على الصناعة التحويلية بشكل اكبر من صناعة الاستخراجية وكذلك تنويع الصادرات الصناعية حتى لايتاثر اقتصادهم بتقلبات اسعار النفط العالمية.

3- نلاحظ في بداية المدة أن هناك ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر في العراق حيث سجل عام 2004 ما يقارب (202.54) مليون دولار كما سجل عام 2012 ما يقارب (2975.12) مليون دولار ثم عاد لينخفض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرفي العراق بما يقارب (2729.01-) مليون دينار عام 2021 بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والامِنية التي تمر بها الدولة.

4- هيمنة الدولة المالية باعتبارها المالك الوحيد والمسيطر على الثروة النفطية في ظل غياب السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والمنظمة للشؤون الاقتصاد وإدارة عوائد النفط وانخفاض دور القطاع الخاص في الانشطة الإنتاجية الحقيقية وعدم وجود رؤية تنموية واضحة لمعالجة هذا الأمر .

5- أن البيئة الاقتصادية العراقية والعالمية ومعدلات نمو الصادرات لم تشهد استقراراً اقتصاديا خلال المدة (2004-2021) بسبب تقلبات اسعار النفط الذي يعتبر المساهم الاكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث يولد مانسبته اكثر من (55%) من هذا الناتج في حين لم تتجاوز مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي عن نسبته (2- 5 %) على التوالي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبسبب ذلك

نلاحظ ارتفاع الصادرات الصناعية من (17300- 79651.8)مليون دولار وخاصة الصناعة الاستخراجية (النفط) ولكن بشكل متذبذب لأن ما يؤثر عليه انه يعيش مع بيئة عالمية اغلب امورها بيد المستهلكون الكبار وليس بيد القوى المنتجة، ومن ثم فان ايراداته المتحققة عرضة للتقلبات المستمرة .

6- سيظل اقتصاد الجزائرواقتصاد العراق خاصة يعاني من الاختلالات الهيكلية في اقتصاداتها إذ بقيت تقتصر سياسة الإصلاح الهيكلي على بعدها الأقتصادي و من دون النظر إلى الابعاد السياسية والاجتماعية مما يؤثر ويعمق من حالة الاختلالات الهيكلية في مؤشراتها الإقتصادية وتنعكس أحيانا بصورة اضطرابات سياسية واجتماعية وتبقى هذه الدول تابعة ومعتمدة على صندوق النقد الدولي مما يخدم العولمة من خلال الشروط التي يضعها الصندوق لمعالجة الإخفاقات في مؤشراتها الإقتصادية.

7- رغم أن العراق طرح استثمار بنسب مرتفعة من موازنته السنوية للاستثمار، الا أن العائد المتحقق من عمليات الاستثمار على المدى السنوات بعد عام 3003 لم يكن ليكون قادرا على الظهور بمظهر يلبي احتياجات العراق التنموية، وذلك بسبب استغلال الكثير من الاستثمارات وتماشية مع الفساد الموجود في مفاصل الدولة، والامر الاخر أن اعمال العنف والارهاب وضعف القانون كان غالبا ما يتعرض لمشاريع الاستثمار التي يتم العمل بها وينتهي إلى تخريب بعضها.

8- أن الصناعة التحويلية سجلت اختلالات على طول مدة الدراسة بسبب تزايد نسب التشغيل للقوى العاملة بنسبة اعلى من نسب الناتج لهذه الصناعة مما يشير إلى تردي واقع الصناعة التحويلية وتراجع اداءها الإنتاجي وانخفاض انتاجية القوى العاملة حيث سجلت القوى العاملة في القطاع الصناعي مايقارب (1335811- 2243574) خلال المدة (2004- 2021) على التوالي .

9- نلاحظ إستراتيجية تنمية الصادرات من خلال استراجية التصدير من أجل التصنيع في الصين حققت تطور واضح في الصادراتها الصناعية حيث سجلت (552694.8- 3340861.2) مليون دولار خلال المدة (2004- 2021) على التوالي.

ثانيا - التوصيات

1- يجب على دولة النظر في معالجة الاختلالات الهيكلية من خلال تبني سياسات تتضمن تحفيز وتنشيط بقية القطاعات من أجل تقليل الاستيرادات وسد جزء من الطلب المحلي وإعادة النظر بنظام الحصص لمنع دخول المنتجات الصناعية والزراعية المتشابهة مع المنتجات المحلية والتي تكفي لسد الحاجة فضلا عن تنشيط القطاع الصناعي والزراعي ومساهمتهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

2- التقليل من التخصيصات النفقات التشغيلية في الموازنة العامة للدولة وزيادة النفقات الاستثمارية للنهوض بواقع المشاريع الاستثمارية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بصورة صحيحة وإنفاقه بشكل صحيح ووفق المتطلبات الحقيقية للاقتصاد وبعيدا عن كل أوجه الهدر والضياع.

3- - فسح المجال امام القطاع الخاص لممارسة العمل الأقتصادي والعمل على زيادة إسهامه في عملية التنمية لما له من دور ريادي في تنويع الاقتصاد، الامر الذي سينعكس في ارتفاع نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت من الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي غير النفطي وفي توفير الفرص الوظيفية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

4- توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار من خلال تنفيذ أكبر قدر من المشاريع الضخمة التي تخدم الاقتصاد العراقي على المدى البعيد وتستوعب عمالة أكبر، كذلك من خلال الاستفادة من الفوائض النفطية في ميزان المدفوعات .

5- من الضروري قيام الحكومة بتطبيق سياسة تجارية هدفها حماية المنتج المحلي من خلال اتباع بعض الاجراءات منها تطبيق التعرفة الكمركية للسيطرة على المنافذ الحدودية ووضع مقاييس للحد من الاغراق السلعي لكي يسهم في تحفيز الانتاج المحلي وتشجيع المنافسة للسلع المحلية حتى يتم التمكن التخلص من التبعية التجارية والانكشاف على العالم الخارجي .

6- العمل على فتح دورات تأهيليه للقوى العاملة بما تتلائم وحاجات القطاعات الاقتصادية الرئيسة وفروعها بما يساعد على تخليص القطاعات من الاختلالات في احتياجاتها للقوى العاملة ، وذلك من خلال الاعتناء والاهتمام بمؤسسات التطوير المهني واعطاء الحوافز المادية والمعنوية .

7- العمل على ادخال مادة النفط الخام في العمليات الصناعية التحويلية العراقية ليزيد من مساهمة القيمة المضافة للصناعه التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤدي إلى زيادة التشابكات

القطاعية بين القطاعات فيعمل ذلك على تصحيح الاختلالات الهيكلية الذي يعاني منها الهيكل الأقتصادي العراقي.

8- يجب خفض التدخل السياسي في السياسة الاقتصادية، أن اراد العراق التحول إلى اقتصاد السوق، أي أن يترك الامر إلى قوى السوق لتكون قادرة على فتح الطريق امام التنمية، وان يكون اسهام العوامل السياسية في تهيئة البيئة التشريعية لعمل القطاع الخاص والاستثمار، ودعم بعض المشاريع الكبرى مما لا يمكن للقطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي اقامتها، على أن يكون دخول الدولة اليها بوصفه شخص مستثمر من القانون الخاص وليس بوصفها متحملة لعبء الخسارة.

9- العمل على زيادة الاعتمادية على الصناعة التحويلية ودعمها بالتمويل اللازم من خلال الجهاز المصرفي (الحكومي والخاص) ، وتوفير بنية مالية متقدمة تعمل على الاسهام في تقديم خدمات مالية وتمويلية لهذه الصناعة التي بدورها سوف تسحب الاقتصاد ناحية التقدم الصناعي وانقاذه من واقعة مختلفة ، وتخفف من الصدمات والازمات الاقتصادية القادمة من الاقتصاديات الخارجية .

10- خلق الموائمة والتناغم بين السياسات الاقتصادية فلا بد من جعل التوسع المالي موجها نحو الجانب الاستثماري في الموازنة دون الجانب التشغيلي ، على أن يتم ذلك بالتخطيط المسبق والتنسيق مع القطاع الخاص من جهة ، ومع السياسة التجارية من جهة اخرى ، والتي يتوجب عليها التخلي عن مبدا الانفتاح التام بتوفير سياسة حمائية لكل ما يمكن أن ينتج محليا ، لاسيما الصناعات التحويلية ذات الميزة النسبية في الاقتصاد العراقي، فضلا عن التوجه لتنفيذ مشاريع خدمية كبرى ذات عائد اقتصادي او قيمة مضافة كبيرة.

11- الاستفادة من التجربة الصينية حيث كان هناك فضل كبير للسياسي وقائد الحزب الشيوعي دينج شياو بينج فيما آلت إليه الصناعة الصنيية، ويعزى السبب في ذلك إلى السياسة التي انتهجها في نهاية السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إذ أرسل عدداً من البعثات إلى الدول الغربية لغايات تعلم الهندسة والاقتصاد وطرق الإدارة الحديثة، وتمكّنت الصين من الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي البحت.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصادر العربية :

أولا- الكتب العربية :

1- أبو قحف ، عبد السلام ، التسويق الدولي ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2002/2001 .
2- أبو قحف ، عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2003.
3- أحمد، عبد الرحمن يسري ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2007.
4- إسماعيل ، محمد محروس ، اقتصاديات الصناعة والتصنيع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 1997.
5- الحجار ، بسام ، العلاقات الإقتصادية الدولية ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
6- الحصري ،طارق فاروق، الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الأقتصادي : البطالة ، الفقر و التفاوت في توزيع الدخل، ط1،المنصورة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2007.
7- الراوي ، احمد عمر ، رؤى تحليلية للواقع الأقتصادي العراقي بعد عام 2014 ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية - بغداد ، الطبعة الأولى ، 2019.
8- الرحمن، أسامة عبد ، البيروقراطية النتطية ومضلة التنمية ، مدخل إلى دراسة التنمية في دول الجزير العربية المنتجة للنتط ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت ، 1982 .
9- الرزاق ، محمود عبد ، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2011.
10- الشرفات ، علي جدوع ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،عمان ،1010.
11- العصار ، رشاد وآخرون، التجار الخارجي، ط 1 ، دار المسير للنشر والتوزي ، عمان، 2000.
12- العويسًات ، د. جمال الدين ، نظريأت التجارة الدوليةٌ ،مطبعة قسنطينٌة، الجزائر،2010.
13- العيساوي ، د. عبد الكريم جابر، التمويل الدولي (مدخل حديث) الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
14- العيسوي ،ابراهيم ، قياس التبعية فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1 ، 1989.
15- الفهداوي، خميس موسى ، د. مازن الشيخ راضي، التنمية الإقتصادية، دار الكتب للطباع، بغداد، 2000.
16- القريشي ، محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الأولى ، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.

17- القريشي ، مدحت ، الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر ،الطبعة الثانية ، الاردن ،2005.
18- القريشي ، مدحت ، تطور الفكر الأقتصادي ، الطبعة الأولى ، دار الأوائل للنشر ، عمان ، 2008.
19- القيسي ، فريد جاسم حمود ، العنف في العراق (دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، الطبعة الاولى، دار ومكتبة البصائر، المركز العلمي العراقي، بغداد، 2012.
20- الكناني ، د. كامل كاظم بشير ، ارجوحة التنمية في العراق ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2013.
21- اللامي ، غسان قاسم داوود ، إدارة التكنولوجيا، مفاهيم ومداخل: تقنيات، تطبيقات عملية ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
22- النجار ، يحيى غني ، امال عبد الامير شلاش ، التنمية الاقتصادية (نظريات ، مشاكل ، مبادئ ، سياسات) ، جامعة بغداد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1990.
23- النجار، فريد ، التصدير المعاصر والتحالفات الاستِّراتيجية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2008.
24- النجفي ، سالم توفيقٌ ، سيأسات التثبيتٌ والتكيفٌ الهيكُلي واثرها على التكامل الأقتصادي العربي ، بغداد، العراق، بيتٌ الحكمة، ط 1، 2002.
25- الهادي ، عادل عبد ، الموسوعة الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1971 .
26- السواعي ،خالد محمد، التجارة والتنمية، دار المناهج، الطبعة الأولى ، الأردن، 2005.
27- الهادي ، يموت عبد ، اهمية التصنيع لعملية التنمية العربية ،ط 2 ، معهد الانماء العربي ، بيروت ،1999.
28- الوادي ، محمد حسين وآخرون ، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2010.
29- باخرمة ، أحمد سعيد ، اقتصاديات الصناعة، دار زهران للنشر والتوزيع ، جدة، المملكة العربية السعودية، 1994.
30- برونيه، أنطوان ، جون بول جيشار، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية الإمبريالية الاقتصادية ، ترجمة عادل عبد العزيز أحمد، المركز القومية للترجمة، القاهرة، مصر، 2016.
31- بيترسون ، والاس، الدخل والعمالة والنمو الأقتصادي ، ترجمة صلاح الدباغ ، الجزء الثاني ، المكتبة العصرية ،بيروت، 1986.
32- بيرو ، فرانسوا ، فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة عادل ناصر ، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1983.
33- توادرو، ميشيل ، ترجمة: محمود حسن، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
34- جواد ، دكتور صائب ابراهيم ، اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية ، الكتاب الأول- الجزء الأول ،اقتصاديات المشروع الصناعي ، اربيل، العراق، 2011.
35- حاتم ، سامي عفيفي ، ومحمود حسن حسني ، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة،1991.

36- حسين، عادل أحمد ، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2005 .
37- حشيش، عادل أحمد وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 1989.
38- حميد ،عمار محمود ، ثائر محمود رشيد ، الملكية الفكرة ونقل التكنولوجية الى الدول العربية ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019.
39- خلف ، فليح حسن ، النقود والبنوك ، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر التوزيع، عمان، 2006.
40- خلف، فليح حسن ،العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، 2001.
41- خليل ، أحمد ، معجم المصطلحات الاقتصادية ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ،1997.
42- خليل ، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ، 1982.
43- خليل، سامي ، الاقتصاد الدولي ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
44- دلاّل، رعد توفيق ، اقتصادات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، 2010.
45- ذياب ، محمد ، التجار الدولية في عصر العولمة ، ط 1 ،دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010.
46- زكي ، د. رمزي ، أزمة الديون الخارجية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1978.
47- زكي ، رمزي ،مشكلة التضخم في مصر ،الهيئُة المصريةُ العامة للكتاب ،الطبعة الاولى ،القاهره، 1980.
48- زكي ،رمزي ، بحوث في ديوُن مصر الخارجيةُ ، مكتبة مدبول ، الطبعة الاولى ، القاهرة 1985.
49- زيني ، محمد علي ، الإقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، الطبعة الثالثة، دار الملاك، بغداد، 2009.
50- زيني ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر ، دار الملاك للفنون والآداب والنشر الطبعة الأولى ، 2009.
51- شندي ، أديب قاسم ، الإقتصاد العراقي .. إلى أين ، الطبعة الأولى ، دار المواهب للطباعة، بغداد،2011.
52- شيركوف ، وجهة نظر سوفيتية في استراتيجية التصنيع في البلدان النامية – ترجمة كاران قره داغي ، النفط والتنمية، بغداد، 1977.
53- صمويل ، عبود ، اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، حيدرة ، الجزائر ، 1982.
54- عفر، محمد عبد المنعم، واحمد مصطفى فكري، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999.
55- علي ، أحمد بريهي ، اقتصاد العراق في دراسات استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الأيام للنشر، عمان، 2013.

56- عيسى ، محمد عبد الشفيع ، المديونية العربية في اطار ازمة الديون في العالم الثالث، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، الاماراة ،2000.
57- عيسى، د. محمد عبد الشفيع– قضية التصنيع في اطار النظام الأقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة، للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1981.
58- غدير، هيفاء ،السياسه المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، مكتبة الاسد، دمشق ، 2010.
59- غول، فرحات ، التسويق الدولي (مفاهيم و أسس النجاح في الأسواق العالمية) ، دار الخلدونية ،الجزائر ،2008 .
60- فوزي، نعيمي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية : دروس في قانون الأعمال الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 .
61- قاسم ، مظهر محمد صالح ، الأقتصاد الريعي المركزي ومأزق إنتاحت السوق ، رؤية في مشهد الأقتصاد العراق الراهن، ط 1، بيت الحكمة، بغداد، 2013.
62- كواز، أحمد ، السياسات الصناعية المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث، السنة الاولى، الكويت، 2003.
63- لطفي ، عامر ، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الإقتصادية ، دار الرضا للنشر، دمشق، 2002.
64- متولي ، أبو بكر ، محاضرات في اقتصاديات التنمية ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،1999.
65- محمد ، عبد العزيز عجمية ، و الليثي محمد على ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ،مصر ،2001.
66- محمد ، محمد عبد العزيز ، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
67- محمد، الفار إبراهيم ، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1991.
68- معروف ، فلاح جمال ، بشير ابراهيم الطيف، سلام فاضل علي، جغرافية العراق الطبيعية والسكانية و الاقتصادية - دراسة في الجغرافية الاقليمية، دار دجلة للنشر والتوزيع - عمان الاردن ، الطبعة العربية ،2016.
69- منصور ، طه عبد الله ، وعبد العظيم محمد مصطفى ، اقتصاديات التنمية ، دار المرجع للنشر، الرياض، 1995.
70- نامق، صلاح الدين ، نظريات النمو الأقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1995.
71- والس ، كينث اف ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، ترجمة د. عادل عبد الغني محبوب ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،1982.
72- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة ، الكتاب الأبيض للحكومة،الجزائر، 2007.
73- ولعلو، فتح الله ، الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، دار الحداثة للطباعة والنشر ،بيروت ،1981.
74- يونس ، أ.د عدنان حسين ، واخرون ، الاختلالات الهيكلية في الدول الريعية ، دار الايام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2017.

75- يونس ، عدنان حسين ، التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الأقتصادي، تجارب عربية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

ثانيا- الرسائل والأطاريح :

1- احمد ، هناء يحيى سيد ، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية السورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة (1980-2005) ، رسالة دكتوراه ، جامعة تشرين، سوريا ، 2007 .
2- البدري، باسم حازم حميد ، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية لبعض المنتجات الزراعية في العراق للمدة من (1985 -2010) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة – جامعة بغداد،2013.
3- الجبوري، محمد حسين كاظم ، إستخدام التخطيط في معالجة الأزمات الأقتصادية، حالة الحصار الأقتصادي في العراق للمدة (1990 – 1995)،رسالة ماجستير غير منشور، كلية الأدارة والأقتصاد ،جامعة كربلاء، 2005 .
4- الجرف ، منى طعيمة ، دور الصادرات في تنمية الاقتصاد المصري في ضوء التوجهات الاقتصادية الجديدة بعد عام 1974، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1995 .
5- الجندي، سالم علي ، القطاع الخاص في العراق رؤيةٌ تنمويةٌ ، اطروحة دكتوراه غيرٌ منشورة ،مقدمة إلى كليةٌ الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،1995 .
6- الخزرجي ، ليلى عاشور حاجم سلطان ، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الأقتصادي – دول عربيه مختاره ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية،2007.
7- الدليمي ، صبحي احمد ،التوزيع المكاني للصناعات الانشائية الكبيرة في محافظة الانبار ،رسالة ماجستير ،كلية التربية ،جامعة الانبار ، 2003 .
8- الدين، احمد حمه محي ، محددات الصادرات الصناعية في ماليزيا ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل،2016 .
9- العابدي ، شيماء رشيد محيسن ، تحليل مسار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2012)،أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2015 .
10- العبودي ، عبد الهادي جبار ، التغيرٌات الهيكُليةٌ في الاقتصاد العراقي للمدة (1960-1990) ، اطروحة دكتوراه غيرٌ منشورة ، كليةٌ الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصريةٌ، 1997 .
11- العوادي ، حمزة ، الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر،2018 .
12- العيثاوي ، عمار خلف ، مستقبل القطاع العام في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة : نماذج مختارة (مصر وسوريا) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 2003 .

13- الفيحان، ممدوح عطا الله ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على هيكل الصادرات السلعية في الدول النامية دراسة اقتصادية قياسية (كحالتي المملكة الاردنية وجمهورية مصر العربية للفترة (1985-2004))، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية،2007.
14- الكرعاوي ، حسين علي عبد ، تحليل واقع السياسة الضريبية في العراق وسبل النهوض بها للمدة (1970 – 2008) رسالة ماجستير ، كلية الأدارة و الأقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2010 .
15- المحنه ، هند غانم محمد ، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994- 2010)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،2014 .
16- براهيم ، بلقلة ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الأقتصادي، مذكرة نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السنة الجامعية 2009 .
17- بن سانية ، عبد الرحمن ، الإنطلاق الأقتصادي بالدول النامية في ضل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان، 2013 .
18- بن عجال ، الهام أيت اعمر ، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2017 .
19- بندر، سمير خلف، الصدمات الاقتصادية الخارجية و خيارات معالجة آثارها الهيكلية - تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق(2003-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2018 .
20- بوجمعة ،بلال ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تلمسان ، الجزائر ،2007 .
21- بوكابوس ، شهرزاد ، رفية شباح ، مساهمة القطاع الصناعي في ميزان المدفوعات المدفوعات دراسة حالة الجزائر 2000-2019 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر،2021 .
22- جنوحان، فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
23- خرشي ، إسحاق ، إستراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2016 .
24- دحو ،سليمان ، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة،2016.
25- سعيدي ، وصاف ، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الأقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق)، أطروحة دكتوراه ، في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر،2004.

26- سفيان ، أبحري ،الشراكة الأورومغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013 .
27- سميرة ، فرحات ، دور التقدم التقني في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الصناعية دراسة حالة قطاع الأدوية مؤسسة صيدال – الجزائر ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، الجزائر 2012 .
28- شهرزاد، بروابن ،محددات الصادرات الصناعيه دراسة قياسيه لحالة الجزائر (1980-2016) ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة ابي بكر بلقايد ،الجزائر،2018.
29- صالح ،حسن هادي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تصحيح الإختلالات الهيكلية في ضوء المستجدات الدولية ، رسالة ماجستير في العلوم الأقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2007 .
30- صالح ،كامل بدن، التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (1985- 2030)، رسالة مقدمة إلى مجلس جامعة سانتكلمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في اختصاص الاقتصاد، جامعة سانت كلمنتس العالمية ، العراق ، 2012 .
31- عبد السلام ، قريني ، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر(دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري) رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة8ماي 1945 ، الجزائر، 2018 .
32- فرحي، كريمة ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين و تركيا و مصر و الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2013 .
33- محمد ، عدة ، تأثير الصادرات على النمو الأقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من (1990- 2014) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن س-مستغانم، الجزائر، 2015 .

ثالثاً- البحوث والدراسات :

1- أبو عيدة، عمر محمود ، آداء الصادرات الفلسطينية و أثرها على النمو الأقتصادي: دارسة قياسية للفترة(1994 -2022) ،مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15 ، العدد 1،غزة،2013 .
2- أحمد، إيمان محمد ، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 38،2007 .
3- البيلى ،عمر، خديجة الاعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية ،مجلة شؤن عربية،العدد79،سبتمبر1994.
4- الجنابي ، هيثم عبد القادر ، بعض المؤشرات للانتاجية الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية في القطاع الصناعي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 70 لسنة 2013.

5- الحمادي ، علي مجيد ، البنية الصناعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون الصناعي، عدد 36 ، 1989.
6- الراوي ، احمد عمر ، التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية - جامعة بغداد ، العدد 64 ، 2011.
7- الراوي ، محمد مزعل ، محمد جاسم الريشاوي ، التقييم الأقتصادي لواقع المشاريع الصناعية العامة ومقارنتها بالمشاريع المختلطة والخاصة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (2004 - 2017) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية - جامعة تكريت ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 48 ، 2019.
8- الشمري ، مايح شبيب ، دور سياسات التكييف الأقتصادي في تصحيح الاختلالات الهيكلية في اليمن (دراسة قياسية للفترة 1986-2005)،مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5،العدد4، 2007.
9- الصبيحي ،علي نبع صايل ،واحمد وهيب حسين ، السياسات الكلية في العراق خلال الفترة (1990- 2010) والفرص المتاحة للنهوض بالاقتصاد العراقي- دراسة مقارنه ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية . العدد 7، م 4 ، 2011.
10- الطائي ،عبد الرزاق خلف محمد ، الصناعة النفطية العراقية الواقع والطموح، مجلة دراسات اقليمية – جامعة الموصل ، العدد 26 ، 2012.
11- العزاوي ، كريم عبيس حسان ، الحوافز الضريبية ودورها في نمو القطاع الصناعي الخاص في العراق ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ،العدد 1 ،2015.
12- العزيز ،احمد عبد وآخرون، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها علي الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون،2010م.
13- الفتلاوي، أ.د. كامل علاوي، علي حسين رجب الجبوري، أثر الأختلالات الهيكلية في معدلات نمو الأقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 13 ، العدد 2، 2021 .
14- الكساسبة ، حمد، السياسات الاقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار في الاردن ، بحث مقدم للمؤتمر مركز الدراسات الستراتيجية بالجامعة الاردنية ، والموسوم ب:الاقتصاد الاردني : المشكلات والافاق ، الاردن ، 1994.
15- الموسوي ، عطية خلف، تأثير الابداع التكنولوجي في تطوير منتجات الشركة دراسة حالة في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، مجلة الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الادارة الصناعية، العدد الثامن والسبعون / 2009.
16- النجار ، يحيى غني ، رياض جواد كاظم ، واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها رؤية مستقبلية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 50 ، 2017.
17- الهادي ، ط.د/ براي ، استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1991- 2016) مجلة الإقتصاد و التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2018.
18- بريهي ، فارس كريم، الاقتصاد العراقي.. فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والعشرون ،2011.

19- جاسم ، ياسين موسى ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة 1990 - 2008 ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 1 ، 2014.
20- جواد ، شيماء محمد ، أحمد رعد رمضان، الخصائص الطبيعية للصين، الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 93، 2016.
21- حركاتي ،فاتح ، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريه ، جامعة باتنة 1- الحاج خضر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد32، العدد2، 2018 .
22- حسن ،احمد خليل واخرون ، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية في العراق وسبل تعزيزها ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء ، العدد 8، 2002.
23- حسين ، م.م علي طالب، سبل الارتقاء بقطاع الصناعة التحويلية لتصحيح اختلال هيكل الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة ديالى، العدد 48، 2021.
24- حميد ، محمد علي ، الاقتصاد العراقي ثلاثة عقود من التنمية الوهمية ، مجلة جامعة كربلاء ، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، اذار 2007.
25- خضير ، منعم أحمد ، عثمان عواد محمد ، أثر بعض محددات النمو الصناعي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 - 2017) دراسة تحليلية قياسية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 47 ، 2019.
26- ذنون ، مروان عبد الله، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على فجوتي الموارد المحلية والأجنبية في تركيا 1970-2006، مجلة تنمية الرافدين ،العدد 94،مجلد 31،لسنة 2009.
27- سعيدي، وصاف ، تنمية الصادرات والنمو الأقتصادي في الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 1، الجزائر، 2002.
28- سلمان ، قحطان ذياب ، محددات الصادرات الصناعية في الصين للمدة (1989-2016)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد (51) العدد(64) ج2، 2019.
29- سلمان، قحطان ذياب ، محددات الصادرات الصناعية في الصين للمده (1962-1991) ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة الموصل، المجلد51، العدد 46 ج2، 2019 .
30- صالح ، لورنس يحيى ، التكاليف الإقتصادية للانفجار السكاني في الدول النامية، الصين حالة دراسية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد الحادي والثلاثون ، 2012 .
31- عباس ، احمد فاروق ،التجربة التنموية في الصين- الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة الازهر، مجلد 49، عدد3، 2019.
32- عباس ، د . احمد فاروق، التجربة التنموية في الصين .. الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، تاريخ قبول النشر 26/10/2019.
33- علي ، سلام فاضل ، التحليل المكاني لمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني الصناعي في العراق ودورها في تنمية القطاع الصناعي ، مجلة جامعة كربلاء العلمية العدد الثاني - انساني ، ٢٠١٥.

34- علي ، عبد المنعم السيد ، الإقتصاد العراقي: إلى اين، تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد مئتان وثمانية وعشرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
35- علي ، عبد المنعم السيد ، العراق دراسات في السياسة والإقتصاد، الطبعة الاولى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2006.
36- عليوي ، نجم عبد ، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003 - 2007 ، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية الأدارية، كلية الأدار والأقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد 13 ، 2009.
37- عمر ، دينا احمد، اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ،المجلد29 – العدد86 ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الوصل،2007.
38- عيدان ، م. فريال مشرف، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي بعد 2003وسبل معالجتها، المجلة السياسية والدولية ، كلية أقتصاديات الاعمال ، جامعة النهرين، بغداد، 2016.
39- فارس، ناجي ساري ، واقع وافاق القطاع الصناعي العراقي، مجلة الأقتصادي الخليجي ، العدد 36 ، 2018.
40- كسيايونغي ، غوو، التجربة الصينية والتنمية العربية، مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 2117.
41- مجيد ، محمد علي حميد ، ادل ور المرتقب لقطاع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة الغر ي للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد -11، جامعة الكوفة، 2009 وأيضا: آفاق الطاقة في العراق، باريس، كوالة الطاقة ادل ولية، 2013.
42- محمد ، زوزي ، إستراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية،مجلة الباحث، العدد 08 ، 2010 ،جامعة ورقلة، الجزائر.
43- محيسن ، عبد الحليم ،القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية ، المجلة الاقتصادية ، دائرة التنمية الاقتصادية ، العدد الرابع ،ابو ظبي ،2014.
44- مقري ، زكية ، آسية شنة، تنمية سلوك الاستهلاك المسؤول لدى المستهلك الجزائري في ظل غزو المنتجات الصينية للسوق الجزائرية: دراسة استطلاعية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد الأول، ديسمبر 2014.
45- هاشم ، حنان عبد الخضر ،التغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي بين الضرورات والاثار المستقبلية، دراسة مقارنه ، مجلة االكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط ، العدد 22، 2016.
46- هاشم ، حنان عبد الخضر ، المشكلة السكانية ومتطلبات التنمية الإقتصادية في البلدان النامية: رؤى نظرية وجدل قائم، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العدد18 ، 2011.
47- هشام ، د. عياد ، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الأقتصادي بالجزائر خلال الفترة (1985-2019) ، مجلة دفاتر بوادكس ، المركز الجامعي مغنية ، تلمسان – الجزائر،2021.

ربعاً- التقارير والنشرات السنوية :

1-احصاءات البنك الدولي، إجمالي الناتج المحلي، السنوات (2005-2021).
2-البلاوي ،حازم واخرون، المؤسسات المالية العربيه وتمويل الاستثمار في الوطن العربي ،صندوق النقد العربي ،ظبى ،2005.
3-البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية للسنوات (2004- 2021.
4-البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، المجاميع الإحصائية السنوية (2004-2020).
5-البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2021).
6-التجارة الخارجية ،الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات العراقية للسنوات (2013-2021).
7-التقارير الاقتصادية العربية الموحدة والملاحق الإحصائية (2004 - 2022).
8-التقرير الأقتصادي العربي الموحد 2022 الملاحق الإحصائية (مصادر وطنية، قاعدة المعلومات البنك الدولي، فبراير2022). التجارة الخارجية ،الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية للصادرات والاستيرادات العراقية للسنوات (2014-2021).
9-الجعفري ،محمود ، يوسف داوود، إعادة بناء قطاع سلع التبادل التجاري الفلسطيني نحو الانتعاش الأقتصادي وتكوين الدولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف ،2011.
10-العلي ، أحمد بريهي ، الأقتصاد العراقي وآفاق المستقبل القريب، البنك المركزي العراقي، 2011.
11-آية ، بن بردي واخرين ، التنويع الأقتصادي وتنمية الصادرات عرض بعض التجارب الدولية، تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، علوم تجارية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر،2021.
12-بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الأقتصادي للسنوات (2003- 2021).
13-تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات 2009 – 2022.
14-جمهورية العراق - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،5 201.
15- جمهورية العراق - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية (2012-2013) ، الاحصاء الصناعي.
16-جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية (2018 -2022) ، وزارة التخطيط ، 2018.
17-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة التراكمي ، 2017 ، مديرية الاحصاء الصناعي ، 2018 .
18- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية للعام 2012 - 2013 ، جداول القوى العاملة.
19- جهورية العراق ، رئاسة الوزراء هيئة المستشارين ، وزارة الصناعة والمعادن ، الاستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030 ، ملخص تنفيذي ، تموز 2013.
20-خضر، حسان ، الاستثمار الأجنبي المباشر: التعاريف والقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، عدد 3، 2004.

21-رتيبة ، عروب ، بوسبعين تسعيدت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية حقائق و أفاق، الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ،الجزائر، 2012 .
22- سفيان ، فركاشة ، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الأقتصادي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الأقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.
23-شبانة ، امينة زكي . دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل اليات السوق ، المؤتمر الثامن عشر للاقتصاديين المصريين : تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق ، القاهرة 7-9 ابريل 1994 .
24-صندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد لسنة 2000.
25-قاعدة بيانات البنك الدولي والملاحق الإحصائية (2004 - 2022).
26- وزار التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، 2017.
27-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، جداول متفرقة ، 2014.
28- وزارة التخطيط العراقية ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق - 2012 ، التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية الالفية، بغداد، 2012.
29- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية (2004 - 2022).
30- وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية، نشرات إحصائية، للسنوات (2004- 2021).
31- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، النشرة الإحصائية العراقية للسنوات (2004 - 2021).
32- وزارة المالية ، دائرة المحاسبة ، قسم توحيد الحسابات ، السنوات 1978 – 2018.

خامساً- الانترنيت :

1- .www.rezgar. com /debat/show. art.asp?aid=59334
2- عدد سكان الصين، متاح على : 7533 https://www.belaahol.com/nrws/world.
3- سمير عباس النصيري، ازمة الاقتصاد العراقي التحديات وفرص الاصلاح، منشور على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، http://iraqieconomists.net/ar.
4-بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الأقتصادي،للفترة (1980- 1990)متاح على الموقع التالي: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locatio ns=IQ.
5- علي الوائلي ، تدني القطاع الصناعي الاسباب والحلول ، الشبكة الدولية ، متاح على الرابط : https// allWEIAY.H.COM/CATEGON/REPORTS .

6- مدحت كاظم القريشي، القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض ، جريدة الصباح الجديد ، متاح على الرابط : NEWSABAH.COMinewspaper//47534 .
7- https://m.facebook.com/1q964/posts/785316142219122/?_rd .
8- البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، متاح على الموقع data.alpank aldawli.org للسنوات (2004-2021).
9- مؤشرات البنك الدولي ، متاح على الموقع data.alpank aldawli.org للسنوات (2004-2021).
10- مؤشرات البنك الدولي للسنوات (2014-2021) صفحات متعددة متاح على الموقع data.alpank aldawli.org.
11- www.almaal.org/what-are-the-best-industries-in-china.
12- https://www.erembusiness.com/economy/dsodilf2vd .
13- متاح على الموقع : http://arabic.people.com.cn/n3/2021/0916/c31659-9897138.html .
14- كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي؟ - العربية.نت | الصفحة الرئيسية نسخة محفوظة 28-05-2020 على موقع واي باك مشين.

Foreign References:

1- Jan . Tinberge , Economic development and Policies ,Rotterdam University Press, 1972 .

2- OECD, Competition and Trade Policies :Their Interaction, OECD Publishing, (1984).

3- Lall, S, Selective Policies for Export Promotion ,United Nations/ World Institute for Development Economic Research, (1997).

4- World Bank , DEC Notes , Research Finding , What Determinants Foreign Direct Investment? No. 16 , Washington, 1996 .

5- UNCTAD / DTCI , UN , The Nature of Transnational Corporations, Journal of Transnational Corporations, vol. 1, No. 2, New York 1996.

6- Haje, A. A.. Determinate of Industrial Exports in south Asia country (study case) . journal of kirkuk University For Administrative and Economic Sciences, (2018).

7- Masaru ishioka, Ishinomaki senshu, Product developement stratcgies for high - tech products in agrowth market selected papers . from the twelfth internation al conferece on management of technology , University of florida U.S.A,2005.

8- Mano Sakayan, Anthony H. Cordesman, War and the Iraqi Economy, Washington, CSIS, September 2015.

9-˙ Milan Vodopivec & Minna Hahn Tong , China : improving unemployment insurance , Social Protection and Labor . ،the World Bank, July 2008, Ibidem.

10- *Bob Gregory and x in meng , Rural – to – Urban Migrants and migrants labour Market per for mance , ANU press , 2018*.

11- Gerard Greenfield and Apoleong , China,s Communist Capitalism : the Real world of market socialism , paper working.

12- Arvind Virmani , Chinas socialist market economy : lessons succss, april 2005.

13- -China car exports up almost 50 percent in 2011". Inautonews.com.

اطلع عليه بتاريخ 05-01-2014 ، مؤرشف من الأصل في 21 -10-2017 ، يناير 2012

14- Ning Zhang , Foreign Direct Investment in China Determinant and Impacts, thes Doctor of Philosophy in Management Studies ,the University of Exeter , Britain ,September, 2011.

Abstract

The research aims to study and analyze the structural imbalances that characterized the sample countries, including Iraq, from the commodity imbalance, the financial and monetary imbalance, and the external imbalance, causing the deterioration of economic growth rates in the gross domestic product and the deficit of public and trade balances, and the resulting economic problems represented by external indebtedness, unemployment, and inflation, as well as the contributions of The productive sectors in the indicators of output and employment, given that these sectors are among the most important elements of the economic structure of any country, and the study of the industrial sector in terms of its activities and sizes and the diagnosis of imbalance in it in order to identify ways to raise the percentages of the contributions of the industrial sector, which is the leading sector with its front and back entanglements that lead the country to bring about a real change in the economic structure of any country, as the study adopted the reality of the Iraqi economy, despite its possession of great potential, but it was and still suffers, like many developing countries, from various structural imbalances due to wrong economic policies, in addition to the continuous wars that expose This led to the waste of its resources and the faltering of its development, which resulted in a number of problems represented by the imbalance in its productive structure, the deficit of its public and commercial balances, the exacerbation of indebtedness, the high rate of unemployment and poverty, the high rates of inflation and the low value of local money in it. After 2003, the political system changed and Iraq resorted to several Strategies and development plans in order to develop solutions to hunger, disease, poverty and lack of education, but these strategies and plans have always and continuously collided with many political, economic and social obstacles, which made them move slowly towards achieving their desired goals aimed at the advancement of man, so it is not possible to find solutions to the dilemma of structural imbalance Unless there are economic policies that contribute to changing the economic reality in Iraq, then a rational economic philosophical vision must be developed that combines the necessities of the existence of the state's action and its role in recovering economic conditions, and between launching the spirit of free initiative, and through investment development plans to allocate part of the revenues Oil for investment projects, paying attention to the real productive sectors, saving them from a state of collapse and developing the industrial sector in general and the manufacturing industry in particular to take advantage of oil and natural gas derivatives in manufacturing operations, and thus the process of productive diversification is achieved with a focus on diversifying industrial exports through the manufacturing-for-export strategy.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics

The role of industrial exports in addressing structural imbalances Experiences of selected countries, with reference to Iraq

A thesis submitted by the student

Hossam Ayed Safok Hamza

To the Council of the College of Administration and Economics / University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences

Under the supervision of

Dr. Prof. Tawfeeq Abbas Abd oun Al-Masoudi

1445هـ **2023 م**